رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القلائد العنبرية
على
المنظومة البيقونية

تأليف
الشيخ عثمان بن المكي التوزري الزبيدي
المتوفى بعد سنة (١٣٣٠هـ) رحمه الله

ومعه
طراز البيقونية
في
علم مصطلح الحديث

تهذيب وشرح
الشيخ محمود أحمد عمر النشوي الأزهري
رحمه الله تعالى

تقديم وتعليق
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار ابن عفان

طراز البيقونية
في
علم مصطلح الحديث

القلائد العنبرية
على
المنظومة البيقونية

بسم الله الرحمن الرحيم

القلائد العنبرية
على
المنظومة البيقونية

تأليف
الشيخ عثمان بن المكي التوزري الزبيدي
المتوفى بعد سنة (١٣٣٠هـ) رحمه الله

تحقيقه وتعليقه
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار ابن عفان للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار ابن عفان للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الخبر - العقربية
شارع أبو حدرية - تقاطع الشارع العاشر
ت: ٨٩٨٧٥٠٦ - فاكس: ٨٩٩٢٧٤٣
ص ب: ٢٠٧٤٥ - رمز بريدي: ٣١٩٥٢

– مقدمة التحقيق –

إنَّ الحمدَ للهِ ؛ نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ باللهِ مِن شرورِ أَنفسِنا ، ومن سيئاتِ أَعمالِنا ، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له ، ومَن يُضلل فلا هاديَ له .

وأَشهدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له .

وأَشهدُ أَنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ .

أَمَّا بعدُ :

فهذا كتابٌ حَسَنٌ لطيفٌ ، ونادرٌ (١) ظريفٌ ؛ في

---

(١) فاتَ ذِكْرُ هذا الكتابِ عَدَدًا من الباحثين ، في كُتُبٍ عِدَّةٍ مُتخصِّصة ؛ مثل « دليل مؤلّفات الحديث النبوي » لِخَيْر رمضان يوسف – ورفيقَيْه – ، و « جهود المغاربة في الحديث النبوي » لمحمّد بن عبدالله التليدي ، و « معجم المؤلفين التونسيين » لمحمد محفوظ ... وغيرهم !

ولقد أَظْفَرَني بصورةٍ عن هذا الكتاب أَخي ، وصاحبي ، طالبُ العلمِ : أَبو بكر لُطفي الصّغيّر ، وفّقه الله لمراضيه ، وجزاهُ خيرًا وبِرًّا .

شرح منظومةِ البيقوني في علمِ مُصطلح الحديث ، وهي منظومةٌ معروفة ، وبين الطَّلَبةِ والشُّيوخ مشهورةٌ مأْلوفة .

وشارحُها هو « الفاضلُ الزكيُّ ، العالمُ المُدَرِّس ، الشيخُ السيِّد : عُثمان بن المكِّي التَّوْزَريُّ الزُّبَيْديُّ ؛ أَحدُ أَعيانِ المُدَرِّسين بجامع الزيتونة الأَعظم ، بتونُسَ »[1] .

ويتميَّزُ هذا الشرحُ عن سواه من الشروح بِحُسْنِ البيان ، وضربِ الأَمثلةِ ، وإِيرادِ النقولِ ، ومُناقَشَةِ المسائلِ ، والنَّظَرِ في الدَّلائلِ ؛ مِمّا جَعَلني أَنشرحُ لإِعادةِ نشرِهِ بتحقيقٍ كافٍ ، وتعليقٍ شِبْهِ وافٍ ، وبخاصَّةٍ أَنَّ طبعتَهُ الأُولى كانت قبلَ نَحْوِ قَرْنٍ من

---

(١) كذا جاءَ على غلاف الطبعة الوحيدة للكتابِ ، والتي طُبعت في المطبعةِ التونسيّة بتونُس - سنة ١٣٣٠هـ .

وقد ترجمَ لمؤلفِهِ الأُستاذُ عمر رضا كحّالة في « معجم المؤلفين » (٦ / ٢٧١) مكتفيًا بقولِهِ : « كان حيًّا سنة ١٣١٢ هـ ،ومِن آثارِهِ : « معالمُ الاهتدا شرح قطر الندى وَبَلِّ الصدى » في النحو ، فرغَ من تأليفِهِ في ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣١٢هـ » .

ناقلًا ذلك عن « فهرس دار الكتب المصريّة » (٧ / ٥٦) .

ولم يذكر كتابَنا هذا ! ولم يُشِرْ إِليه !!

الزَّمن ، حتّى صارت بحكم المخطوطات النادرةِ ، والوثائق النفيسة .

ومِمَّا شجَّعني على ذلك ، وقوّى عَزْمي على ما هُنالِك : أَنَّني - شخصيًّا - ابْتَدَأتُ طَلَبَ علمِ الحديثِ ومُصْطلحِهِ - قبل نحوِ من عشرين عامًا - بدراسةِ هذه المنظومةِ ، وحفظِها ، وفَهْمِها .

بل كانَ أَوَّلَ عَمَلٍ علميٍّ حديثيٍّ أَقومُ بِهِ - وأَنْشرُهُ - هو كتابي « التعليقات الأَثريّة على المنظومةِ البيقونيّة » [1] ، وذلك قَبْلَ خَمْسَةَ عَشَرَ عامًا ...

لذا ؛ فإِنّي أَنصحُ إِخواني المُبتدئين في طَلَبِ العلم ، الرّاغبين في دراسة علم مصطلح الحديث : أَن تكونَ بداياتُهم بدراسةِ هذه المنظومة ، وتفهّم معانيها ، وحِفظِ أَبياتِها ؛ وذلك لِعُذوبةِ نظمِها [2] ، وسهولةِ حفظِها ، ويُسْرِ أُسلوبِها ؛ مُستعينين على ذلك بشيءٍ من شروحِها المُيَسّرةِ لها ، المُسَهِّلة لفهمِها .

---

(١) وفي طبعتِها الثالثةِ الجديدةِ - عندَ دارِ ابنِ الجوزي - الدمّام - فوائدُ عديدة ، ومزايا مُفيدة .

(٢) وفي « طراز البيقونيّة » - للنشوي - إِلحاقاتٌ بها وتعديلاتٌ لها ، فلتنظر - بتحقيقي .

فاللهَ أَسألُ أَن يُوَفِّقَني للعلمِ النافعِ ، والعَمَلِ الصالحِ ، وأَن يُسَدِّدَ دَرْبي على طريقِ الحقِّ ، وأَنْ يُثَبِّتَني بالقولِ الثابتِ في الحياةِ الدُّنيا والآخرةِ ، وأَنْ يَعْفُوَ عَنِّي خَطَأي وذنْبي ؛ عَمْدي وَجَهْلي - وكلٌّ ذلك عِنْدي - ، إِنَّهُ سميعٌ مجيبٌ .

وآخِرُ دعوانا أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين .

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ على نبيِّنا محمدٍ ، وعلى آله وصحبِهِ - الغُرِّ الميامين - أَجمعين .

وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد

الحلبيّ الأَثريّ

صبيحةَ يومَ السبت ١٧ رمضان ١٤١٧هـ

الزرقاء - الأُرْدُنّ

ـ اللآلئ العنبرية ـ

يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى مولاه العليِّ عثمان بن بلقاسم - عُرِفَ : عثمان بن المكّيّ - :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدٍ ، وعلى آلهِ وأَصحابِهِ أَجمعين ، ومَنْ تَبعهم إِلى يومِ الدين .

أَمّا بعدُ :

فهذا شرحٌ لطيفُ المباني ، سهلُ المعاني ، لأَلفاظِ « منظومةِ الشيخِ البيقوني » في علمِ مصطلحِ الحديثِ النُّورانيّ ؛ لَخَّصْتُ جُلَّهُ من « شرح الزُّرْقاني » [1] و« مقدّمة القَسْطَلّانيّ » [2] مع

---

(١) طُبِعَ سنةَ (١٣٢٤ هـ) في المطبعة الخيرية / القاهرة .
ثمَّ طُبِعَ - بَعْدُ - مرَّات .

(٢) هي مقدمتُهُ على شرحِهِ « إِرشاد الساري لِشَرْحِ صحيحِ البخاري » ؛ طُبِعَ طبعتَه الأُولى سنة (١٢٨٥هـ) في دارِ الطباعةِ العامرةِ / القاهرة .

و (القَسْطَلّاني) - بتشديد اللَّام - نسبةٌ إِلى (قَسْطيلْيَة) بلدةٍ بإفريقيّة . « تاج العروس » (٨ / ٨٠) للزَّبيدي .
ومُقدمته هذه تحوي أَبحاثًا اصطلاحيّةً وعلميَّةً جيِّدة .

« نَيْل الأَماني » (١) ؛ تسهيلًا على الطالبِ الربّانيّ ، وسمَّيتُهُ :

« القلائد العنبريّة على المنظومة البيقونيّة » .

واللهَ أَسأَلُ أَنْ ينفعَ به كما نفعَ بأَصلِهِ ، إِنّه على ما يشاءُ قدير ، وبالإِجابةِ جدير (٢) .

□□□□□

(١) « .. في توضيحِ القَسْطَلّاني » ، تأليف عبدالهادي نَجَا الأَبْياري ، المتوفّى سنة (١٣٠٥هـ) .

طُبِعَ كتابُهُ سنة (١٢٩٥هـ) بعنايةِ يوسف أَبو السُّعود / القاهرة .

وانظر « إِيضاح المكنون » (١ / ١٦١) للبغدادي ، و« معجم المطبوعات » (٣٥٨) لسركيس ، و « الأَعلام » (٤ / ١٧٤) للزِّرِكليّ .

(٢) وَنَصُّ المنظومةِ الآتي في الصفحةِ التاليةِ مِمّا زِدْتُهُ على « الأَصل » ؛ تيسيرًا على القارئ ، وتسهيلًا للمُطالِعِ ..

نَصُّ
المنظومة البَيْقونيَّةِ

١ - أبدأُ بالحمدِ مُصلِّيًا على
محمدٍ خيرِ نبيٍّ أُرسِلا

٢ - وذي مِنَ اقسامِ الحديثِ عِدَّهْ
وكلُّ واحدٍ أتى وَحَدَّهْ

٣ - أوَّلُها الصحيحُ وهو ما اتصلْ
إسنادُهُ ولم يَشُذَّ أو يُعَلّ

٤ - يرويهِ عَدْلٌ ضابطٌ عن مثلِهِ
مُعتمَدٌ في ضبطِهِ ونقلِهِ

٥ - والحسنُ المعروفُ طُرُقًا وَغَدَتْ
رجالُهُ لا كالصحيحِ اشتهرتْ

٦ - وكُلُّ ما عن رُتبةِ الحُسْنِ قَصُرْ
فهْو الضعيفُ وهْو أقسامًا كَثُرْ

٧ - وما أُضيفَ للنَّبِيْ المرفوعُ
وما لتابعٍ هو المقطوعُ

٨ - والمسنَدُ المتصلُ الإسنادِ مِنْ
راويهِ حتّى المصطفى ولم يَبِنْ

٩ - وما بسمعِ كلُّ راوٍ يتصلْ
إسنادُهُ للمصطفى فالمتَّصلْ

١٠ - مسلسلٌ قلْ ما على وَصفٍ أتى
مثلُ أمَا واللهِ أنبأني الفتى

١١ - كذاكَ قد حدَّثنيهِ قائما
أو بعدَ أنْ حدَّثني تبسَّما

١٢ - عزيزُ مَرْوِيْ اثنينِ أو ثلاثهْ
مشهورُ مَرْوِيْ فوقَ ما ثلاثهْ

١٣ - مُعَنْعَنٌ كعنْ سعيدٍ عنْ كَرَم
ومُبهَمٌ ما فيهِ راوٍ لم يُسَمّ

١٤ - وكلُّ ما قَلَّتْ رجالُه عَلا
وضِدُّهُ ذاك الذي قد نَزَلا

١٥ - وما أضفتَهُ إلى الأصحابِ مِنْ
قولٍ وفعلٍ فهْو موقوفٌ زُكِنْ

١٦ - ومُرْسَلٌ منهُ الصحابيُّ سَقَطْ
وقُلْ غريبٌ ما روى راوٍ فقطْ

١٧ - وَكُلُّ ما لم يَتَّصِلْ بحالِ
إسنادُهُ منقطعُ الأوصالِ

١٨ - والمعضَلُ الساقطُ منه اثنانِ
وما أتى مُدَلَّسًا نوعانِ

١٩ - الأوّلُ الإسقاطُ للشيخِ وأنْ
يَنْقُلَ عمّن فوقَهُ بِعَنْ وأَنْ

٢٠ - والثانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ
أوصافَهُ بما بهِ لا يَنْعَرِفْ

٢١ - وما يُخالِفْ ثِقَةٌ به المَلا
فالشاذُّ والمقلوبُ قسمانِ تلا

٢٢ - إبدالُ راوٍ ما براوٍ قِسمُ
وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسمُ

٢٣ - والفَرْدُ ما قيَّدْتَه بثقةِ
أو جَمْعٍ او قَصْرٍ على روايةِ

٢٤ - وما بِعِلَّةٍ غُموضٍ أو خَفَا
مُعلَّلٌ عِنْدَهُمْ قد عُرِفَا

٢٥ - وذو اختلافِ سندٍ أو متنِ
مُضطرِبٌ عندَ أُهَيْلِ الفنِّ

٢٦ - والمُدرجاتُ في الحديثِ ما أتتْ
مِن بعضِ ألفاظِ الرواةِ اتصلتْ

٢٧ - وما رَوَى كلُّ قرينٍ عن أخِهْ
مُدَبَّجٌ فاعْرِفْه حقًّا وانْتَخِهْ

٢٨ - مُتَّفِقٌ لفظًا وخطًّا مُتَّفِقْ
وضدُّهُ فيما ذكرنا المُفتَرِقْ

٢٩ - مؤتلفٌ متفقُ الخطِّ فقطْ
وضدُّهُ مختلفٌ فاخْشَ الغَلَطْ

٣٠ - والمنكرُ الفردُ بهِ راوٍ غدا
تعديلُهُ لا يحملُ التفرُّدا

٣١ - متروكُهُ ما واحدٌ بهِ انفرَدْ
وأجمعوا لضعفِهِ فهو كَرَدّ

٣٢ - والكَذِبُ المختَلَقُ المصنوعُ
على النَّبِي فذلك الموضوعُ

٣٣ - وقد أتتْ كالجوهرِ المكنونِ
سمَّيتُها منظومةَ البيقوني

٣٤ - فوقَ الثلاثينَ بأربعٍ أتتْ
أبياتُها تمّت بخيرٍ خُتِمتْ

قالَ الناظمُ - رحمه اللهُ تعالى ونَفَعَنا بعلومِهِ ، آمين - :

١ - أبدأُ بالحمدِ مُصلِّيًا على
محمدٍ خيرِ نبيٍّ أُرسِلا

أَقولُ : الكلامُ على استحبابِ البداءةِ بالبَسْمَلَةِ [١]، والحَمْدَلَةِ ، والصلاةِ على النبيِّ ﷺ في الأُمورِ المهمّةِ - كالتأليفِ - : مشهورٌ عندَ طلبةِ العلمِ .

وتصوُّرُ معنى البيتِ ظاهرٌ .

---

(١) وكثيرٌ من الشُّرّاحِ والمُحَشِّين يذكرونَ في هذا المقامِ حديثَ « كلُّ أَمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدأُ فيه بـ (بسم اللهِ الرحمن الرحيم) فهو أَبترُ » !!

وهو حديثٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ فصَّلَ القولَ في نقدِهِ ، وبيانِ طرقِهِ ، وكشفِ عِلَلِها : شيخُنا المحدّثُ العلّامةُ محمد ناصر الدين الأَلباني - نفعَ اللهُ به - في كتابِهِ « إِرواء الغليل » (رقم : ١) فَلْيُراجَعْ .

وانظر - لتمامِ الفائدةِ - « زاد المعاد » (٢ / ٣٩٧) للعلّامةِ ابن القيِّمِ رحمه اللهُ تعالى .

مقدمة

أَوَّلُ ما ينبغي لمنْ أَرادَ الشُّروعَ في علمِ الحديثِ : معرفةُ الأَلفاظِ التي تدورُ على أَلْسِنَةِ المحدِّثين ؛ وهي : الحديثُ ، والخَبَرُ ، والأَثَرُ ، والسُّنَّةُ ، والمتنُ ، والسَّنَدُ ، والإِسنادُ ، والمُسنَدُ - بفتح النون - ، والمسنِد - بكسرِها - .

[تعريفات أوليّة] :

فالحديثُ في اصطلاحِهم ؛ هو : ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أَو تقريرٍ [١] .

والخبرُ ؛ قيلَ : هو مُرادفٌ للحديثِ ، وقيلَ : بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ ؛ فكلُّ حديثٍ خَبرٌ ، ولا عكس .

وقيلَ : الحديثُ ما جاءَ عن النبيِّ ﷺ ، والخبرُ ما جاءَ عن غيرِهِ [٢] .

ومِن ثَمَّ قيلَ لمن يشتغلُ بالتواريخِ وما شاكَلَها : الأَخباريٌّ ، ولمن يشتغلُ بالسنّة النبويّة : المحدِّث ، وحينئذٍ فهما مُتباينان .

وأمّا الأَثَرُ [٣] : فهو الأَحاديثُ ؛ مرفوعةً كانت أَو موقوفةً .

---

(١) أَو صِفَةٍ ؛ خَلْقيّةٍ أَو خُلُقيّةٍ .

وانظر « تدريب الراوي » (١ / ٤٢) للسيوطي .

(٢) هذا قولُ فُقهاء خُراسان . انظر « التدريب » (١ / ١٨٤) .

(٣) انظر « علوم الحديث » (ص ٤٢) لابن الصلاح .

وبعضُ الفُقهاءِ قَصَرَهُ على الموقوفةِ .

وأَمّا **السُّنّةُ** : فهي مُرادفةٌ للحديثِ .

وقيل : الحديثُ خاصٌّ بما أُضيفَ للنبيِّ ﷺ ، والسنّةُ أَعمُّ .

وأَمّا **المتنُ** (١) : فهو أَلفاظُ الحديثِ الّتي يقومُ بها المعنى .

وقالَ بعضُهم : هو ما انتهى إِليهِ غايةُ السندِ من الكلامِ .

وأَمّا **السندُ** (٢) : فهو الإِخبارُ عن طريقِ المتنِ .

وأَمّا **الإِسنادُ** : فهو رفعُ الحديثِ إِلى قائلِهِ .

وقد يُستعملُ السندُ والإِسنادُ لشيءٍ واحدٍ .

وأَمّا **المسنَدُ** - بفتحِ النون - : فَيُطْلَقُ ويُرادُ به : ما أُضيفَ للنبيِّ ﷺ ؛ سواءٌ كانَ متصلًا أَو منقطعًا (٣) .

ويُطْلَقُ ويُرادُ بِهِ الكتابُ الذي جُمِعَ فيه ما أَسندَهُ الصحابةُ (٤) ؛

---

(١) انظر « التدريب » (١ / ٤٢) .

(٢) وهو : سلسلةُ الراوةِ المُوصلين إِلى مَتْنِ الحديثِ .

(٣) وسيأتي الكلامُ عليهِ مُفْردًا (ص ٣٤) .

(٤) مثل « مسند الإمام أَحمد » ، و « مسند أَبي يعلى » ، و « مسند الحُمَيدي » ، وغيرها ...

أي : رَوَوْهُ ، ويُطْلَقُ ويُرادُ به الإِسنادُ ، فيكونُ مصدرًا [١] .

وأَمّا **المسنِدُ** - بكسرِ النون - : فهو مَن يروي الحديثَ بإِسنادِهِ [٢] .

[التصنيف فيه] :

وأَوّلُ مَنْ صنَّفَ في علمِ مصطلحِ الحديثِ : هو القاضي أَبو محمد الرَّامَهُرْمُزيّ [٣] .

---

(١) فَيُقالَ : أَسندَ القولَ إِلى فلانٍ (إِسنادًا) و (مُسْندًا) ؛ أَي : عَزَاهُ ، ونَسَبَهُ .

(٢) « سواءٌ كانَ له علمٌ به أَو ليسَ له إِلّا مجرَّد الراويةِ .

وقد صارَ اليومَ يُطْلَقُ على مَنْ توسَّعَ في الروايةِ ، وحصَّلَ الكثيرَ من المسانيدِ والفهارس » .

كذا في « فهرس الفهارس » (١ / ٧١) للكتّاني .

(٣) في كتابِهِ « المُحدِّث الفاصل بَيْنَ الراوي والواعي »، وهو مطبوعٌ قبلَ نحو رُبعِ قرنٍ ، بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب .

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَر في « المَجمع المؤسَّس للمعجمِ المُفَهرِس » (١ / ١٨٦) :

« وهو أَوّلُ كتابٍ صُنِّفَ في علومِ الحديثِ في غالبِ الظنِّ ؛ وإِنْ كانَ يوجدُ قبلَه مُصنَّفاتٌ مُفْرَدةٌ في أَشياءَ من فنونِهِ ، لكنَّ هذا أَجمعُ ما جُمِعَ في زمانِهِ ، ثمّ توسَّعوا في ذلك .. » .

[أقسام علم الحديث] :

وعِلمُ مصطلحِ الحديثِ قسمانِ :

أَحدُهما : روايةٌ ؛ **وحدُّهُ** : علمٌ يشتملُ على نقلِ ما أُضيفَ إِلى النبيِّ ﷺ قولًا أَو فعلًا أَو تقريرًا ؛ من غيرِ تفكُّرٍ فيه ولا تدبُّرٍ .

وثانيهما : درايةٌ ؛ أَي : بفكرٍ وتدبُّرٍ ؛ **وحدُّهُ** : علمٌ يُعرفُ به أَحوالُ الراوي والمرويِّ من حيثُ القَبولُ والرَّدُّ .

وبعبارةٍ أُخرى :

الروايةُ [1] : هي حفظُ المسائلِ .

والدرايةُ [1] : هي معرفةُ الصحيحِ منها والسقيم ، والقويِّ والضعيفِ ، والقائلِ والنَّاقلِ ، وكونِهِ مَوْثوقًا به أَم لا .

---

(١) قد راجعتُ كثيرًا من كتبِ علومِ الحديثِ ومصطلحِهِ ؛ فرأَيتُها - جميعًا - مُطبقةً على هذا التعريفِ أَو نحوِهِ !!

واللائقُ بالمعنى اللغويّ لكلا الكلمتين على غيرِ هذا - فيما أَرى - :
فالروايةُ أَليقُ بالعلومِ الإِسناديّة القائمةِ على الأَسانيدِ ، وروايتها ، ونَقْدها .

ولعلَّ ممَّا يُقرِّبُ هذا المعنى إِلى الصوابِ تسميةَ الإِمامِ الخطيب البغدادي لكتابِهِ في علومِ الحديث ومُصطلحه بـ « الكفاية في علم الرواية » .

وأَمَّا الدراية : فهي أَليقُ بالعلومِ الاستنباطيّةِ القائمةِ على تفهُّمِ =

وقد حُدَّ أَيضًا بأَنّه [١] : علمٌ بقواعدَ وأُصولٍ يُعرَفُ بها أَحوالُ السندِ والمتنِ - أَي : الراوي والمرويّ - من حيثُ كونُهُ :

صحيحًا ، وحسنًا ، وضعيفًا ، ومرفوعًا ، ومقطوعًا ، ومُسْنَدًا ، ومتصلًا ، ومسلسلًا ، وعزيزًا ، ومشهورًا ، ومُعنعَنًا ، ومبهَمًا ، وعاليًا ، ونازلًا ، وموقوفًا ، ومُرْسَلًا ، وغريبًا ، ومنقطعًا ، ومُعضَلًا ، ومُدلَّسًا ، وشاذًّا ، ومقلوبًا ، وفَرْدًا ، وَمُعَلًّا ، ومضطرِبًا ، ومُدرَجًا ، ومُدبّجًا ، ومتفقًا ومفترقًا ، ومؤتلفًا ومختلفًا ، ومنكَرًا ، ومتروكًا ، وموضوعًا .

وسواءٌ كانتْ تلكَ الأَحوالُ عامّةً للسندِ والمتنِ - كالصحّةِ والحُسنِ والضعفِ - ، أَو خاصّةً بالمتنِ - كالرفعِ والوقفِ والقطعِ - ، أَو خاصّةً بالسندِ - كالعُلُوّ والنزولِ - .

وإِلى تلكَ الأَقسامِ بأَنواعِها أَشارَ الناظمُ رحمَه اللهُ تعالى ؛

= نصوصِ السنّةِ ، والتفقُّه بها ، ودرايتها ... فليتأَمَّلْ ، واللهُ تعالى أَعلمُ .

... وقد زِدْتُ ذلك بيَانًا في مُفْتَتَح كتابي « الكفاية في علم الدِّراية »؛ يسّرَ اللهُ تمامَه .

(١) قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في « النكت على ابن الصلاحِ » (١ / ٢٢٥) : « وأَولى التعاريفِ لعلمِ الحديثِ : معرفةُ القواعدِ التي يُتوصَّلُ بها إِلى معرفةِ حالِ الراوي والمرويِّ » .

فقال :

٢ - وذي مِنَ أقسامِ الحديثِ عِدّهْ

....

جملتُها اثنان وثلاثون ، وهي التي ذَكَرْتُها في المقدّمةِ على ترتيبِها في النَّظْمِ .

وعبّر عن جميعِها بالأَقسامِ ؛ تغليبًا للأَقسامِ الثلاثةِ الأوّليّةِ ، وهي : **الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ** .

وكلُّ قسمٍ منها تحتَه أَنواعٌ :

فالصحيحُ - مثلًا - تحتَه فَردانِ : صحيحٌ لذاتِهِ ، وصحيحٌ لغيرِهِ .

فالصحيحُ لذاتِهِ تحتَهُ : مرفوعٌ [1] ، ومتصلٌ ، ومسندٌ .

والصحيحُ لغيرِهِ تحتَه : مقطوعٌ [1] ، وغيرُهُ .

(١) لا ، بل هذه الأَنواعُ مُشتركةٌ صحّةً وضعفًا ؛ فمنها ما قد يكونُ صحيحًا لذاتِهِ ، ومنها ما قد يكونُ حسنًا فيُروى من وجهٍ آخرَ حسنٍ - أيضًا - فيصير صحيحًا لغيرِهِ .

فلا وجهَ لِمَا ذَكَرَهُ المؤلّفُ مِن أقسامٍ تحت هذين النوعَيْن .

وكذا الحسنُ والضعيفُ .

وقولُهُ : « **مِن اقسامِ** [١] **الحديثِ** » أي : أَقسامِ علمِ مصطلحِ الحديثِ، [وهو] متعلّقٌ بقولِهِ : « **عِدّه** ».

و « **مِن** » للتبعيضِ ؛ لأَنَّه لم يستوفِ جميعَ أَنواعِ أَقسامِ علمِ الحديثِ المذكورةِ في الكتبِ المبسوطةِ .

ثمَّ قالَ :

٢ - ....

وكـلُّ واحـدٍ أتـى وَحَـدُّهْ

يعني : أَنَّ كلَّ واحدٍ من الأَقسامِ المذكورةِ وُضِعَ له اسمٌ يخصُّهُ من كونِهِ صحيحًا أَو حسنًا ... إِلى آخرِها ، مع تعريفِهِ برسمِهِ ببعضِ خواصِّهِ ؛ كالحديثِ الصحيحِ ، أَو بالمثالِ ؛ كالحديثِ المُعَنْعَنِ .

ثمَّ شَرَعَ يتكلّمُ عليها مفصَّلةً - على نحوِ ما ذُكِرَ - مقدِّمًا الحديثَ الصحيحَ ، فقالَ :

---

(١) سُهِّلت همزة القطع لاقتضاء النظم .

٣ - أَوَّلُها الصحيحُ وهْـوَ ما اتَّصَلْ
إسنـادُهُ ولم يَـشُـذَّ [١] أو يُعَـلْ

٤ - يرويهِ عَدْلٌ ضابطٌ عن مثلِهِ
مُعتمَدٌ في ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

الأوَّلُ : الحديثُ الصحيحُ [٢] ؛ وهو : ما اتصلَ سندُهُ ؛ بحيثُ يكونُ كلُّ واحدٍ من رجالِهِ سَمِعَهُ من شيخِهِ ؛ من أَوَّلِ السندِ إلى أَنْ ينتهيَ إلى النبيِّ ﷺ ، أَو الصحابيِّ ، أَو مَن دونَه ، مع شرطِ العدالةِ والضبطِ التامِّ - حفظًا أَو كتابةً - ، بلا شذوذٍ ، ولا علّةٍ قادحةٍ .

وهذا التعريفُ إنّما هو للحديثِ الصحيحِ لذاتِهِ ، المُجْمَعِ على صحّتِهِ عندَ المحدّثين ، وهو مرادُ الناظمِ .

فخرجَ الصحيحُ لغيرِهِ ، وهو ما احتاجَ إلى متابعةٍ من طريقٍ آخرَ ، أَو شاهدٍ يتقوّى به ويُوضّحُهُ .

---

(١) كما يجوزُ ضبطُها - أَيضًا - : « يُشَذَّ » ، كما سيأتي (ص ٢٦) .

(٢) انظر : « النكت على ابن الصلاح » (١ / ٢٣٤) ، لابن حجر ، و « الموقظة » (٢٤ - ٢٦) للذهبي .

وخرجَ بقيدِ الاتّصالِ : المنقطعُ ، والمُعْضَلُ ، والمُرْسَلُ - وهو صحيحٌ عندَ مالكٍ وبعضِ الفُقَهاءِ ! - .

ومثلُهُ المقلوبُ ، والشاذُّ ، والمضطربُ ؛ فإنّها قد تدخلُ في قسمِ الصحيحِ والحسنِ عندَ بعضِ العلماءِ بالمتابعةِ (١) .

وخَرَجَ بعدمِ العلّةِ القادحةِ (٢) : الحديثُ المدلَّسُ .

وخَرَجَ بقيدِ العدالةِ : الحديثُ المنكرُ والمتروكُ (٣) .

وخَرَجَ بقيدِ الضبطِ التامّ : الحديثُ الحسنُ ؛ إذ لا يُشترَطُ فيهِ تمامُ الضبطِ .

---

(١) في هذا نَظَرٌ ؛ أَمّا بالنسبةِ للمقلوبِ والشاذِّ : فواضحٌ ؛ لأنَّهما - بالأَصلِ - خطأٌ من الرواةِ ! فكيفَ يُقَوّمُ الخطأَ ما هو مَظِنَّةُ الخطإِ ؟!

وأَمّا بالنسبةِ للمُضْطربِ : فهو مردودٌ لاستواءِ طُرُقِهِ ضَعْفًا ووهاءً ! فكيفَ يُتابعُ ما كانَ هذا حالَه غيرَهُ ؟!

(٢) الحديثُ المدَّلسُ يكونُ ذا علّةٍ قادحةٍ إذا كانَ مُدَلِّسُهُ لم يُصَرِّحْ بالتحديثِ أَو السماعِ من شيخِهِ .

(٣) الحديثُ المُنْكَرُ - والمتروكُ - لا يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ راويه مخرومَ العدالةِ ! إِلَّا إِنْ أُريدَ بذلك الكذبُ ؛ فيكون حينئذٍ حديثُهُ موضوعًا .

نعم ؛ قد يكونُ كذلك ، ولكنْ بجانبِ العلّةِ الأَصليّة التي رُدَّ بسببِها .

فتحصَّلَ من كلامِهِ أَنَّ شروطَ الحديثِ المتَّفَقِ على صحّتِهِ خمسةٌ :

١ - اتصالُ سندِهِ .

٢ - والعدالةُ .

٣ - والضبطُ التامّ .

٤ - وعدمُ الشذوذِ .

٥ - وعدمُ العلّةِ .

والمرادُ بالعدالةِ : عدالةُ الراوي ؛ وتكونُ بالإِسلامِ ، والبلوغِ ، والعقلِ ، والسلامةِ ممّا يُخِلُّ بالمروءةِ ، ومن الفسقِ بارتكابِ كبيرةٍ ، أَو إِصرارٍ على صغيرةٍ .

وقولُهُ : « **ولم يُشَذَّ أَو يُعَلّ** » بضمِّ أَولهما ، وفتح ما قبلَ آخرِهما بالبناءِ للمفعولِ [1] .

وقولُهُ : « **عن مثلِهِ** » متعلّقٌ بـ « **يرويه** » ، وهو إِيضاحٌ ، للاستغناءِ عنه بقولِهِ : « **عدل** » أَي: يرويهِ عدلٌ عن عدلٍ مثلِهِ في

(١) أَي : يُحْكَمُ عليه بالشذوذ أَو العِلَّةِ .

وانظر ما سبقَ (ص ٢٤) .

جميعِ الطبقاتِ ، من أَوَّلِ السندِ إِلى آخرِ [السَّنَد ، وأَول] [١] المتنِ .

وقولُهُ : « مُعتَمَدٌ » اسمُ مفعولٍ ؛ أَي : مُعْتَمَدٌ عليهِ .

« في ضبطِهِ ونقلِهِ » : تتميمٌ للبيتِ مع زيادةِ بيانٍ لما تقدَّمَ .

ثمَّ قالَ :

٥ - والحَسَنُ المعروفُ طُرْقًا وَغَدَتْ
رجالُهُ لا كالصحيحِ اشتهرتْ

الثاني [٢] : الحديثُ الحسنُ ؛ وهو : المعروفُ رجالُ طرقِهِ ، واشتهرتْ بالعدالةِ والضبطِ اشتهارًا دونَ اشتهارِ رجالِ الصحيحِ ، وذلكَ كنايةٌ عن الاتصالِ وثقةِ رواتِهِ وضبطِهِم بدون قيدِ (التامِّ) [٣] ، بلا شذوذٍ ولا علّةٍ بتهمةِ الكذبِ [٤] .

---

(١) زيادة لا بُدَّ منها .

(٢) انظر : « الاقتراح » (٧ - ١١) لابن دقيق العيد ، و « معالم السُّنن » (١ / ١١) للخطَّابي ، و « التذكرة » (ص ١٤) لابن الملقِّن - بتحقيقي .

(٣) أَي : لا يُشْتَرَطُ كونُ ضبطِهم تامًّا ؛ وإِلَّا صارَ صحيحًا .

(٤) ولا ما هو دونَها ؛ كسوءِ الحفظِ ، أَو الجهالةِ ، أَو نحو ذلك .

ويُروى من غيرِ وجهٍ [١] ، بل أَقلُّ ذلكَ وجهٌ ثانٍ .

وهو قسمانِ :

أ - حسنٌ لذاتِهِ ، وهو : ما اشتهرتْ رواتُهُ بالصدقِ والأَمانةِ ، ولم يَصِلْ في الضبطِ - بالحفظِ والإِتقانِ - مرتبةَ رجالِ الصحيحِ .

وهذا هو الصحيحُ لغيرِهِ [٢] ؛ كما تقدَّمَ .

ب - وحسنٌ لغيرِهِ ؛ وهو : ما في إِسنادِهِ مستورُ الحالِ [٣] ، لم تتحقّق أَهليَّتُهُ ، غير أَنَّه ليس مُغفَّلًا ، ولا كثيرَ الخطأِ فيما يرويهِ ، ولا متَّهمًا بالكذبِ ، ولا يُنسَبُ إِلى مُفسّقٍ آخرَ غيرِهِ ، واعتضدَ بمتابعٍ أَو شاهدٍ يتقوّى بهِ .

---

(١) هذا تعريفُ (الحسن لغيرِه) .

وانظر تعليقي على « طِراز البيقونيّة » (ص ٢٠) للنَّشويِّ .

(٢) إِذا انضمَّ (الحسنُ لذاتِه) مع مثلِهِ : صارَ صحيحًا لغيرِهِ .

(٣) أَو سَيِّئِ الحفظِ ، أَو مدلِّس ، أَو نحو ذلك ممَّا هو ليس شديدَ الضعيف .

وإِشارةُ المصنِّفِ - رحمه اللهُ - إِلى الغفلةِ ، وكثرةِ الخطأِ ، والفِسقِ ؛ لا تمنعُ من اعتضادِ الحديثِ الضعيفِ وصيرورتِهِ حسنًا .

وقولُهُ : « وغدتْ » ؛ أي : اشتهرتْ ، كما قرَّرنا به كلامَه.

(فائدةٌ) : وقعَ في كلامِ بعضِ أئمّةِ الحديثِ [١] الجمعُ بين الصحّةِ والحُسنِ في حديثٍ واحدٍ !

واستُشْكِلَ بأنّه يؤدّي إلى اجتماعِ القُصُورِ ونفيِهِ ؟!

وأُجيبَ عنه بأَجوبةٍ ؛ منها : رجوعُهُ إلى الإسنادِ ؛ بأَنْ يكونَ له إِسنادانِ ؛ أَحدُهما : صحيحٌ ، والآخرُ : حسن [٢] !

ورُدّ بأَنّه أَطلقَ الحسنَ الصحيحَ على ما ليسَ له إِلّا إِسنادٌ واحدٌ [٣] .

---

(١) هو الإمام الترمذيُّ ، وانظر : « علوم الحديث » (ص ١٦) لابن الصلاح ، و « قوت المُغتذي » (١ / ٨ - ٩) للسُّيوطي ، و « فتح المغيث » (١ / ٥٢) للعراقي ، و « الباعث الحثيث » (١ / ١٣٩) بتحقيقي ، و « شرح شرح النخبة » (٣٨) للقاري .

(٢) وهو ما اختارَهُ الدكتور نورُ الدين العِتْر في كتابِهِ « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعِهِ وبين الصحيحين » (ص ١٩١ - ١٩٢) .

(٣) وهذا ردٌّ لا يَنْهَضُ ؛ لأَنَّ الترمذي - رحمه الله - قيّد ما كان حالُهُ كذلك بقولِهِ : « ... غريب » ، أَو قولِهِ : « ... لا نعرفُهُ إِلّا مِن هذا الوجهِ » ، ولم يُطْلِق .. فتنبّه .

انظر بَسْطَهما في « الزُّرقاني » [1] .

ثمَّ قالَ :

٦ - وكُلُّ ما عن رُتبةِ الحُسْنِ قَصُرْ
فهْو الضعيفُ وهْو أقْسامًا كَثُرْ

الثالث [2] : الحديثُ الضعيفُ ؛ وهو : ما قَصُرَ عن درجةِ الحَسَنِ ، وعن رُتبةِ الصحيحِ بطريقِ الأَولى .

وبسببِ تفاوتِ درجاتِهِ في الضعفِ - بِحَسَبِ بُعدِهِ من شروطِ الصحّةِ - كَثُرتْ أَقسامُهُ .

وبيانُ ذلك هو : أَنَّ شروطَ القَبولِ الشاملِ للصحيحِ والحسنِ ستّةٌ :

١ - اتصالُ السندِ .

٢ - والعدالةُ .

---

(١) « شرح الزرقاني على البيقونيّة » (ص ٢٣ - ٢٧) .

(٢) انظر : « التقييد والإيضاح » (ص ٦٣) ، و « فتح المُغيث » (١ / ٩٦ - ١٠١) للسخاوي ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٢٥) - بقلمي .

٣ - والضبطُ .

٤ - وَفَقْدُ الشذوذِ .

٥ - وَفَقْدُ العِلّة القادحةِ .

٦ - والعاضدُ عندَ الاحتياجِ إليه .

وهي - بالنظرِ إلى انتفائِها انفرادًا أَو اجتماعًا - تتفرَّعُ منها فروعٌ كثيرةٌ .

وإليها أَشارَ بقولِهِ : « **وهو أَقْسامًا كَثُر** » ؛ أَي : كَثُر من جهةِ أَقسامِهِ ؛ فهو تمييزٌ قُدِّمَ على عاملِهِ لكونِهِ متصرِّفًا .

ثمَّ قالَ :

٧ - ومـا أُضيـفَ للنَّـبِـيِّ المرفوعُ

....

الرابعُ [١] : الحديثُ المرفوعُ ؛ وهو : ما أُضيفَ للنبيِّ ﷺ

---

(١) انظر : « علوم الحديث » (ص ٤١) ، و « النكت على ابن الصلاح » (١ / ٥١١) ، و « الكِفاية » (ص ٣٧) ، و « تدريب الراوي » (١ / ١٥٦) .

من قولٍ أَو فعلٍ أَو تقريرٍ ، وسواءٌ كانتْ إضافتُهُ إِليهِ ﷺ من صحابيٍّ أَو غيرِهِ [١] .

ثمَّ قالَ :

٧ - ....

وما لتابعٍ هو المقطوعُ

الخامس [٢] : الحديث المقطوعُ ؛ وهو : ما أُضيفَ إِلى تابعيٍّ أَو مَنْ دونَه ، إِذا خلا ذلك من قرينةِ الرَّفعِ [٣] أَو الوَقْفِ .

(١) هذا تنبيهٌ مهمٌّ ؛ لأَنَّ الكثيرين يخلِطونَ بينَ تداخلِ (المرفوع) و (المرسل) ، وهما في بابين مُختلفين ؛ **فالمرفوعُ** : علاقتُهُ بنسبةِ القولِ إِلى النبيِّ ﷺ أَم غيره ، **والمرسل** : علاقتُهُ بمن ينسُبُ القولَ - مِن صحابيٍّ أَو تابعيٍّ - إِلى النبيِّ ﷺ فقط .

(٢) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ١٦٦) ، و « التقريرات السَّنية » (ص ٧) للمشَّاط ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٢٧ - ٢٨) ، و « فتح المغيث » (١ / ١١٠ - ١١١) للسخاوي .

(٣) إِذا تعلَّقَ بأَمرٍ غيبيٍّ !

والراجحُ عدمُ عَدِّهِ مرفوعًا حتَّى ولو تعلَّقَ بأَمرٍ غيبيٍّ .

أَمَّا قرينةُ الوقفِ ؛ فهي قولُهم - مثلًا - : « هذا مقطوعٌ على ابنِ عُمر » .. ونحوُهُ .

وليس بحجّةٍ .

وسيأتي الكلامُ على المنقطعِ (١) .

وسُمّيَ مقطوعًا لقطعِهِ عن الوصولِ للنبيِّ ﷺ ، أَوِ الصحابيِّ .

قَالَ الزركشيُّ (٢) : إدخالُ المقطوعِ في أَنواعِ الحديثِ : فيهِ تسامحٌ كثيرٌ ؛ فإنَّ أَقوالَ التابعين ومذاهبَهم لا دخلَ لها في الحديثِ ، فكيفَ تُعَدُّ نوعًا ؟!

قالَ : نعم ؛ يجيءُ هنا ما يجيءُ في الموقوفِ من أَنَّهُ إذا كانَ ذلك لا مجالَ للاجتهادِ فيه يكونُ في حُكمِ المرفوعِ .

وبهِ صرَّحَ ابنُ العربيِّ ، وادّعى أَنَّه مذهبُ مالكٍ (٣) .

---

(١) المنقطعُ : علاقتُهُ بالسندِ مِن حيثُ سقوطُ راوٍ أَو أَكثرَ منه ، والمقطوعُ : علاقتُهُ بالمتنِ ، مِنْ حيثُ نسبةُ القولِ إلى التابعيِّ ومَن دونَهُ .

(٢) في « النُّكت » ؛ كما في « نيل الأَماني » (ص ٣٩) .

(٣) وقالَ ابنُ العَرَبي : « ولهذا أَدخلَ [مالكٌ] عن سعيدِ بن المسيِّب : « صلاة الملائكةِ خلْفَ المُصَلّي » .

أَي : في « الموطأ » (ص ٢٥) .

والنقلُ عن : « فتح المغيث » (١ / ١٥٣) للسخاوي .

ثمَّ قالَ :

٨ - والمسنَدُ المتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ
راويهِ حتَّى المصطفى ولم يَبِنْ

السادس [(١)] : الحديثُ المُسنَد - بفتح النون - ؛ وهو : ما اتصلَ سندُهُ من رواتِهِ إلى النبيِّ ﷺ ، سواءٌ كانَ متصلًا ؛ كأَحاديثِ مالكٍ ، عن نافعٍ ، عن ابن عمرَ [(٢)] ، عنه ﷺ ، أَو منقطعًا ؛ كمالكٍ ، عن الزُّهرِي ، عن ابن عبّاس ، عن رسولِ اللهِ ﷺ ؛ فإِنَّ الزُّهرِيَّ لم يسمعْ مِن ابن عبّاس [(٣)] .

قالَ ابنُ الصلّاح [(٤)] : أَكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ المُسنَد فيما جاءَ عن النبيِّ ﷺ دونَ غيرِهِ ؛ فإِنَّ الأَكثرَ فيما جاءَ عن الصحابةِ استعمالُ

(١) انظر : « التمهيد » (١ / ٢٥) لابن عبدِ البَرّ ، و « علومَ الحديث » (ص ٣٩) ، و « الاقتراح » (١٩٦) ، و « معرفة علوم الحديث » (ص ٢٢) للحاكم ، و « الكفاية » (٥٨) للخطيب .

(٢) وهو إِسنادٌ يُسمَّى عند أَهل العلم : « سلسلة الذهب » ، وانظر (ص ٤٩) .

(٣) وليس له روايةٌ عنه في الكتبِ الستّة - أَصلًا - !
وانظر « جامع التحصيل » (٢٦٩ - ٢٧٠) للعلائي .

(٤) في « علومِ الحديث » (ص ٣٩) - له - .

الموقوفِ ، وفيما جاءَ عن التابعين فَمَنْ بعدَهم استعمالُ المقطوعِ ، ويقلُّ فيهما استعمالُ المسنَدِ .

وقالَ ابنُ عبدِ البَرّ [١] : المسندُ والمرفوعُ مترادفانِ [٢] ، معناهما واحدٌ .

وقولُهُ : « حتّى المصطفى » أَي : إِلى المُصطفى .

وقولُهُ : « ولم يَبِنِ » أَي: ينفصل؛ أَي: [إِلى] النبيّ ﷺ[٣].

ثُمَّ قالَ :

٩ - وما بسمعِ كلّ راوٍ يتّصلْ
إسنادُهُ للمصطفى فالمُتَّصلْ

السابعُ [٤] : الحديثُ المتصلُ -ويسمّى الموصول - ؛ وهو :

---

(١) « في التمهيد » (١ / ٢٥) .

(٢) بل الصوابُ أَنْ يُقالَ : كلُّ مسندٍ مرفوعٌ ، وليسَ كلُّ مرفوعٍ مسندًا ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ في المرفوعِ انقطاعٌ ، بينما المسندُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ مرفوعًا ومُتصلًا في آنٍ معًا .

(٣) أَي : بلا انقطاعٍ فيه .

(٤) انظر « التقييد والإِيضاح » (٦٥) ، و « شرح الزرقاني على البيقونيّة » (٣٦ - ٣٧) ، و « النخبة النبهانيّة » (ص ٥٦) .

ما اتصلَ سندُهُ بسماعِ كلِّ واحدٍ من رواتِهِ ممَّنْ فوقَه إلى النبيِّ ﷺ (١).

فخرجَ بقيدِ الاتصالِ : المرسلُ ، والمعضلُ ، والمنقطعُ ، والمعلّقُ ، - وهو ما حُذفَ أوَّلُهُ - ولم يذكرْهُ الناظمُ - .

وخرَجَ بقيدِ السماعِ : الاتصالُ بغيرِ السماعِ ؛ كاتصالِهِ بالإجازةِ (٢) ، كأَنْ يقولُ : أَجازني فلان ، قالَ : أَجازني فلان ... وهكذا إلى آخرِ السندِ ، فلا يسمّى الحديثُ المرويّ بهذه الكيفيّةِ متصلًا .

وخَرَجَ بقولِهِ : « **للمصطفى** » الموقوفُ والمقطوعُ .

---

(١) وليسَ الأمرُ كذلك ! فقد قالَ الإمامُ الذهبيُّ في « الموقظة » (ص ٤٢) : « المتصلُ ما اتَّصلَ سندُهُ ، وسَلِمَ من الانقطاعِ ، ويَصْدُقُ ذلك على المرفوعِ ، والموقوفِ » .

فقولُ النَّاظمِ : « للمُصطفى » ، وقولُ الشارح : « إلى النبيِّ ﷺ » ! فيه ما فيه !!

وانظر « التعليقات الأثريّة » (ص ٣٠) بقلمي ، و « شرح الزرقاني » (ص ٣٦) و « التقريرات السَّنيّة » (ص ٨) ، وقال : « فَكُلُّ مسندٍ متصلٌ ، ولا عَكس » .

(٢) نقل القاضي عِيَاضٌ في « الإلْماع » (ص ٨٩) عن أَبي الوليد الباجي قولَهُ : « لا خلافَ في جوازِ الروايةِ بالإجازةِ بين سلفِ هذهِ الأُمّةِ وخَلَفِها » .

وتقديرُ كلامِ الناظمِ - حيثُ كانَ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ وحذفٌ - : والحديثُ الذي يتصلُ به إِسنادُهُ ، بسمعِ كلِّ راوٍ من رواتِه ؛ بأَنْ كانَ كلٌّ واحدٍ قد سمعَهُ ممَّن فوقَهُ حتّى انتهى للمصطفى ﷺ [١] ، فهو الحديثُ المتصل في الاصطلاحِ .

ثمَّ قالَ :

١٠ - مُسلسلٌ قلْ ما على وَصفٍ أتى
مـثلُ أمَا واللهِ أنبانـي الفتـى

١١ - كــذاكَ قـد حدّثنيهِ قائما
أو بـعـدَ أنْ حدَّثـنـي تبسَّما

الحديثُ الثامن [٢] : المسلسل ؛ وهو ما تواردتْ فيه الروايةُ والرواةُ علىَ وصفٍ واحدٍ لهم .

ومِن فضيلتِهِ : اشتمالُهُ على مزيدِ الضبطِ مِن الرواةِ ، فهو عبارةٌ عن تتابُعِ روايةِ الحديثِ أَو رجالِهِ على حالةٍ واحدةٍ .

---

(١) انظر التعليق الأول في الصفحة السابقة .

(٢) انظر : « فتح المغيث » (٣ / ٥٧) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ١٨٧) ، و « علوم الحديث » (٢٨٤) ، و « دليل أَرباب الفلاح » (١٨٣) ، و « المُوقظة » (ص ٤٤) .

وتتابُعُهم على تلكَ الحالةِ والصفةِ ؛ إمّا أَنْ يكونَ في القولِ ، وإمّا أَنْ يكونَ في الفعلِ ، وإمّا أَنْ يكونَ فيهما معًا :

فمِثالُ الأوَّل : الحديثُ المسلسل بقولِهِ ﷺ لمعاذٍ - رضي اللهُ عنه - : « يا معاذُ ! إنّي أُحبُّك ؛ فقل في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ : اللهمَّ أَعِنّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحسنِ عبادتِكَ »[1] ؛ فإنّه مسلسلٌ بقولِ كلِّ [راوٍ] من الرواةِ لمن يرويهِ عنه : إنّي أُحبُّكَ ، فقُلْ .. إلخ .

وقد أَشارَ إليهِ الناظمُ بقولِهِ : « **مِثْلُ : أَمَا واللهِ أنباني الفتى** » .

ومثالُ الثاني : الحديثُ المسلسل بالمصافحةِ ؛ فكقولِ أبي

(١) رواه أحمد (٥ / ٢٤٤) ، وأبو داود (١٥٢٢) ، والنَّسائي في « السنن الصغرى » (٣ /٥٣) ، وفي « الكُبرى » (١٠٩ -« عمل اليوم والليلة ») ، وابنُ خزيمة (٧٥١) ، وابنُ حبّان (٢٠٢٠) و (٢٠٢١) ، والحاكمُ (١ / ٢٧٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ م ١١٠ و ٢١٨ و ٢٥٠) بسندٍ صحيحٍ .

قالَ السيوطي : « إنَّه صحيحُ الإسنادِ والتسلسُل » ؛ كما في « المناهل السلسلة » (ص ٢٧) لعبدِالباقي الأيُّوبي .

هريرةَ - رضي اللهُ عنه - : شبَّكَ بيدي أَبو القاسمِ ﷺ ، وقالَ : « خَلَقَ اللهُ الأَرضَ يومَ السبتِ ، وخلقَ فيها الجبالَ يومَ الأَحد ، وخلقَ الشجرَ يومَ الاثنين ، وخلقَ اللهُ المكروهَ يومَ الثلاثاءِ ، وخلقَ النورَ يومَ الأَربعاءِ ، وبثَّ فيها الدّوابَّ يومَ الخميس ، وخلقَ آدمَ بعدَ العصرِ يومَ الجُمُعةِ في آخرِ الخلقِ ، في آخرِ ساعةٍ من ساعاتِ الجمعةِ : فيما بينَ العصرِ إِلى الليلِ » [1] ؛ فإِنّه مسلسلٌ بتشبيكِ

---

[1] قالَ السخاوي : « مدارُ تسلسُلِهِ على إِبراهيم بن يحيى ؛ وهو ضعيفٌ ، وأَمّا المتنُ : فصحيحٌ » .

كذا في « المناهل السلسلة » (ص ٥٩) .

وانظر -لزيادةِ الفائدةِ- « معرفة علوم الحديث » (ص٣٤) للحاكمِ .

والمَتْنُ مَرويٌّ في « صحيح مسلم » (٢٧٨٩) .

وما في كتاب «الآيات البيّنات في الأَحاديثِ المسلسلات» (١/ ٢١٣ - ٢١٨) لعبدالحفيظ الفاسيّ من نقدٍ للحديثِ - واستِرواح الشيخ أَبي غُدّة في تعليقِهِ على « ظَفَر الأَماني » (ص ٢٧٨) له ! - فكلامٌ لا وَزْنَ له .

ولفضيلةِ الشيخِ عبدالقادر بن حبيبِ اللهِ السِّنْدي رسالةٌ مستقلّةٌ في الدفاعِ عن هذا الحديثِ ، والرَّدُّ على شبهاتِ الطاعنين عليه ، بعنوان « كشف الشبهة عن حديث التُّربة » ، وهي مطبوعةٌ .

وانظر « السلسلة الصحيحة » (٤ / ٤٤٩ و ٦٦٤) للأَلباني ، و « الأَنوار الكاشفة » (ص ١٨٥) للمُعَلّمي .

كلٌّ منهم بيدِ مَن رواهُ عنه ، ومثّلَ له الناظمُ بقولِهِ : « **كذاكَ قد حدَّثَنيهِ قائمًا** » [١] ، فيفعل الآخرُ مثلَ ذلك ، وهو القيام .

« **أَو بعد أَنْ حدّثني تبسّما** » ؛ فيفعلُ الآخرُ التبسّمَ بعد

---

(١) لعلّه يُشيرُ إِلى الحديث المرويِّ - بالإِسنادِ المُسلسل - إِلى محمد بن عبدالله الدامَغَاني - وكانَ قائمًا - ، قالَ : سمعتُ الحسنَ بنَ عَلُّوَيه - وكانَ قائمًا - : حدَّثنا أَبو عليّ الحُسين التميمي - وكانَ قائمًا - : حدَّثنا أَنس بن مالك - وكانَ قائمًا - ، قالَ : قالَ رسولُ اللهُ ﷺ - وكانَ قائمًا - : « مَنْ كَتَبَ حرفًا من العلمِ لرجلٍ فكأَنَّما تصدَّقَ بصدَقَات ، وله أَجرُ عِتق رقبة ، وكتبَ اللهُ له بكلِّ حرفٍ أَلفَ حسنةٍ ، ومحا عنه أَلفَ سيّئة ، ورفعَ له أَلفَ درجة » !!

قلتُ : وداود - المذكور في السند - كذابٌ « لا يحلُّ ذكرُهُ في الكُتُبِ إِلَّا على سبيلِ القدحِ فيه » - كما قالَ ابنُ حِبّان في « المجروحين » (١ / ١٩٢) .

وقالَ سِبْطُ ابن العَجَمي في « الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضعِ الحديث » (ص ١١٣) : « روى عن أَنس بن مالك نسخةً موضوعةً » .

وانظر « ميزان الاعتدال » (٢ / ١٢) للإِمامِ الذهبي .

والحديث رواه الأَيُّوبيّ في « المناهل السلسلة » (ص ٨٤) بسندِهِ إِلى الدَّامَغَانيّ ، بِهِ ..

إِتمامِ الروايةِ على نحوِ ما سمعَ [١] .

ومثالُهما **معًا** : الحديثُ المسلسلُ بقبضِ اللحيةِ ، وقولِ : آمنتُ بالقدَرِ.. إلخ ، وهو قولُهُ ﷺ لأَنس -رضي اللهُ عنه-: « لا

---

(١) روى عبدُالباقي الأَيُّوبي في « المناهل السلسلة » (١٠٧ - ١١٠) ، بسندِهِ المسلسل إلى محمد بن حبّان السُّلَمي - وهو يتسمُ - : أَخبرنا أَبو محمد مهدي بنِ جعفر الرَّمْلي - وهو يتسمُ - : أَخبرنا أَسد بن موسى - وهو يتسمُ - : أَخبرنا سعيد بن زَربيّ - وهو يتسمُ - : أَخبرنا ثابت البُناني - وهو يتسمُ - : أَخبرنا أَنس بن مالك رضي اللهُ عنه - وهو يتسمُ - ، قالَ : حدَّثنا رسولُ اللهِ ﷺ - وهو يتسمُ - ، قالَ :

« حدَّثني جبريلُ - عليه السلامُ - وهو يتسم ، قالَ : آخرُ مَنْ يدخلُ الجنَّةَ رجلٌ ، يُقالُ له : مُرَّ على الصراطِ ، فيتعلَّق بيدٍ ، فتزلّ به أُخرى ... » .. بطولِهِ في نحوِ ثلاث صفحات !!

ورواه الحافظُ ابنُ النجّار في « تاريخِه » - كما في « الجامع الكبير » (٢ / ق ٢٥٢) للسيوطي - .

قالَ الأَيوبي : « سعيد بن زَربيّ ضعّفَه أَبو داود ، وأَسدُ بن موسى صاحبُ « المسند » - يُقالُ له : أَسد السنّة - ، قالَ النَّسائي : ثقةٌ ، لو لم يصنّفْ لكانَ خيرًا له » .

ثمَّ نقلَ عن محمد عابد أَنَّ له شواهد !!

قلتُ : والشواهدُ المُشارُ إِليها ليستْ تامّةً البتّة ، فضلًا عن عدمِ وجودِ أَدنى وجوهِ التسلسل فيها !! فتأمّلْ ..

يَجدُ العبدُ حلاوةَ الإيمانِ حتّى يؤمنَ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ ، حُلْوِهِ ومرِّهِ » ؛ فإنّه ﷺ - بعدَ أنْ قالَه لأَنس - قبضَ على لحيتِهِ الشريفة ، وقالَ : « آمنتُ بالقدر ... » إلخ ، وكذلك أَنسٌ يفعلُ هذا بعدَ روايتِهِ للغيرِ ، ومَن روى عنه كذلك ... وهلُمّ جرًّا [١] .

وقد اقتصرَ الناظمُ على النوعين الأَوَّلين .

وقولُهُ : « مُسَلْسَلٌ » : اسمُ مفعولٍ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ؛ أَي : حديثٌ مسلسلٌ .

والمسلسلُ من صفاتِ الإسنادِ . قالَه ابنُ الصلاح[٢] وغيرُهُ.

وقولُه : « قُل ما .. » إلخ ؛ أَي : قل - أَيّها الطالبُ - في

---

(١) روى الحديثَ الحاكمُ في « معرفة علوم الحديث » (ص ٣٢ - ٣٣) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٠ / ق ١٩) ، وابنُ النجّار - كما في « جَمْع الجوامع » (٤٣٧٦٣ - ترتيبه) - ، والخِلَعي في « الفوائدِ » ، وأَبو نُعيم في « المعرفة » ، - كما في « المناهل السلسلة » (ص ٦٩) .

وقالَ ابنُ عَقيلة : « لا يخلو عن ضعف » .

نقلَه الأَيّوبي ، وقالَ : « ولم أَعرفْ وجهَ ضعفِهِ ؛ فإنَّ رواتِه ثقات » ! !

قلتُ : لا ؛ فإنَّ يزيدَ الرَّقاشيَّ مشهورٌ بالضعفِ .

(٢) في « علومَ الحديث » (ص ٢٤٨) .

تعريفِهِ : هو حديثٌ أَتى على وصفٍ .. إلخ .

وقولُهُ : « أنباني الفتى .. » أَي : أَخبرني العدلُ الضابطُ .

وأَلِفُ « تبَسّما » للإِطلاقِ .

ثمَّ قالَ :

١٢ - عـزيـزُ مَرْوِيُ اثـنـيـنِ أو ثـلاثـه

....

الحديثُ التاسعُ [١] : العزيز ؛ وهو : ما انفردَ بروايتِهِ اثنانِ أَو ثلاثةٌ [٢] من طبقةٍ واحدةٍ من رواتِهِ عن الإِمام المرويِّ عنه ،

---

(١) انظر : « النكت على نُزهة النَّظر » (ص ٦٤) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ١٨١) ، و « شرح الزرقاني على البيقونيّة » (ص ٤٠) ، و « الباعث الحثيث » (٢ / ٤٦٠) .

(٢) قال اللكنويُّ في « ظَفَر الأَماني » (ص ٦٨) : « فعلى هذا يكونُ بينَ المشهورِ وبينه عمومٌ وخصوصٌ » .

وفي « نزهة النَّظَر » (ص ٦٤ - « النكت ») اشتراطُ أَنْ لا يرويَه أَقلُّ من اثنين عن اثنين .

وانظر « فتح المغيث » (٣ / ٣٣) ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٣٢) .

- الذي مِن شأنِه أنْ يُجمَعَ حديثُهُ - سواءٌ كانَ النبيَّ ﷺ ، أَو الصحابةَ ، أَو غيرَهما .

وسُمِّي عزيزًا ؛ إِمّا لقلّةِ وجودِهِ ، وإِمّا لكونِهِ مِن (عزَّ) بمعنى : قَوِيَ ؛ بمجيئِهِ من طريقٍ آخرَ ؛ كما قالَ اللهُ تعالى : ﴿ فعزَّزْنا بثالثٍ ... ﴾ [1] الآية .

ولم يُرِدِ الناظمُ بقولِهِ : « **مروي اثنين أَو ثلاثة** » : اثنين عن اثنين ، وثلاثة عن ثلاثة ، وهكذا - كما زعمَ بعضُهم - ! لأنَّها لا تُوْجَدُ أَصلًا [2] .

وخرجَ بقيد « **اثنين** » : الغريبُ ، وبـ « **ثلاثة** » : المشهورُ .

وما دَرَجَ عليه الناظمُ من كونِ روايةِ الثلاثةِ من العزيزِ إِحدى طريقتين [3] .

والمعوّل عليه الطريقةُ الأُولى ، ؛ وهي : تخصيصُ الثلاثةِ فما

---

(١) سورة يس : ١٤ .

(٢) كأنَّهُ أَرادَ أَنْ يكونَ أَقلُّ ما في السندِ اثنين ، ولو زادَ العددُ مِن قبلُ ومن بعدُ .

(٣) وهذا منقولٌ عن الحافظِ ابنِ مَنْدَةَ ؛ فانظر « التدريب » (٢ / ١٨١) .

فوقها بالمشهورِ ، والاثنين بالعزيزِ ، والواحدِ بالغريبِ ، ولو رواهُ بعدَ ذلك مئةٌ عن ذلك الواحدِ .

وكذا يقالُ في العزيزِ ؛ غايتُهُ أَن يَحْدُثَ اسمٌ آخرُ باعتبارِ الرواةِ قلّةً أَو كثرةً بعدَ ذلك ، فقد يكونُ الحديثُ الواحدُ غريبًا عزيزًا مشهورًا ؛ بأَنْ يرويَه عن الإمامِ أَوّلًا واحدٌ ، ثمّ يرويَهُ عن هذا الواحدِ اثنانِ ، ثمّ يرويَهُ عنهما ثلاثةٌ ، فأَكثر ، فيُسَمّى بالأَسماءِ الثلاثةِ بهذه الاعتباراتِ الثلاثةِ [1] .

وقولُه : « عزيزُ » بلا تنوينٍ ؛ لضرورةِ النظمِ .

ثمّ قالَ :

١٢ - ....

مشهورُ مَرْوِيْ فوقَ ما ثلاثه

---

(١) وليسَ هذا هو المُرادَ من اصطلاحاتِ المُحَدِّثين ؛ وإِنّما الوجهُ في ضبطِ هذه المصطلحاتِ - حديثيًا - أَقَلُّ ما يُوجدُ من عددٍ في طَبَقاتِ السَّندِ كلِّها .

لذا ، فإِنّ حديثَ « إِنّما الأَعمالُ بالنيّاتِ » - المُتَّفَق على صحّتِهِ - غريبٌ فَرْدٌ ، وإِنْ كانَ في آخرِهِ قد صارَ أَكثرَ مِن متواتر !!

وانظر تعليقي على « النكت على نُزهةِ النَّظَر » (ص ٦٦ - ٦٧ و ٨١) .

الحديث العاشر [1] : المشهورُ [2] ؛ وهو : ما رواه أَربعةٌ ، فأَكثرُ [3] .

وسُمِّيَ مشهورًا ؛ لشهرتِهِ بالانتشار .

وقد علمتَ - ممّا تقدّمَ - أَنَّ الحديثَ المشهورَ هو ما رواه ثلاثةٌ ، فما فوق .

وقد يُراد بالمشهور : ما اشْتَهَرَ على الأَلسنةِ ، فهذا يُطْلَقُ على ما له إِسنادٌ واحدٌ فصاعدًا ؛ بل على ما لا يُوْجَدُ له إِسنادٌ أَصْلًا !

---

(١) انظر : « معرفة علومِ الحديث » (ص ٩٢) ، و « علوم الحديث » (ص ٢٣٨) ، و « شرح الزرقاني » (ص ٤١) ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٣٣) .

(٢) قالَ البُلقيني في « محاسن الاصطلاح » (ص ٣٨٩) : « ومنهم مَنْ يقولُ : « المستفيض » ، وهو الّذي يزيدُ نَقَلَتُهُ على ثلاثةٍ » .

(٣) لا ، الصحيحُ حدُّهُ بثلاثةٍ فما فوق ؛ قالَ الشيخُ محمد بن خليفة النبهاني في « النخبة النبهانيّة » (ص ٦٤) : « وقولُهُ : « مشهورُ مَرْويْ فوق ما ثلاثة » ، أَي : ما رواهُ ثلاثةٌ فَفَوْقَ ، على حَدِّ قولِهِ تعالى : ﴿ فإِنْ كُنَّ نساءً فَوْقَ اثنتين ﴾ [النساء : ١١] » .

وانظر كلامَ الشارح - بَعْدُ - .

وينقسمُ إلى :

أ - صحيح - بالمعنى الشاملِ لِلْحَسَنِ - ؛ كحديث : « إنّما الأَعمالُ بالنيّات » [١] .

ب - وضعيف ؛ كحديث : « طَلَبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلم » [٢] .

ج - وموضوعٌ مكذوبٌ ؛ كحديث : « مَن آذى

(١) رواه البخاري (رقم : ١) ، ومسلمٌ (١٩٠٧) عن عُمرَ بن الخطَّابِ .

(٢) بل هُو حَسَنٌ ؛ فإنَّ له طُرقًا كثيرةً ؛ جَمَعَها الإمامُ السُّيوطي في « جُزءٍ » مُفْرَدٍ ؛ حقّقتُهُ منذ نحو عشر سَنَواتٍ ، ونُشِرَ في عمَّان .

ويُغني عنه - في التمثيلِ لِمَا يُريدُهُ المؤلِّفُ - : حديثُ : « إذا رأيتُم الرجلَ يعتادُ المساجدَ ؛ فاشهدوا له بالإيمانِ » .

رواه الترمذي (٢٦١٧) ، وابنُ ماجه (٨٠٢) ، والدارمي (١ / ٢٧٨) ، وأَحمد (٣ / ٦٨) ، وابنُ خزيمة (١٥٠٢) ، وابنُ حبّان (٣١٠) ، والحاكم (١ / ٢١٢) ، والبيهقي (٣ / ٦٦) عن أَبي سعيدٍ الخُدْري - رضي اللهُ عنه - .

قالَ الذهبي في « تلخيص المستدرك » (رقم : ٥٠ - « مختصر ابن الملقّن ») : « فيه دَرَّاج : كثيرُ المَناكير » .

ذِمِّيًّا ؛ فأَنا خصمُهُ يومَ القيامةِ » [1] ، و : « يومُ صومِكم يومُ نحرِكم » [2] ، و : « للسائلِ حقٌّ وإِنْ جاءَ على فرسٍ » [3] .

وقولُهُ : « مشهورُ » ؛ بلا تنوينٍ ؛ للضرورةِ .

١٣ - مُعَنْعَنٌ كعنْ سعيدٍ عنْ كَرَم

....

---

(١) رواه الخطيبُ في « تاريخ بغداد » (٨ / ٣٧٠) ، وحكَمَ عليه بأَنَّهُ منكرٌ !! ورواهُ مِن طريقِهِ ابنُ الجوزي في « الموضوعات » (٢/ ٢٣٦) .

وفي إِسنادِهِ العبَّاسُ بن أَحمدَ المُذَكِّر ؛ وهو غيرُ ثقةٍ ، وفي ترجمتِهِ من « ميزان الاعتدال » (٤ / ٤٧) ساقَه الذهبي ، وعدَّهُ من بلاياهُ !

(٢) « لا أَصلَ له » ؛ كما قالَهُ أَحمدُ وغيرُهُ .

كذا في « المقاصدِ الحسنةِ » (١٣٥٥) للسخاوي .

وانظر « كشف الخفاء » (٢ / ٣٩٨) ، و « الدرر المنتثرة » (٤٦٣) ، و « الأَسرار المرفوعة » (٣٩٧) .

(٣) رواه أَبو داود (١٦٦٥) و (١٦٦٦) ، وأَحمد (١٧٣٠) ، وابن خُزيمة (٢٤٦٨) ، وابنُ أَبي شيبةَ (٣ / ١١٣) ، وأَبو يعلى (٦٧٨٤) وغيرُهم ، عن الحُسين بن علي .

وقالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في « التمهيد » (٥ / ٢٩٤) : « وليس في هذا اللفظِ مسندٌ يُحْتَجُّ به فيما علمتُ » .

وانظر « السلسلة الضعيفة » (١٣٧٨) .

الحادي عشر [١] : الحديث المُعَنْعَن ؛ وهو : ما رواهُ الرَّاوي بلفظِ (عن) ، دونَ بيانٍ للتحديثِ ، أَو الإِخبارِ ، أَو السماعِ ، كما أَشارَ إِليه بقولِهِ : « **كعن سعيدٍ عن كرم** » ؛ فاستغنى بتعريفِهِ بالمثالِ عن تعريفِهِ بالحدِّ - كما تقدَّمتِ الإِشارةُ إِليهِ - .

ويُحْمَلُ على الاتصالِ بشرطِ سلامةِ مُعنعِنيهِ من التدليسِ ؛ كأَحاديثِ مالك ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر ، عنه ﷺ [٢] .

فهذا سندٌ متصلٌ عندَ البخاري [٣] وغيرِهِ .

---

(١) انظر : « التقييد والإِيضاح » (٨٣) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢١٤) ، و « جامع التحصيل » (١١٦) للعلائي ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٣٥) .

(٢) وهي المُسمَّاةُ عندَ أَهلِ العلمِ - لقوّةِ ثُبوتِها وصحّتِها - « سلسلة الذهب » .

وللحافظِ ابنِ حجر رسالةٌ مستقلّةٌ جمعَ فيها ما وَقَعَ له مِن هذا الإِسنادِ ؛ فبلغت مئةً وخمسةَ أَحاديث ، وهي مطبوعة .

(٣) لكنْ ؛ على التفصيلِ المتقدّمِ ذِكْرُهُ بالنسبةِ للخلافِ بينَ الشيخينِ في مسأَلةِ اللقاءِ والمعاصرةِ .

تتميمٌ :

ذهبَ الجمهورُ إلى التسويةِ بينَ الروايةِ بلفظِ (عن) وبين الراوية بلفظ (أَنَّ) [١] - بالفتحِ وتشديدِ النون - ، نحو (أَنَّ فلانًا قال) [٢] .

ثمّ قالَ :

١٣ - ....

ومُبهَمٌ ما فيهِ راوٍ لم يُسَمْ

الثاني عشر [٣] : الحديث المُبْهَم ؛ وهو : ما فيهِ راوٍ لم يُذْكَرْ في نفسِ المتنِ ؛ كأَنْ يقولَ : (قالَ رجلٌ لرسولِ اللهِ ﷺ) ؛ فقولُهُ (رجلٌ) : مبهمٌ .

---

(١) ويُسمّيهِ بعضُ أَهلِ العلمِ : (المُؤَنَّن) .

(٢) وهو قولُ الجمهور - كما قالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البَرِّ في « التمهيد » (١ / ٢٦) - .

وانظر « الكفاية » (ص ٤٤١) للخطيب البغدادي .

(٣) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ٣١٦) ، و « الباعث الحثيث » (٢ / ٦٥٠) ، و « النكت على نزهة النَّظَرِ » (ص ١٣٤) ، و « شرح الزرقاني على البيقونيّة » (ص ٤٦) .

أَو في السندِ ؛ كـ (سفيان عن رجلٍ) .

وحاصلُ فقهِ المسألةِ : أَنَّ الإبهامَ إِذا كانَ في السندِ فإِنَّ الحديثَ يُرَدّ (١) ، وإِذا كانَ في المتنِ لا يُرَدّ (٢) ؛ إِذ قد يتعلَّقُ بالشيءِ الواحدِ حُكمانِ مختلفانِ .

ومِن تبيين المُبهم يُعْلَمُ تأَخُّرُ أَحدِهما عن الآخرِ ، فيُصارُ إِلى النسخِ ؛ ولأَنَّ العلمَ بالشيءِ أَولى من الجهلِ به . كذا قيل (٣) .

والذي يظهرُ في الفرقِ بينهما (٤) ؛ هو : أَنَّ ثبوتَ الحُكْمِ

---

(١) بشرطِ عدمِ الوقوفِ على اسمِهِ - ومعرفةِ أَنَّهُ ثقةٌ - مِن خِلال طُرُقٍ للحديثِ أُخرى .

(٢) لأَنَّهُ لا يتعلَّقُ بالطريقِ الموصلِ إِلى المتنِ ، وهي سبيلٌ إِلى معرفتِهِ صحَّةً وضعفًا .

(٣) قالَ الحافظُ وليُّ الدينِ العراقي في « المُستفاد من مُبهماتِ المتنِ والإِسنادِ » (١ / ٩١ - ٩٢) :

« ومِن فوائدِ تبيينِ الأَسماءِ المُبْهَمةِ تحقيقُ الشيءِ على ما هو عليه ؛ فإِنَّ النفسَ مُتشوِّقةٌ إِليه .. وأَنْ يكونَ سائلًا عن حكمٍ عارضَهُ حديثٌ آخرُ ، فيُستفادُ بمعرفتِهِ : هل هو ناسخٌ أَو منسوخٌ ؟ - إِنْ عُرِفَ زمنُ إِسلامِهِ - » .

(٤) أَي : مُبهم السند ، ومُبهم المتن .

أَو نفيَه من الشارعِ مُتَوَقِّفٌ على معرفةِ الراوي وقَبولِهِ ، فيتعلّقُ به الغَرَضُ لذلك ، بخلافِ المتنِ ؛ فإنّه لا يُشترطُ فيه معرفةُ السائلِ وتعيينُهُ ؛ إذ لا يتعلّقُ بمعرفتِهِ غَرَضٌ ؛ لأَنَّ الحكمَ قد يأتي من قِبَلِ الشارعِ [١] بدونِ سؤالِ سائلٍ .

وحينئذٍ فمعرفةُ السائلِ أَو الفاعلِ وعدمُ معرفَتِهما سواءٌ ، واللهُ أَعلمُ .

فمثالُهُ في المتنِ : حديثُ أَبي سعيد الخُدْريّ في ناسٍ من أَصحابِ النبيّ ﷺ مرّوا بحيٍّ ، فلم يضيّفوهم ، فلُدغَ سيِّدُهم ، فرقاهُ رجلٌ منهم [٢] .

فالراقي هو أَبو سعيدٍ الراوي المذكورُ [٣] .

---

(١) قارن بـ « معجم المناهي اللفظيّة » (ص ٣٠٣ - ٣٠٤) لفضيلةِ الأَخ الكبير الشيخ بكر أَبو زيد - نفع اللهُ به - .

(٢) روى الحديثَ البخاريُّ (٥٠٠٧) ، ومسلمٌ (٢٢٠١) .

(٣) كَمَا وَقَعَ في روايةِ الترمذي (٢١٤٢) ، وابنِ ماجه (٢١٥٦) ، وابن أَبي شيبة (٧ / ٤١١) ، والدارقطني (٣ / ٥٦٣) ، و أَحمد (٣ / ١٠٠) ، وابن حبان (٦٠٧٩) بسندٍ صحيحٍ .

وانظر - لتمام الفائدة - : « فتح الباري » (٤ / ٣٧٤) ، و « التقييد والإِيضاح » (ص ٤٢٧) ، و « المُستفاد » (٢ / ٨٣٥) .

ومثالُهُ في السَّنَدِ : إبراهيم بن أَبي عبلةَ ، عن رجل ، عن واثلةَ [١] .

فالرَّجلُ هو الغَريفُ [٢] - بفتح الغين المعجمة [٣] - .

وقد يُتَوَصَّلُ لمعرفتِهِ بجمعِ طرق الحديثِ ، كما في المثالين .

ثمَّ قالَ :

١٤ - وكـلُّ ما قَـلَّـتْ رجالُهُ عَلا
وضِـدُّهُ ذاك الـذي قـد نَـزَلا

---

(١) رواه هكذا - بالإبهام - الإمامُ النَّسائي في « السنن الكبرى » (٤٨٩٠) ، و الطحاوي في « مشكل الأثار » (٧٣٩) .

(٢) رواه أَبو داود (٣٩٦٤) ، والنَّسائي في « الكبرى » (٤٨٩١) ، وأَحمد (٣ / ٤٩٠) و (٤ / ١٠٧) ، وابنُ حبّان (٤٥٩٥) ، والحاكم (٢ / ٢١٤) ، والطبراني (٢٢ / ٩٢) ، والبيهقي (٨ / ١٣٢) .

وسندُهُ ضعيف لجهالةِ الغَريف ؛ فإنَّه لم يُوثِّقْه إلَّا ابنُ حِبَّان ، وانظر « تهذيب التهذيب » (٨/٢٤٥) ، و« المقتنى في الكنى » (٢/٥) للذهبي.

(٣) انظر « توضيح المشتبه » (٦ / ٢٥٣) لابن ناصر الدين الدمشقي .

تكلَّمَ الناظمُ في هذا البيتِ على :

الثالثَ عشرَ [1] : الحديث العالي ، والرابعَ عشرَ [1] :
الحديث النازل :

فالعالي : هو كلُّ إسنادٍ قلَّت رجالُهُ عن النبيِّ ﷺ ، بالنسبةِ إلى سندٍ آخرَ يَرِدُ بهِ ذلك الحديث [2] .

---

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (٥ - ١٢) للحاكم ، و « فتح المغيث » (٣ / ٣) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ١٥٩) ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٣٨) .

(٢) قالَ الإمام أَحمد بن حنبل : « طلب الإسناد العالي سُنَّةٌ عمَّن سَلَف ؛ لأَنَّ أَصحابَ عبدِاللهِ كانوا يرحلونَ من الكوفةِ إلى المدينةِ فيتعلَّمونَ من عُمرَ ويسمعونَ منه » .

كما في « الجامع لأَخلاق الراوي وآداب السامع » (١ / ١٢٣) .

وقالَ ابنُ المبارك : « ليس جودةُ الحديث قربَ الإِسناد ، بل جودة الحديث صحّة الرجال » .

رواه السمعاني في « أَدَبِ الإملاء والاستملاء » (١٥٧) .

قلتُ : وللحافظِ أَبي القاسمِ السمرقندي كتاب « ما قَرُبَ سندُهُ من حديثٍ » ، وللحافظِ ابن القَيْسَراني : « العُلوّ والنزول في الحديث » ، وهما مطبوعانِ .

والنازلُ : ضدُّ العالي ، وهو كثرةُ رجالِ ذلك السندِ الذي قد نَزَلَ ؛ لبُعدِهِ [عنه] ﷺ .

ثمَّ قالَ :

١٥ - وما أَضفتَهُ إلى الأَصحابِ مِن
قولٍ وفعلٍ فهْو موقوفٌ زُكِن

الخامسَ عشر [١]: الحديثُ الموقوفُ ؛ وهو : ما قُصِرَ على الصحابي من الأَقوالِ والأَفعالِ ، وخلا عن قرينةِ الرَّفعِ للنبيِّ [٢] ﷺ ، وسواءٌ نُقِلَ ذلك في حياةِ النبيِّ ﷺ أَو بعد وفاتِهِ ، وسواءٌ اتصل إِسنادُهُ إِليهِ أَم انقطعَ [٣] .

---

(١) انظر : « علوم الحديث » (ص ٤١) ، و « تدريب الراوي » (١ / ١٨٤) ، و « دليل أَرباب الفلاح » (ص ١٦٠) للحَكَميّ ، و « التبصرة والتذكرة » (١ / ١٣٩) .

(٢) قالَ العلّامةُ زكريَّا الأَنصاري في « فتح الباقي بشرح أَلفيّة العراقي » (١ / ١٣٩ - ١٤٠) : « ما أَتى عن صحابيٍّ موقوفًا عليه - بحيث لا يُقالُ من قِبَلِ الرأي ؛ بأَنْ لا يكونَ للاجتهادِ فيه مجالٌ ظاهرٌ - حكمُهُ حكمُ الرَّفعِ » .

(٣) « وشذَّ الحاكمُ حيثُ اشترطَ في الموقوفِ عدمَ الانقطاعِ » قالَه اللكنوي في « ظَفَر الأَماني » (ص ٣٢١) .
وانظر « معرفة علومِ الحديث » (ص ١٩) للحاكم . =

وقولُهُ : زُكِن ؛ بمعنى عُلِم ؛ تتميمٌ للبيت .

ثمَّ قالَ :

١٦ - ومُرْسَلٌ منهُ الصحابيُّ سَقَطْ

....

السادسَ عشرَ [١] : الحديثُ المرسلُ ؛ وهو : ما رَفَعَهُ تابعيٌّ إلى النبيِّ ﷺ .

والإرسالُ : معناه : الإطلاقُ ؛ سُمِّيَ بذلك لكونِ التابعيِّ أَطلقَهُ ، ولم يُقيِّدْهُ بجميعِ رواتِهِ [٢] ؛ حيثُ لم يُسمِّ مَنْ أَرسلَهُ عنه [٣] .

= وراجعْ - لزيادةِ الفائدةِ - « إعلام الموقّعين » (٤ / ١١٩) لابن القيِّمِ » ، و « المذكّرة في أُصول الفقه » (١٦٤ - ١٦٦) للشّنْقيطي .

(١) انظر : « الكفاية » (ص ٥٤٦) للخطيب ، و « التمهيد » (١ / ١٩) لابن عبدِ البَرّ ، و « التقييد والإيضاح » (ص ٧٠) ، و « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٥٤٠) ، و « النخبة النبهانيّة » (ص ٩٥) .

(٢) أَي : الذين روى عنهم ، فقد يكونون أَكثر من تابعيٍّ ...
وانظر تعليقي على « طِراز البيقونيّة » (ص ٢٢) للنَّشَويِّ .

(٣) وعلى هذا ؛ فإنَّ تعريفَ النَّاظمِ يكونُ مُنتقَدًا ، لأَنَّهُ جعلَهُ - فقط - ما حُذِفَ صحابيُّهُ !! =

وهو ضعيفٌ في الاحتجاجِ به ؛ خلافَ مذهبِ مالك ، وأَحمد - في المشهورِ عنهما - ، وأَبي حنيفةَ وأَتباعهم في الفُقهاءِ والأُصوليّين .

و [ذَهَبَ] بعضُ المحدِّثين إِلى الاحتجاجِ به في الأَحكامِ وغيرِها [1].

ثمّ قال :

١٦ - ....

وقُلْ غريبٌ ما روى راوٍ فَقطْ

= ومعلومٌ - بَدَاهةً - عدالةُ عُمومِ الصحابةِ - رضي اللهُ عنهم - ، فلو كانَ الساقطُ - يقينًا - صحابيًا ؛ لما كانَ ذلكَ سببًا يُعَلُّ به الحديثُ .

وانظرْ « ظَفَرَ الأَماني » (ص ٣٤٥) .

(١) انظر - لمزيدٍ من التفصيل - « منهاج السنّة النبويّة » (٤ / ١١٧) لشيخ الإِسلام ابن تيميّة - رحمه اللهُ تعالى - ، و « شرح علل الترمذي » (١ / ٣١٨ - ٣٢٠) لابن رجب ، و « جامع التحصيل » (ص ٩٩) للعلائي ، و « رسالة أَبي داود في وصفِ سُنَنِه » (ص ٢٤) ، و « المسودّة » (ص ٢٧٦) لآل تيميّة ، و « فتح القدير » (١ / ٥١) لابن الهُمام .

السابعَ عَشرَ [١] : الحديثُ الغريبُ ؛ وهو : ما انفردَ راوٍ فقط بروايتِهِ ، أَو بروايةِ زيادةٍ فيه عمّن يُجْمَعُ حديثُه - كالزُّهريِّ أَحدِ الحفّاظِ [٢] - في المتنِ أَو السندِ .

وينقسمُ إلى :

١ - غريبٍ صحيحٍ ؛ كالأَفرادِ المخرّجةِ في « الصحيحين » [٣] .

وإلى :

٢ - غريبٍ ضعيفٍ ؛ وهو الغالبُ على الغرائبِ .

وإلى :

٣ - غريبٍ حسنٍ ؛ وهو كثيرٌ بالنسبةِ للصحيحِ ، قليلٌ

---

(١) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ١٦٨) ، و « التبصرة والتذكرة » (١ / ٢٦٥) للعراقي ، و « الباعث الحثيث » (٢ / ٤٦٠) ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٤٣) .

(٢) انظر تعليقي على « طِراز البيقونيّة » (ص ٢٢) .

(٣) منها حديثُ « إنّما الأَعمالُ بالنيّاتِ » ؛ وقد تقدَّمَ القولُ فيه (ص ٤٥) ، فراجعْه .

بالنسبةِ للضعيفِ [١] .

وحيثُ كانَ الغالبُ في الغريبِ أَنْ يكونَ ضعيفًا ؛ كَرِهَ بعضُ الأَئمّةِ تَتَبُّعَ الغرائبِ :

فقد قالَ مالكٌ : شرُّ العلمِ الغريبُ ، وخيرُ العلمِ الظاهرُ الذي قد رواهُ النّاسُ [٢] .

وقالَ عبدالرّزّاق : كنّا نرى أَنَّ غريبَ الحديثِ خيرٌ ، فإِذا هو شرٌّ [٣] !

وقالَ ابنُ حنبلٍ : لا تكتبوا هذهِ الغرائبَ ؛ فإِنَّها مناكيرُ ، وغالبُها عن الضعفاءِ [٤] .

---

(١) فَكَوْنُهُ حَسَنًا يُخرِجُهُ من حَيِّزِ الضعفِ .

ويُشترطُ لهذا كوْنُه حَسَنًا لذاتِهِ ، لا حَسَنًا لغيرِهِ : لأَنَّ الحسنَ لغيرِهِ تتعدَّدُ طرقُهُ ومخارجُهُ .

(٢) رواه السمعاني في « أَدب الإِملاء » (١٥٩) ، والخطيب في « الجامع لأَخلاقِ الراوي وآداب السامع » (١٢٩٢) .

وانظر « تهذيب التهذيب » (٩ / ٣٦٩) .

(٣) رواه السمعاني (١٦٣) ، والخطيب (١٢٩٤) .

(٤) رواه السمعاني (١٦٢) ، وابن عديّ في « الكامل » (١ / =

ثمّ قالَ :

١٧ - وَكُلُّ ما لم يَتَّصِلْ بحالِ
إسنادُهُ منقطعُ الأوصالِ

الثامنَ عشرَ [١] : الحديثُ المنقطعُ ؛ وهو : الّذي لم يتصلْ إسنادُهُ على أَيِّ وجهٍ كانَ انقطاعُهُ ؛ أَي : سواءٌ كانَ الساقطُ منه واحدًا أَو أَكثر [٢] ، صحابيًا [٣] أَو غيره .

= ١٥٣) .

وقد ذكرَ السيوطي في « التدريب » (٢ / ١٦٩) أَنَّ البيهقيَّ قد روى هذه الآثار في « المَدْخل » .

(١) انظر : « معرفة علومِ الحديث » (ص ٢٧) للحاكم ، و « علوم الحديث » (ص ١٥) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٠٧) ، و « الموقظة » (ص ٤٠) ، و « النكت على نُزهة النَّظر » (ص ١١٢) .

(٢) بشرطين :

١ - أَنْ يكونَ السقطُ من آخرِ السندِ ؛ حتَّى يخرجَ (المعلَّقُ) فإِنَّهُ الساقطُ من أَوَّلِ السندِ .

٢ - أَنْ يكونَ السقطُ - إذا كانَ أَكثرَ من واحدٍ - لا على التوالي ؛ حتَّى يخرجَ (المعضلُ) .

(٣) سيأتي - للمصنِّفِ - تقييدُ السقوطِ بكونِهِ قبلَ الصحابيِّ .

وهذا التعريفُ أَقربُ من جهةِ المعنى اللُّغويِّ ؛ فإنَّ الانقطاعَ ضدُّ الاتصالِ ، فَيَصْدُقُ بالواحدِ والأَكثرِ ، فيدخلُ فيه المرسلُ ، والمعضَلُ ، والمعلّقُ ، فالمنقطعُ أَعمُّ ؛ لاختصاصِ المرسلِ بما رَفَعَهُ التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ كما تقدّمَ ، واختصاصِ المُعْضَلِ والمعلّق - بما سنُبيّنُهُ - ، ولكنّهُ خلافُ المشهورِ .

والمشهورُ في تعريفِهِ هو : ما سَقَطَ من رواتِهِ واحدٌ **قبل الصحابي** [1] ، وكذا من مكانين أَو أَكثرَ ، بحيث لا يزيدُ كلُّ سَقْطٍ منها على راوٍ واحدٍ ، فيكونُ مُنقطعًا من مواضعَ .

فخرجَ بالواحدِ : المُعْضَلُ - الآتي - ، وبما قبلَ الصحابي : المرسَلُ .

ولم يُقيّدوهُ بكونِ الساقطِ في أَوّلِ السندِ ؛ فمقتضاهُ دخولُ المعلّقِ فيه [2] ، ولا يَبْعُدُ تَقْييدُهُ ؛ ليخرجَ المعلَّقُ ، لتخصيصِهِ

---

(١) هذا قَيْدٌ مهمٌّ .

(٢) قالَ الجُرجاني في « مختصرِهِ » (ص ٣٥٣ - « ظَفَر الأَماني ») : « المنقطعُ : ما لم يتصل إِسنادُهُ بأَيِّ وجهٍ كانَ ، سواءٌ كانَ تركُ ذِكرِ الراوي مِن أَوَّلِ الإِسنادِ ، أَو وسطه ، أَو آخره ، إِلَّا أَنْ يكونَ الغالبُ استعمالَهُ فيمن دونَ التابعي عن الصحابيِّ .. » .

باسمٍ يخصُّهُ - كما قدّمنا [١] - .

قال ابنُ الصلاحِ [٢] : إلّا أنَّ الأكثرَ أنْ يُوْصَفَ بالإعضالِ ما سَقَطَ منه اثنانِ ، وأكثرُ ما يُوْصَفُ بالتعليقِ ما حُذفَ أَوّلُ سندِهِ ، ولو إلى آخرِهِ .

فالأكثرُ استعمالًا هو القولُ المشهورُ .

ثمّ قالَ :

١٨ - والمعضَلُ الساقطُ منه اثنانِ [٣]

....

التاسعَ عشرَ : الحديثُ المعضَلُ - **بفتحِ الضاد** - ؛ وهو : ما سَقَطَ مِن رواتِهِ اثنانِ فأكثر **مع التوالي** [٤] قبلَ الصحابي ، وسواءٌ سَقَطَ هو معهم أيضًا أَم لا :

---

(١) بل هو الأصوبُ إنْ شاءَ اللهُ .

(٢) في « علومِ الحديث » (ص ٥٤) - له - .

(٣) هذا الشطرُ (أَخذه) الناظمُ من « أَلفيّة العراقي » (١ / ١٥٩ - « التبصرة والتذكرة ») سواء بسواء .

(٤) قيدٌ مهمٌ ؛ ليخرجَ منه المنقطعُ ؛ كما سبقَ بيانُهُ .

كقولِ مالكٍ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ ؛ فإنّهُ يروي عن نافعٍ ، عن ابن عمر ؛ فقد أسقطَ اثنين : (نافعٌ) و (ابنُ عُمر) معه .

وقولِهِ في « الموطّأ » [1] : بَلَغني عن أَبي هريرة ، أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : « للمملوكِ طعامُهُ وكِسوتُهُ بالمعروفِ » ؛ فإنَّ مالكًا أوصلَهُ [2] خارجَ « الموطّأ » ؛ عن محمد بن عَجْلان ، عن

(١) (برقم : ٢٠٦٤ - « رواية أَبي مصعب ») ، و (رقم : ٦٠٦ - رواية يحيى الليثي) .

(٢) قالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في « التمهيد » (٢٤ / ٢٨٣) : « هذا الحديث محفوظٌ مشهورٌ من حديث أَبي هُريرةَ ، وقد رواه مالكٌ مُسندًا عن ابن عجلان ، عن أَبيهِ ، عن أَبي هُريرةَ ، إِلَّا أَنَّهم قد تَكلَّموا في إسنادِهِ هذا ... » .

قلتُ : وقد رواهُ - بالسندِ المذكورِ - ابنُ طَهْمانَ في « مشيختِهِ » (٧٨) و(١٣٣) ؛ ومن طريقِهِ ابنُ عبدِالبَرِّ في « التمهيد » (٢٤/٢٨٤) ، والحاكمُ في « المعرفةِ » (٣٧) ، والخليلي في « الإِرشاد » (١ / ١٦٤) .

وقالَ ابنُ عبدِ البَرِّ - بَعْدُ - : « هذا الحديثُ لم يكنْ يُعرفُ مُسندًا من حديث مالك إِلّا بروايةِ إِبراهيم بن طهمانَ عنه .

وقد ذكرَه مالكُ بن عيسى [1] - وكانَ مُحَدِّثًا مُحْسِنًا - من طريقِ =

(١) لَم أَرَ في كتبِ المغاربةِ والأَندلسيين مَن اسمُهُ هكذا ! =

....

= النعمان ، عن مالك .

ولا أَدري مَن النُّعمان هذا !! لأَنَّه لم ينسُبه ؛ وربّما كان النُّعمانَ بنَ راشد ، فإِنْ كانَ النعمانَ بنَ راشدٍ : فهو في قَصْدِ مالكٍ لروايتِهِ عن الزُّهري ! ولا أَدري مَن هو !! » .

قلتُ : النعمانُ هذا : هو ابن عبدالسلام الأَصبهاني ، وروايتُهُ موجودةٌ في « طبقات الأَصبهانيّين » (٨٩) لأَبي الشيخ ، و « ذكر أَخبار أَصبهان » (١ / ١٧٣) لأَبي نُعيم ، و « الإِرشاد » (١ / ١٦٢) للخليلي .

وانظر تعليقي على « الباعث الحثيث » (١ / ٢١٩) .

ونقلَ ابنُ عبدِالبرّ عن أَبي داود قولَه : « هذا الحديثُ إِنَّما يرويهِ ابنُ عجلان ، عن بُكير بن عبدِاللهِ بن الأَشجِّ ، عن ابنِ عجلان ، عن أَبيه ، عن أَبي هريرةَ .. ولكنْ هكذا قالَ مالكٌ ! » .

قلتُ : وهو بهذا الإِسنادِ في « صحيح مسلم » (١٦٦٢) .

ثمّ قالَ ابنُ عبدِ البرّ : « هو كما قالَ أَبو داود ؛ إِلَّا أَنَّا وجدنا الثوريَّ تابَعَ مالكًا على ذلك ... » .

فذكرَهَ من طريق ابنِ المبارك ، بِهِ .

قلتُ : وهو في « البرّ والصِّلَة » (رقم : ٣٤٩) – له – ، ومن طريقِهِ أَبو نُعيم في « الحلية » (٨ / ١٨١) .

وله في « الحلية » (٧ / ٩١) متابعانِ لابن المُبارك .

....

= نَعَمْ ؛ يُوجدُ في « بغيةِ الملتمس » (ص ٤٦٢) للضَّبّي : (مالك بن علي) و (مالك بن يحيى) : فلعلّه محرّفٌ من أَحدِهما .

ثمّ قلتُ : لعلَّهُ (مَعْن بن عيسى)!! وهو مِن مشاهير أَصحابِ مالكٍ ، فَلْيُنْظَر.

أَبيهِ ، عن أَبي هُريرة .

فعرفنا بذلك سقوطَ اثنين منه .

وسُمِّيَ مُعْضَلًا لأَنَّ المحدِّثَ الذي حدّثَ بِهِ أَعضلَهُ وأَعياهُ ، فلم ينتفعْ به مَن يرويهِ عنه [1] .

هذا معناهُ في اللغةِ [2] .

ومعناه في الاصطلاحِ ما تقدّمَ .

(**فائدة**) :

قال ابنُ الجوزي في كتاب « الموضوعات » [3] : المعضلُ

---

(١) « حيثُ ضيَّقَ المجالَ ، وشدَّدَ الحال ؛ حيثُ حذفَ من الرواةِ أَزيدَ من واحدٍ بحيثُ لا يُعرفُ حالُهُ تعديلًا وجرحًا » .

« ظَفَر الأَماني » (ص ٣٥٤) .

(٢) وفي « علوم الحديث » (ص ٥٤) - لابن الصلاح - ، و« المقنع » (١ / ١٤٦) - لابن المُلَقِّن - إِشكالاتٌ علميّةٌ على اشتقاقِهِ اللُّغويِّ .

وانظر « النكت على ابنِ الصلاح » (٢ / ٥٨٠) - ٥٨١) ، و « محاسن الاصطلاح » (١٤٧) للبلقيني .

(٣) العبارةُ - بلفظِها - في « الأَباطيل والمَناكير والصحاح =

أَسوأُ حالًا من المنقطعِ ، والمنقطعُ أَسوأُ حالًا من المرسلِ ، والمرسلُ لا تقومُ بِهِ الحجّةُ .

وإِنّما يكونُ المُعْضَلُ أَسوأَ حالًا من المنقطعِ إِذا كانَ الانقطاعُ في موضعٍ واحدٍ ، أَمّا إِذا كانَ الانقطاعُ في موضعينِ أَو أَكثرَ ؛ فإِنّهُ يُساوي المُعْضَلَ في سوءِ الحالِ [1] .

ثمَّ قالَ :

١٨ - ....

وما أَتى مُدَلَّسًا نوعانِ

١٩ - الأَوّلُ الإِسقاطُ للشيخِ وأَنْ

يَنقُلَ عمّن فوقَهُ بِعَنْ وأَنْ

٢٠ - والثانِ لا يُسقِطُهُ لكنْ يَصِفْ

أَوصافَهُ بما بِهِ لا يَنْعَرِفْ

= والمشاهير » (١ / ١٢) للجورَقانيِّ .

ويُعْرَفُ - أَيضًا - بـ « الموضوعات » .

فلعلَّهُ اختلطَ على الشارح أَمرُهُ !! واللهُ أَعلم .

(١) هذا - بعينِهِ - كلامُ الحافظِ ابن حجرٍ في « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٥٨٢) .

المُوفّي عشرين (١) : الحديث المدلَّس - بفتح اللام - من الدَّلَسِ (٢) - بالتحريك - ؛ وهو : اختلاطُ الظلامِ ، سُمِّيَ بذلك لاشتراكِهما في الخفاءِ .

وهو (٣) نوعانِ :

○ أَحدهما : **تدليسُ الإِسنادِ** ؛ وهو : أَنْ يُسْقِطَ اسمَ شيخِهِ - لِصِغَرِهِ أَو ضعفِهِ عندَهُ - ، ويرتقيَ إِلى شيخِ شيخِهِ أَو مَن فوقَهُ، فَيُسْنِدَ عنه ذلك بلفظٍ لا يقتضي الاتصالَ ؛ بل بلفظٍ مُوْهِمٍ له ، فلا يقولُ : أَخبرنا ، وما في معناه ، بل يقولُ : عن فلانٍ ، أَو : قالَ فلانٌ ، أَو : أَنَّ فلانًا قالَ كذا ؛ مُوْهِمًا بذلك أَنَّهُ سمعَهُ ممّن رواه عنه (٤) .

---

(١) انظر : « الكفاية » (٥٠٨) ، و « المُقنع » (١ / ١٥٤) ، و « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٦٣٦) ، و « علوم الحديث » (ص ٦٦) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٢٣) .

(٢) « الصِّحاح » (٣ / ٩٣٠) للجوهريِّ .

(٣) قالَ الذهبيُّ في « الموقظة » (ص ٥١) : « التدليس مُنافٍ للإِخلاصِ ، لِمَا فيهِ من التزيُّنِ » .

(٤) انظر « الباعث الحثيث » (١ / ١٧٢ - ١٧٦) وتعليقي عليه .

وإنّما يكونُ تدليسًا إذا كانَ المدلِّسُ قد عاصرَ الذي روى عنه أَو لَقِيَهُ ولم يسمعْ منه ، أو سَمِعَ منهُ ولم يسمعْ ذلك الذي دلَّسَهُ عنه ، فلا يُقْبَلُ ممّن عُرِفَ بذلك إلّا ما صرّحَ فيه بالاتصالِ ؛ كـ (سمعتُ) [١] .

ومنه تدليسُ العَطْفِ ، وهو أَن يُصرِّحَ بالتحديثِ عن شيخٍ له ، ويعطفَ عليه شيخًا آخرَ لم يسمعْ ذلك المرويَّ عنه !

فمنهُ : ما ذكرَهُ الحاكمُ في « علوم الحديث » [٢] قال :

---

(١) انظر « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٦٢٥) ، و « محاسن الاصطلاح » (ص ١٧٠) .

وللوقوفِ على مثالٍ تطبيقيٍّ في تدليسِ الإِسنادِ ؛ راجع : « سنن الترمذي » (١٥٢٤) ، و « العلل الكبير » (٢ / ٦٥١ - ٦٥٢) - له - أَيضًا .

وقارن بـ « إِرواء الغليل » (٢٥٩٠) لشيخِنا الأَلبانيِّ حفظه اللهُ .

(٢) « معرفة علوم الحديث » (ص ١٠٥) .

وَنَقَلَهُ عنه - مُمَثِّلًا به - الحافظُ ابنُ حجرٍ في « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٦٢١) ، ونقلَهُ - هو أَيضًا - في « تعريف أَهل التقديس بمراتبِ الموصوفين بالتدليسِ » (ص ١٥٩) ، قائلًا : « ومن عجائبِهِ في التدليسِ ... » ، ثمّ ذَكَرهُ .

اجتمعُ أَصحابُ هُشَيْمٍ (١) - بالتصغير - ، فقالوا : لا نكتبُ عنه اليومَ شيئًا ممّا يدلِّسُهُ ، ففطن لذلكَ ، فلمّا جلسَ ، قال : حدَّثنا حُصَيْنٌ ومغيرةُ ، عن إِبراهيم ... وساق عدّةَ أَحاديثَ ، فلمّا فرغَ قال : هل دلّستُ لكم شيئًا ؟ قالوا : لا ، فقال : بلى ؛ كُلُّ ما حدثتُكم عن حُصين فهو سماعي ، ولم أَسمعْ من غيرِهِ من ذلكَ شيئًا !

وحُمِلَ على أَنّهُ نوى العطفَ ! فقولُهُ : وفلان ؛ أَي : وحدّث فلان !

○ ثانيهما : **تدليس الشيوخ** ؛ بأَن يُسَمّيَ شيخَهُ الذي سمعَ منهُ بغيرِ اسمِهِ المعروفِ ، أَو ينسبَهُ أَو يصفَهُ بما لم يشتهرْ به ؛ تَعْمِيَةً كي لا يُعْرَفَ (٢) .

---

(١) انظر « موضح أَوهام الجمع والتفريق » (٢ / ٤٥٨) للخطيب ، و « رجال البخاري » (٣٠ / ١١٨٣) للباجي ، و « جامع التحصيل » (رقم : ٨٤٩) للعلائي .

(١) قالَ ابنُ الملقِّن في « المقنع » (١ / ١٥٦) : « ومن أَمثلتِهِ : ما فعلَه الخطيبُ الحافظُ ، حيثُ قالَ : (حدَّثنا أَحمدُ بن أَبي جَعْفَر القطيعي) ، ومرّةً : (الرُّوياني) ، وهُوَ هُو !! » . =

وهو جائزٌ لقصدِ تيقُّظِ الطالبِ واختبارِهِ ليبحثَ عن الرواةِ [١] ؛ كما تقدّمتِ الإشارةُ إليهِ في حكايةِ أَصحابِ هُشيمٍ .

ثمّ قالَ :

٢١ - وما يُخالِفُ ثِقةٌ به المَلا
فالشاذُّ ....

الحادي والعشرون [٢] : الحديث الشاذّ ؛ وهو : ما خالفَ

= قلتُ : وفي « الإِكمال » (٧ / ١٥٠) - لابن ماكولا - مزيدُ بيانٍ .
وهو مُتَرجَمٌ في « تاريخ بغداد » (٤ / ٣٧٩) - للخطيب - ، وقالَ : « كتبتُ عنه ، وكانَ صدوقًا » .

(١) قالَ الإِمامُ ابنُ دقيق العيد في « الاقتراح » (ص ٢١٤) : « وأَمّا مصلحةُ التدليسِ : فامتحانُ الأَذهانِ في استخراجِ التدليساتِ ، وإِلقاءِ ذلك إِلى مَن يُرادُ اختبارُ حفظِهِ ، ومعرفتِهِ بالرجال » .

(٢) انظر « معرفة علوم الحديث » (ص ١١١) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٣٢) ، و « الموقظة » (ص ٤٢) ، و « النكت على نزهة النظر » (ص ٩٧) ، و « الباعث الحثيث » (١ / ١٧٩) .

(تنبيه) : لبعضِ (المُعاصرين) رسالةٌ بعنوان « الفوائد المقصودة في الأَحاديث الشاذّة والمردودة » !! بَنَاها على خَلْفِيَّةٍ خَلَفِيَّةٍ فاسدةٍ ، ونَظْرةٍ نظَريّةٍ عقليّة كاسدةٍ !! ليسَ لها من اسمِها نصيب ، إِلّا الجرأة والأَكاذيب ..

الراوي الثقةُ فيه جماعةَ الثقاتِ [١] بزيادةٍ أو نقصٍ فيما رَوَوْهُ ، وتعذّرَ الجمعُ بينهما ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ غلطَ فيه .

ويكونُ الشذوذُ في السندِ ، وفي المتنِ :

مثالُهُ في السندِ : ما رواهُ الترمذيُّ ، والنّسائي ، وابنُ ماجه ، من طريق ابن عُيينةَ ، عن عَمْرو بن دينار ، عن عَوْسَجة ، عن ابن عبّاس : أَنَّ رجلًا تُوُفِّي على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ولم يَدَعْ وارثًا إلّا مولى هو أَعتقَهُ ... الحديث [٢] .

فَإِنَّ حمّادَ بن زيدٍ رواهُ عن عَمْرٍو ، عن عَوْسَجةَ ، ولم يذكُر ابنَ عبّاسٍ [٣] ، لكنْ تابعَ ابنَ عُيينةَ على وصلِهِ ابنُ جُريجٍ

(١) أو من هو أوثقُ منه ، ولو كانَ فَرْدًا .

(٢) رواه أبو داود (٢٩٠٥) ، و الترمذي (٢١٠٦) ، وابنُ ماجه (٢٧٤١) ، والنّسائي في « الكبرى » (٦٤٠٩) ، وأحمد (١ / ٢٢١ و ٣٥٨) ، وعبد الرزّاق (١٦١٩٢) ، والحميدي (٥٢٣) ، والطبراني في « الكبير » (١٢٢١٠) ، والحاكم (٤ / ٣٤٧) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٦ / ٢٤٢) .

(٣) رواه - هكذا مرسلًا - البيهقيُّ في « السنن الكبرى » (٦ / ٢٤٢) .

وغيرُهُ [1] ؛ فقدّموا سندَ ابن عُيينةَ - لأنَّهُ أكثرُ عددًا - ، على سَنَدِ

(١) روايةُ ابن جُريج في « مُسند أحمد » (١ / ٣٥٨) ، و « مصنَّف عبدالرزاق » (١٦١٩١) ، و « معجم الطبراني الكبير » (١٢٢٠٩) ، و « السنن الكبرى » (٦٤١٠) للنَّسائي .

ورواه الطيالسي (٢٧٣٨) ، وأَبو داود في « سننه » (٢٩٠٥) ، وفي « مسائل أَحمد » (٢١٩) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤ / ٤٠٣) ، والحاكم (٤ / ٣٧٤) ، والبيهقي (٦ / ٥٤٢) من طريق حمّاد بن سَلَمةَ ، عن عَمرٍو ، به .

ورواه الطبراني في « الكبير » (١٢٢١١) من طريق محمد بن مُسلم الطائفي ، عن عَمْرٍو ، به .

والحديثُ - مُرسلاً ومسندًا - قالَ فيه الإمامُ ابنُ قُتيبةَ في « تأويل مختلف الحديث » (ص ٢٦٢) - روايةً ودرايةً - : « الفُقهاء على خلافِ حديثِ عوسجةَ هذا ؛ إمَّا لاتِّهامِهم عوسجةَ ، فإنَّهُ ممَّنْ لا يثبتُ به فَرضٌ ولا سُنَّة ، وإمَّا لتحريفٍ في التأويلِ ، وإمَّا لنسخٍ » .

وقالَ الترمذيُّ في « سُننهِ » (٢ / ٤٢٣) - عَقِبَ روايتِهِ - : « والعَمَلُ عندَ أَهلِ العلمِ في هذا البابِ : إذا ماتَ رجلٌ ولم يتركْ عَقْبَةً - أي : وارِثًا - : أَنَّ ميراثَهُ يُجْعَل في بيتِ مالِ المُسلمين » .

وقالَ أَحمدُ في عوسجة - كما في « مسائل أَبي داود » (٢١٩)- : « لا أَعرفه » . =

حمّادٍ - مع كونِهِ من أَهلِ الضبطِ - .

ومثالُهُ في المتنِ [١] : زيادةُ (يومِ عرفةَ) في حديثِ « أَيّام التشريقِ ... » ، فرُويَ : « يومُ عرفةَ وأَيّامُ التشريقِ أَيّامُ أَكلٍ وشربٍ » .

فإِنّهُ من جميعِ طرقِهِ بدونِها [٢] ، وإِنّما جاءَ بها موسى بن

= وقد رجّحَ ابنُ أَبي حاتمٍ في « العلل » (٢ / ٥٢) روايةَ ابن عُيينة على غيرِها .

وانظر بيانَ الحافظِ ابنِ حجر لوجهِ إِعلالِهِ في « نزهة النظر » (ص ٩٨ - « النكت ») .

(١) انظر « نيل الأَماني » (ص ٥٨) .

(٢) روى الحديث - تامًّا - الإِمامُ ابنُ عبدِالبَرّ في « التمهيد » (٢٣ / ٦٩ - ٧٠) ، ثمّ قالَ : « لا يُوجد ذكرُ (يوم عرفة) في غيرِ هذا الحديث » .

وقد رواه - أَيضًا - في « التمهيد » (٢١ / ١٦٣) من طريقين عن موسى بن عُلَيّ ، ثمّ قالَ : « هذا حديثٌ انفردَ به موسى بن عُلَيّ ، عن أَبيه ؛ وما انفردَ به فليسَ بالقويِّ ، وذكرُ (يوم عرفةَ) في هذا الحديثِ غير محفوظٍ ، وإِنّما المحفوظُ عن النبيِّ ﷺ مِن وجوهٍ : « يومُ الفِطرِ ، ويومُ النحرِ ، وأَيّامُ التشريقِ : أَيّامُ أَكلٍ وشربٍ » .

عُلَيّ - بالتصغير [1] - بن رَبَاح ، عن أَبيه ، عن عُقبةَ بن عامر .

فحديثُ موسى شاذٌّ .

وقولُهُ : « **وما يُخالِفْ ..** » إلخ :

فـ (ما) : شَرطيّة ، و (يُخالفْ) : فعلُ الشرطِ مجزومٌ .

و (ثقةٌ) : فاعلُ (يُخالف) ، و (الملا) بالإِسكانِ [2] - للوزنِ - : مفعولُهُ.

= قلتُ : والحديثُ - بذكرِ (يوم عرفة) - رواه - أَيضًا - أَحمد (٤ / ١٥٢) ، وابنُ أَبي شيبةَ (٣ / ١٤) ، والدارمي (٢ / ٢٣) ، وأَبو داود (٢٤١٩) ، والترمذي (٧٧٣) ، والنَّسائي (٥ / ٢٥٢) ، وابنُ خُزيمةَ (٢١٠٠) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢ / ٧١) ، والحاكمُ (١ / ٤٣٤) ، والبيهقي (٤ / ٢٨٩) ، والبغوي (١٧٩٦) ، والطبراني في « الكبير » (١٧ / رقم : ٨٠٣) من طرق عن موسى بن عُلَيّ ، به .

وأَمَّا المحفوظُ عن النبيِّ ﷺ - الذي أَشارَ إِليه ابنُ عبدالبَرّ - : فهو مرويّ من طُرق ، فانظر « التمهيد » (١٢ / ١٢٦) ، و « الإِرواء » (٤ / ١٢٨ - ١٣١) .

وانظر أَواخرَ كتابي « زهر الروض في حكم صيام السبت في غيرِ الفرض » ؛ ففيه فائدةٌ حولَ هذا الحديثِ .

(١) انظر « تلخيص المتشابه في الرسم » (١ / ٥٤) للخطيب ، و « مشارق الأَنوار » (٢ / ١١٠) للقاضي عِيَاض .

(٢) وتسهيل الهمزة .

وجملةُ « فالشاذُّ » - من المبتدأ والخبر - في محلِّ جزمٍ ؛ جواب الشرط .

فإن لم يكن الثقةُ مخالفًا لِما رواه غيرُهُ ، بل تفرّدَ به : فهو الغريبُ [1] .

وحاصلُ ما قالَ ابنُ الصلاحِ [2] : أَنَّ ما خالفَ فيهِ المنفردُ مَن هو أَحفظُ منه وأَضبطُ ؛ فشاذٌّ مردودٌ ، وإِنْ لم يُخالِف - وهو عدلٌ ضابطٌ - فصحيحٌ ، وإن رواهُ غيرُ ضابطٍ ، لكن لا يَبْعُدُ عن درجةِ الضبطِ ؛ فَحَسَنٌ .

وقالَ بعضُهم [3] : ويُفْهَم من قولِهِ : أَحفظُ وأَضبطُ ؛ - بصيغةِ التفضيلِ - [أَنَّهُ] إِذا كانَ مثلَهُ لا يكونُ مردودًا .

وسيأتي الكلامُ على الحديثِ المنكرِ ، وبيانُ الفرقِ بينَهُ وبينَ الشاذِّ .

---

(١) انظر ما سبق (ص ٥٨) .

(٢) في « علومِ الحديث » (ص ٧٠) - له - .

وانظر « التقييد والإِيضاح » (ص ١٠٤) للعراقي .

(٣) لم أَتبيّن هذا (البعض) !!

ثمّ قال :

٢١ - ....

...... والمقلوبُ قسمانِ تلا

٢٢ - إبدالُ راوٍ ما براوٍ قِسمُ

وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسمُ

الثاني والعشرون (١) : **الحديثُ المقلوبُ ؛ وهو : تبديلُ شيءٍ بآخرَ مكانَهُ .**

وهو قسمانِ (٢) :

---

(١) انظر : « التقييد والإيضاح » (١٣٤) ، و « التبصرة والتذكرة » (١ / ١٨٢) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٩١) ، و « فتح المغيث » (١ / ٤٧٢) ، و « الموقظة » (ص ٦٠) .

وراجع « النكت على نزهةِ النَّظر » (ص ١٢٥) ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٥٢) .

وفي مقدمة « إرشاد الساري » للقسطلاّني :« تسميةُ نوعين آخَرَيْن منه بـ (المنقلب) و (المركَّب) » ، فانظر شَرْحَها : « نيل الأَماني » (ص ٦٦) للأَبياري .

(٢) قالَ الحافظُ ابنُ حَجَر في « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٨٦٤) : =

أَحدُهما : إِبدالُ راوٍ - أَيِّ راوٍ كانَ - مشهورٍ به الحديثُ ، براوٍ آخرَ مكانَه من طبقتِهِ ؛ ليصيرَ بذلك غريبًا مرغوبًا فيه ممّن وقفَ عليه ؛ لكونِ المشهورِ خلافَه [١] .

وثانيهما : إِبدالُ إِسنادٍ ونقلُهُ لمتنٍ آخرَ مرويٍّ بسندٍ آخرَ ، ويُجْعَلُ هذا المتنُ لسندٍ آخرَ ؛ إِمّا سهوًا [٢] ، وإِمّا لقصدِ امتحانِ

= « وحقيقةُ المقلوبِ : إِبدالُ متنٍ - يُعرفُ بروايةٍ - بغيرِهِ ؛ فيدخل فيه إِبدالُ راوٍ أَو أَكثر مِن راوٍ ، حتّى الإِسناد كلّه .

وقد يقعُ ذلكَ عمدًا ؛ إِمَّا بقصدِ الإِغرابِ ، أَو لقصدِ الامتحانِ ، وقد يقعُ وَهَمًا ؛ فأَقسامُه ثلاثة - وهي كلُّها في الإِسنادِ - ، وقد يقعُ نظيرُها في المتنِ ، وقد يقعُ فيهما جميعًا » .

(١) قالَ ابنُ الصلاح (ص ٩١) : « وهو نحو حديثٍ مشهورٍ عن (سالم) ، جُعِلَ عن (نافع) ليُرْغَبَ فيه » .

قالَ السيوطي في « التدريب » (٢ / ٢٦٠) : « أَي : لغرابتِهِ » .

وفي « الاقتراح » (ص ٢٦) - لابن دقيق العيد - فائدةٌ جيّدةٌ في تسميةِ فاعلِ ذلك سارقًا !

وانظر « التبصرةَ والتذكرة » (١ / ٢٨٣) للعراقي .

(٢) وقد وَقَعَ نَحْوُ ذلك - في العصر الحديث - لشيخنا الأَلباني - حفظه اللهُ تعالى - عند تخريجِه لحديثِ « اللهمَّ أَحْيِني مِسْكينًا .. » في كتابِهِ « سلسلة الأَحاديث الصحيحة » (رقم : ٣٠٨) ! إِذ انتقلَ بصرُه - عند نقلِهِ من كتابٍ - إِلى إِسناد آخر فنقلَه متوهمًا أَنّه له !! =

حفظِ المحدِّثِ واختبارِهِ ؛ كقلبِ أَهلِ بغدادَ على البخاريِّ - لمَّا قَدِمَ إليهم - مئةَ حديثٍ ، اجتمعوا كلُّهم على تقليبِ متونِها وأَسانيدِها ، فصيّروا متنَ سندٍ لسندٍ آخرَ ، وسندَ هذا المتنِ لمتنٍ آخرَ ، وعيّنوا عشَرةَ رجالٍ ، ودفعوا منها لكلِّ واحدٍ منهم عشَرةَ أَحاديث ، فلمّا حضروا ، واطمأنَّ أَهلُ المجلسِ فيه من البغداديّين وغيرِهم معه ؛ تقدّمَ إليهِ واحدٌ من العشرةِ ، وسأَلَهُ عن أَحاديثِهِ واحدًا واحدًا ؟ والبخاريُّ يقولُ له في كلِّ حديثٍ منها : لا أَعرفُهُ ، ثمّ الثاني كذلك ... وهكذا إلى أَن استوفى العشرةُ رجالِ المئةَ حديثٍ ، وهو لا يزيدُ في كلِّ منها على قولِهِ : لا أَعرفُهُ ، فكانَ الفقهاءُ يلتفتُ بعضُهم إلى بعضٍ ، ويقولون : فَهِمَ الرّجلُ ! وغيرُهم يقضي بالعجزِ والتقصيرِ ، فلمّا علمَ أنّهم فرغوا التفتَ إلى السائلِ الأَوّلِ ، وقال له : سأَلتَ عن حديثِ كذا وكذا ؟ وصوابُهُ

= ولقد أَشرتُ إلى هذه الفائدة - وغيرِها - في رسالتي « التعليقة الأَمينة .. » (ص ٤٣ - ٤٤) ، وقلتُ هناك : « هذا من الأَدلة المتكاثرة على فضلِ شيخنا - حفظه اللهُ - ، وإنصافِهِ ، ورجوعه إلى الحقّ ، وانصياعِهِ إلى الصوابِ » .

كذا ... إلخ أَحاديثه [١] .

وكذا البقيّةُ على الوِلاءِ ، فردّ كلَّ متنٍ إلى إسناده ، وكلّ إِسنادٍ لمتنِهِ ، ولم يَخْفَ عليهِ موضعٌ ممّا قَلَبُوهُ ، فعندَ ذلك أَقرَّ له الناسُ بالحفظِ ، وأَذْعنوا له بالفضلِ [٢] .

---

(١) روى القصّةَ ابنُ عُديّ في « مشايخ البخاري » (ص ٦٣ - ٦٤) ، ومالَ إِلى ثبوتِها السخاويُّ في « فتح المغيث » (١ / ٣٢١) .

والقلبُ أَمْيَلُ إِلى ثبوتِها ؛ فانظر تعليقي على « الباعث الحثيث » (١ / ٢٧٢) ، وتعليق الأَخ بدر العماش على جزء « مشايخ البخاري » (ص ٦٣ - ٦٤) - بمراجعةِ شيخِنا العلّامة حمّاد الأَنصاري - ؛ فإِنّه مهمٌّ .

(٢) قالَ الحافظُ ابن حجرٍ في « هَدْي الساري » (ص ٤٨٦) تعليقًا على القصّةِ : « هنا يُخْضَعُ للبخاري ، فما العجبُ من رَدِّهِ للخطأِ إِلى الصواب - فإِنّه كانَ حافظًا - بل العَجَبُ من حفظِهِ للخطأِ على ترتيبِ ما أَلقوهُ عليه من مرّةٍ واحدةٍ ! » .

وفي « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٨٦٩) - للحافظِ - نقلُ نحوِ هذا الكلامِ عن شيخِهِ العراقي - رحمهما اللهُ - .

قلتُ : وفي « تاريخ بغداد » (١٢ / ٣٥٣) - للخطيب - قصةٌ أُخرى في الأَحاديث المقلوبةِ ، وقعت لأَحمد بن منصور الرمادي ، وأَحمد ابن حنبل ، وابن معين ، مع أَبي نُعيم الفضل بن دُكين ... فراجعْها ؛ لأَنَّ فيها طُرْفًا وظَرَافةً ..

ووُقوعُ القلبِ في السندِ أَكثرُ من وقوعِهِ في المتنِ .

وقولُهُ : « تلا » ؛ بمعنى (تَبَعْ) : تتميمٌ للبيتِ .

وقولُهُ : « ما براوٍ ... » إلخ : يجوزُ أَن تكونَ (ما) زائدةً ، ويجوزُ أَن تكونَ في موضعِ جرٍّ نعتٍ لـ (راوٍ) ، كما حَمَلْنا كلامَه في بيانِ تعريفِهِ ، وعليه ؛ فَقَلَبَ تنوينَها ميمًا ، وأُدغمت في الميمِ .

ثمَّ قال :

٢٣ - والفَرْدُ ما قيَّدتَه بثقةِ
أو جَمْعٍ او قَصْرٍ على روايةِ

الثالث والعشرون [1] : الحديث الفَرْدُ ؛ وهو قسمان :

أَحدهما : **الفردُ المطلقُ** : وهو الذي ينفردُ به راوٍ واحدٌ عن

---

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (ص ٩٦) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ٢٢١) ، « النكت على نُزهة النظر » (ص ٧٨) ، و« النكت على ابن الصلاح » (٧٠٣/٢) ، و« الباعث الحثيث » (١ / ١٨٩) .

كلِّ أَحدٍ (١) .

وهو : إِمّا غريبٌ ، وإمّا شاذٌّ .

وقد تقدمَ الكلامُ عليهما (٢) .

وثانيهما : **الفردُ النسبيُّ إلى جهةٍ** (٣) خاصّةٍ ، وهو أَقسامٌ ثلاثةٌ :

الأَوّل : المقيّدُ بالثقةِ بروايتِهِ إِيّاهُ عن غيرِهِ ، كقولِهم : لم يروِهِ ثقةٌ إلّا فلانٌ .

وإليهِ أَشارَ الناظمُ بقولِهِ : « **والفردُ ما قيدتَهُ بثقةِ** » .

---

(١) أَي : عن كلِّ الرواة .

ولو تعدّد الرواةُ في طبقةٍ أَو أَكثر ؛ فإِنَّ هذا لا يَضُرُّ ؛ لأَنَّ العبرةَ بالأَقلِّ - إِذا كانَ واحدًا - ولو في طبقةٍ واحدةٍ فَحَسْبُ .

من أَجلِ ذا قالَ الحافظُ ابنُ حَجَر في « نزهة النظر » (ص ٧٩ - « النكت ») : « وقد يستمرُّ التفرُّدُ في جميعِ رواتِهِ أَو رواته أَو أَكثرهم » .

(٢) انظر (ص ٧٥) .

وانظر « ظفر الأَماني » (٢٦٦ - ٢٣٠) ففيه بيانٌ حسنٌ .

(٣) ليس المُرادُ بـ (جهة) مكانًا - ما - ، وإِنّما المرادُ بها شيءٌ ما ؛ جهةً كانَ أَو شخصًا .

الثاني : المقيّدُ بأهلِ بلدٍ مخصوصٍ ؛ كمكّةَ .

وإليهِ أشارَ بقولِهِ : « أَوِ جَمْعٍ » أي : مصر ، والتعبيرُ به أَولى وأظهرُ [1] .

الثالثُ : المقيّدُ بقصرِهِ على راوٍ مخصوصٍ .

وإليه أشارَ بقولِه : « قَصْرٍ على روايةٍ » ، وذلكَ بدونِ أَن نعتبرَ فيه المخالفةَ لما رواهُ الغيرُ ، بل المدارُ فيه على التفرُّدِ ؛ بأَن يرويَ ما لم يروهِ غيرُهُ ، سواءٌ خالفَ غيرَهُ في الحُكمِ أَم لا ؛ بخلافِ الشاذِّ : فإِنّهُ يُعْتَبَرُ فيه - مع التفرُّدِ - المخالفةُ [2] ، كما تقدّمَ .

---

(١) انظر « النُّخْبة النبهانيّة » (ص ١١٧) .

وقالَ المشّاط في « التقريرات السَّنِيَّة » (ص ٢٠) : « جمع : أَي : جماعة من بَلَد معيَّن ، كقولِهم : تفرَّدَ به أَهلُ مكّةَ ، ورواتُه منهم مُتعدِّدونَ » .

(٢) هذا ضابطٌ حَسَنٌ في التفريق .

وانظر « إِرشاد طُلّاب الحقائقِ » (١ / ٢٣٣) للإمام النووي ، وتعليق الأَخ الفاضل الشيخ عبدالباري فَتْح الله السَّلَفي - وفَّقَه اللهُ - عليهِ .

فبينَهُ وبينَ الشاذِّ عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ :

ينفردُ الفردُ في الصحيحِ أَو الحسنِ - كالغريبِ غيرِ الضعيفِ - .

ويجتمعُ الفردُ والشاذُّ فيما إِذا كانَ هناك مُخالَفةٌ أَو بُعْدُ ضبطٍ .

ثمَّ قال :

٢٤ - وما بِعِلَّةٍ غُموضٍ أَو خَفَا
مُعلَّلٌ عِنْدَهُمْ قد عُرِفَا

الرابعُ والعشرون [١] : الحديثُ المعلّلُ ؛ وهو : ما ظاهِرُهُ السلامةُ ، فاطُّلِعَ فيهِ بعدَ التفتيشِ على قادحٍ [٢] .

---

(١) انظر : « المنهل الروي » (ص ٥٢) لابن جماعة ، و « ظَفَر الأَماني » (ص ١١١) ، و « معرفة علوم الحديث » (ص ١٢) ، و « الباعث الحثيث » (١ / ١٩٤) ، و « التقييد والإِيضاح » (١١٥) ، و « الموقظة » (ص ٥١) .

(٢) قالَ الخطيبُ البغدادي في « الجامع لأَخلاق الراوي وآداب السامع » (٢ / ٢٩٥) : « والسبيلُ إِلى معرفةِ عِلّة الحديث : أَنْ تُجْمعَ طُرُقُهُ ، ويُنْظَرَ في اختلافِ رواتِهِ ، ويُعْتَبَر بمكانهم في الحفظ ، ومنزلتهم في الإِتقان والضبط » .

وأَكثرُ ما تكونُ العلّةُ في السندِ ؛ كوصلِ مُرْسَلٍ أَو مُنقطعٍ ، ورَفْعِ موقوفٍ ، أَو إِدراجِ حديثٍ في حديثٍ ، أَو غيرِ ذلكَ .

وقد تكونُ في المتنِ بزيادةٍ أَو نقصٍ ؛ كما في الشاذِّ .

وتحصلُ معرفةُ العلّةِ بكثرةِ التتبُّعِ وجمعِ الطُّرقِ ، مع المَلَكةِ القويّةِ بالأَسانيدِ والمتونِ .

ومعرفةُ ذلكَ من أَجلِّ علمِ الحديثِ [1] ، ولذلكَ لم يتكلَّم

---

(١) قالَ الحافظُ ابنُ حَجَر في « نُزهة النظر » (ص ١٢٣ - « النكت ») : « هو من أَغمضِ أَنواعِ عُلومِ الحديثِ وأَدقِّها ، ولا يقومُ به إِلّا مَن رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهمًا ثاقبًا ، وحِفْظًا واسعًا ، ومعرفةً تامّةً بمراتبِ الرواةِ ، ومَلَكةً قويّةً بالأَسانيدِ والمتونِ ؛ ولهذا لم يتكلّمْ فيه إِلّا القليلُ مِن أَهل هذا الشأن .. » .

أَقولُ : ولقد (حَشَرَ) بعضُ النَّوْكى أَنفسَهم بين هؤلاء الكبار من أَهل العلم ؛ ودخلوا فيما لا قِبَلَ لهم به من علم الحديث عامّة ، أَو معرفةِ العِلَل خاصّةً : فجهلوا ، وأَفسدوا ؛ وَتَعَدَّوا على « الصحيحين » ! وعُلَماء الأُمّة ، وتكلّموا - في ذلك أَجمعِهِ - بلا معرفةٍ ، ومِن غيرِ نَصَفَةٍ ..

ويا ليتَ (!) لو أَنَّ هذا كلّه كانَ بأَدبِ اللسانِ ، وخُلُقِ القَلَمِ .. لَهَانَ الخَطْبُ - ولو يسيرًا - ، لكنَّهم فعلوا فعائلَهم كلَّها بقسوةٍ شديدةٍ ، وعُجْبٍ فظيعٍ ، وتكبُّرٍ شنيعٍ ..

فلا حولَ ولا قُوّةَ إِلّا بالله ..

فيه إِلَّا القليلُ ؛ كالإِمامِ أَحمدَ ، والبخاريِّ ، والدارَقُطْنيِّ - رحمهم اللهُ آمين - .

وقولُهُ : « غُمُوضٍ أَو خفا » بالجرِّ : بيانٌ لـ « عِلَّةٍ » ؛ أَي : علَّةٍ ذات غُمُوضٍ .

وعَطْفُ « خفا » - بالقصرِ - على « غُمُوضٍ » مِن عطفِ التفسيرِ .

و « أَو » بمعنى الواو ؛ لأَنَّ عطفَ التفسيرِ لا يكونُ بـ (أَو) .

والتقديرُ : والحديثُ الذي اشتملَ على علَّةٍ غامضةٍ وخفيَّةٍ : معلَّلٌ ؛ وهو من أَنواعِ الضعيفِ .

والقياسُ : مُعَلٌّ [1] .

وَمُناسَبَةُ هذا البابِ للفردِ - الشاملِ للشاذِّ - ظاهرةٌ ؛ لاشتراطِ الجمهورِ نفيَهما في الصحيح ، كما تقدَّمَ .

ثمَّ قالَ :

---

(١) انظر تعليقي على « طِراز البيقونيّة » (ص ٢٨) .

٢٥ - وذو اختلافِ سَنَدٍ أو متنِ
مُضطربٌ عندَ أهَيْلِ الفنْ

الخامس والعشرون [(١)] : **الحديثُ المضطرِبُ** - بكسر الراءِ - ؛ : وهو : نوعٌ من المُعَلِّ - المتقدِّمِ - ، ويُسمَّى بـ (المختَلِفِ) [(٢)] ، وهو : ما اختلفَ [(٣)] فيه قولُ الرّاوي الواحدِ في سندِهِ أو متنِهِ ؛ لفظًا أو معنى ، وتساوتْ الروايتانِ في الصحّةِ بحيثُ لم تُرَجَّحْ إحداهما على الأُخرى ، ولم تُعْلَم الناسخةُ

---

(١) انظر : « علوم ابن الصلاح » (٨٤) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٣٤) ، و « التبصرة والتذكرة » (١ / ٢٤٠) ، و « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٧٧٢) ، و « النكت على نزهة النظر » (ص ١٢٦) .

(٢) بل (المختَلِف) نوعٌ آخرٌ ؛ وفيه قالَ العراقيُّ في « ألفيّتِهِ » :

والمَتْنُ إن نافاهُ مَتْنٌ آخَرُ ... وأَمكَنَ الجَمْعُ فلا تَنافُرُ
كَمَتْنِ «لا يُوْرَد» مَعْ «لا عَدْوى» ... فالنَّفْيُ للطَّبْعِ وفِرَّ عَدوا
أَوْ لا فإن نَسْخٌ بَدَا فاعْمَلْ بِهِ ... أَو لا فَرَجِّحْ واعْمَلَنْ بالأَشْبَهِ

كذا في شرحها « فتح المغيث » (٤ / ٦٥) ، وقالَ معرّفًا : « أَي : اختلاف مدلولِها ظاهرًا » .

(٣) « الاختلافُ الذي يُؤَثِّر قَدحًا » .

قالَه الحافظُ في « النكت » (٢ / ٧٧٣) .

منهما ، ولم يُمْكِن الجمعُ بينهما ، وإلّا ؛ عُملَ بالرّاجحةِ وحدَها ، أَو الناسخةِ فقط .

فإنْ أَمكنَ الجمعُ بينهما بما ينفي التضادَّ والاضطرابَ جُمِعَ وعُمِلَ بهما معًا ؛ كحديثِ : « لا عدوى ولا طِيَرةَ » [١] ، مع حديث : « فِرَّ من المجذومِ » [١] .

وقد جُمعَ بينهما : بأَنَّ هذهِ الأَمراضَ لا تُعْدي بطبعِها ، ولكنْ جعلَ اللهُ تعالى مخالطةَ المريضِ للصحيحِ سببًا لإِعدائِهِ ، وقد يتخلّفُ [٢] .

وهذا النوعُ من أَهمِّ الأَنواعِ ، ويضطرُّ لمعرفتِهِ جميعُ العلماءِ .

---

(١) الحديثانِ صحيحانِ ؛ يُنظَر تخريجُهما ، وتوجيهُ الكلامِ عليهما في « النكت على نُزهة النظر » (ص ١٠٣ - ١٠٤) .

وهذا المثالُ لـ (المُختلف) ، لا (المضْطرب) .

(٢) انظر « تهذيب سُنن أَبي داود » (٥ / ٣٧٥) للإمامِ ابنِ القيِّمِ - رحمه اللهُ تعالى - ، و « فتح الباري » (١٠ / ١٦٠) .

وأوّلُ من تكلَّمَ فيهِ الإمامُ الشافعيُّ [١] .

وكانَ ابنُ خزيمةَ [٢] من أَحسنِ النّاسِ كلامًا فيه ، حتّى قالَ : لا أَعرفُ حديثينِ متضادَّينِ ، فمن كانَ عندَهُ فليأْتني بهما لأؤلِّفَ بينهما [٣] .

ثمَّ قالَ :

---

(١) وذلكَ في كتابِهِ « اختلاف الحديث » ، وهو مطبوعٌ عِدَّةَ مرّات .

قالَ ابنُ حجَر : « لكنّه لم يقصد استيعابَه » . « نزهة النظر » (ص ١٠٤ - « النُّكت ») .

وقالَ البُلقيني في « محاسن الاصطلاح » (ص ٤١٤) : « وهو مدخلٌ عظيمٌ في هذا النوعِ » .

(٢) قالَ الإمامُ ابنُ حِبّان - في كتابه « المجروحين » (٢ / ٩٣) - في شيخِهِ ابن خزيمةَ : « ما رأيتُ على أَديمِ الأَرضِ مَن كان يُحْسِنُ صناعةَ السُّننِ ، ويحفظُ الصِّحاحَ بأَلفاظِها ، ويقومُ بزيادة كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخَبَرِ ثقةً ، حتَّى كأَنَّ السُّنن بين عينيه : إِلَّا محمد بن إِسحاق بن خُزيمةَ - رحمةُ اللهِ عليه - فقط » .

(٣) « الكفاية » (ص ٤٣٣) للخطيب البغدادي .

وقالَ السخاوي في « فتح المغيث » (٤ / ٦٥) بعد نقلِهِ كلمةَ ابنِ خُزَيْمةَ : « لكنَّه توسَّعَ .. وانْتُقِدَ عليه بعضُ صنيعِهِ في توسُّعِهِ .. » .

٢٦ - والمُدرَجاتُ في الحديثِ ما أتتْ
مِن بعضِ ألفاظِ الرُّواةِ اتصلتْ

السادس والعشرون [١] : الحديثُ المُدرَج - بفتح الراء - ؛ من الإِدْراجِ ، وهو :

لُغةً : مُطْلَقُ الإدخالِ .

واصطلاحًا : إِدخالُ متنٍ ونحوِهِ في متنٍ آخرَ يُوهِمُ أنَّهُ منه [٢] .

ثمَّ إنَّ الإِدراجَ تارةً يكونُ في أوَّلِهِ ؛ كحديثِ أبي هريرةَ : أَسبغوا الوضوءَ ؛ فإنَّ أبا القاسمِ ﷺ قال : « ويلٌ للأعقابِ من النَّارِ » [٣] ، فـ « أَسْبِغُوا » من قولِ أبي هُريرةَ ، والباقي مرفوعٌ .

---

(١) انظر : « علوم الحديث » (٨٦ - ٨٨) ، و « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) للسخاوي ، و « فتح المغيث » (١ / ١١٧) للعراقي و « التقييد والإِيضاح » (١٠٦) ، و « نَيْل الأَماني » (ص ٤٥) .

(٢) « أو يكون عندَه مَتْنانِ بِإسنادَين فيرويهما بأحدِهما » .
قالَه القسطلَّانيُّ في « إِرشاد الساري » (ص ٤٥ - بشرحه « نيل الأَماني ») .

(٣) رواه البخاري (١٦٥) ، ومسلم (٢٤٢) (٢٩) .
وقد خرَّجتُ الحديثَ ، وتكلّمتُ على موضعِ الإِدراجِ فيه : في تعليقي على « الباعث الحثيث » (١ / ٢٢٥) فلينظر .

ويكونُ في أَثنائِهِ ؛ كخبرِ الزُّهْريِّ عن عائشةَ [١] : كانَ ﷺ يتحنّثُ في غارِ حراءٍ - **وهو التعبّدُ** - الليالِيَ ذواتِ العددِ .

فقولُهُ : (وهو التعبّد) مدرَجٌ ؛ - تفسيرٌ للتحنّثِ - من كلامِ الزُّهْريِّ ، لا من كلامِ عائشةَ .

ويكونُ في آخرِهِ ، وهو الأَكثرُ ؛ كحديثِ ابن مسعودٍ : أَنّهُ ﷺ علّمَهُ التشهّدَ في الصلاةِ ، فقال : « التحيّات للهِ ... » إلخ [٢] ؛ أَدرجَ فيه أَبو خيثمةَ زهيرُ بن معاويةَ - أَحدُ رواتِهِ - عن الحسنِ بن الحُرِّ - هنا - كلامًا لابنِ مسعودٍ ، وهو : **فإذا قلتَ هذا ، فقد قضيتَ صلاتَكَ ؛ إنْ شئتَ أَنْ تقومَ فقُم ، وإنْ شئتَ أَنْ تقعدَ فاقعدْ .**

---

(١) رواه البخاري (٣) ، ومسلم (٩١٦٠) .

وانظر « فتح الباري » (١ / ٢٣) و (٨ / ٧١٨) .

(٢) رواه أَبو داود (٩٨٦) ، والطيالسي (٢٧٥) ، وأَحمد (١ / ٤٢٢) .

وانظر « سنن البيهقي » (٢ / ١٧٤) .

وقد نقلَ النووي في « المجموع » (٣ / ٤١٣) اتفاق الحفاظ على إِدْراجِها .

وَيُعْرَفُ الإدراجُ ؛ إمّا بروايةٍ أُخرى مُبيّنةٍ للقَدْرِ المدرَجِ ممّا أُدرجَ فيهِ ، وإمّا بالتنصيصِ عليه من الراوي ، أَو من بعضِ أَئمّةِ الحديثِ المُطّلِعين ، وإمّا باستحالةِ كونِهِ ﷺ يقولُ ذلك ؛ كما في « الصحيحين » [1] عن أَبي هريرةَ مرفوعًا : « للعبدِ المملوكِ أَجرانِ » ، **والذي نفسي بيدِهِ ! لولا الجهادُ في سبيلِ اللهِ والحجُّ وبرُّ أُمّي : لأَحببتُ أَنْ أَموتَ وأَنا مملوكٌ .**

فقولُهُ : (والذي نفسي بيدِهِ ...) إلخ ، مُدرَجٌ من كلامِ أَبي هريرةَ [2] ؛ لأَنّهُ يمتنعُ منه ﷺ أَنْ يتمنّى الرِّقَ ! ولأَنَّ أُمّه لم تكنْ إِذْ ذاكَ موجودةً حتّى يبرَّها !!

وحُكْمُه : الجوازُ ؛ إذا كانَ لتفسيرِ غريبٍ ، أَو فائدةٍ ؛ كما في الأَمثلةِ .

(**تتْميمٌ**) :

كما يكونُ الإدراجُ في المتنِ يكونُ في السندِ ؛ كحديثِ

---

(١) رواه - هكذا - البخاريُّ (٢٥٤٨) فقط .

(٢) كما جاءَ ذلك مُبيّنًا في رواية مسلم (١٦٦٥) .

وانظر « الباعث الحثيث » (١ / ٢٣١) وتعليقي عليه .

عبداللهِ بن مسعودٍ : قلت : يا رسولَ اللهِ ! أَيُّ الذنبِ أَعظمُ ؟ قال : « أَنْ تجعلَ للهِ ندًّا .. » الحديث :

فإِنَّ الأَعمشَ ومنصورَ بن المُعْتَمِرِ رَوَياهُ عن شقيقٍ ، عن عمرو بن شُرَحْبيل ، عن ابن مسعودٍ ، ورواهُ واصلٌ الأَسَديُّ ، عن شقيق ، عن ابن مسعودٍ ، وأَسقطَ عَمْرًا .

فجاءَ الثوريُّ ورواهُ عن واصلٍ ومنصورٍ والأَعمشِ ، عن شقيقٍ ، عن عمرٍو ، عن ابن مسعود : فأَدرجَ روايةَ واصلٍ في روايةِ منصورٍ والأَعمشِ ؛ لأَنَّ واصلًا لم يذكرْ فيه عَمْرًا ، بل يجعلُهُ عن شقيقٍ ، عن ابن مسعودٍ [1] .

وقولُهُ : « ما أَتت » ؛ أَي : التي أَتت .

وتقديرُ كلامِ النّاظمِ : والمُدْرَجاتُ هي التي أَتت في الحديثِ مُتَّصِلةً به من بعضِ الرواةِ .

ثمَّ قالَ :

---

(١) وقد فصَّلْتُ القولَ في هذهِ الروايةِ - مُبيِّنًا ومُوضحًا - في « التعليقات الأَثريّة » (٦٤ - ٦٥ - الطبعة الثانية) .

وانظر « الباعث الحثيث » (١ / ٢٣١ - ٢٣٢) .

٢٧ - وما رَوَى كلُّ قرينٍ عن أخِهْ

مُدَبَّجٌ فاعْرِفْه حقًّا وانْتَخِهْ

السابع والعشرون [١] : **الحديثُ المُدَبَّجُ** [١] - بضمّ الميم وفتح الدال المهملة وتشديدِ الموحدة آخِرُهُ جيم - ؛ وهو : أَحدُ نوعي روايةِ الأَقرانِ كما ستعرِفُهُ .

فالحديثُ المدبّجُ هو : ما رواهُ كلٌّ واحدٍ من القرينين عن المساوي له في الأَخذِ عن الشيوخِ ، وفي السنِّ - غالبًا - .

سُمِّي بذلكَ أَخذًا من ديباجَتَي [٢] الوجهِ ، وهما الخدّانِ لتساويهما وتقابلهما .

ثمّ إنَّ المدبّجَ تارةً يكونُ مباشرةً بدونِ واسطةٍ ، مثالُهُ في الصحابةِ : روايةُ أَبي هريرةَ عن عائشةَ ، وروايةُ عائشةَ عنه .

---

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (ص ٢١٧) ، و « فتح المغيث » (٤ / ٦٢) للعراقي ، و « الباعث الحثيث » (٢ / ٥٣٧ - ٥٣٨) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ٢٤٦) ، و « مقدمة ابن الصلاح » (ص ٢٧٨) .

(٢) انظر « لسان العَرَب » (١ / ٩٤٠) ، و « القاموس المحيط » (ص ٢٣٩) .

وفي التابعين : روايةُ الزّهْريِّ عن ابن الزُّبير ، وروايةُ ابن الزُّبيرِ عنه [١] .

وفي أَتْباعِهم : روايةُ مالك عن الأَوزاعيّ ، وروايةُ الأَوزاعي عنه .

وفي أَتْباعِ أَتْباعِهم : روايةُ أَحمدَ عن ابن المديني ، وروايةُ ابن المديني عنه .

.. وهكذا [٢] .

وتارةً يكونُ بواسطةٍ ؛ كروايةِ الليثِ ، عن يزيد بن الهاد ، عن مالك ، وروايةِ مالكٍ ، عن يزيد ، عن الليث .

---

(١) في ترجمة الزهري من « تهذيب الكمال » (٢٦ / ٤٢٤) روايتُهُ عن عُروة بن الزبير ، وليسَ فيه رواية عروة عنه !!

وفيه - أَيضًا - (٢٦ / ٤٣١) ذِكر رواية أَبي الزبير عنه ، وليس فيه روايته - هو - عنه !!

وعُلماءُ المصطلحِ يمثِّلونَ برواية الزُّهريّ وعمر بن عبدالعزيز ؛ كُلٌّ منهما عن الآخر ؛ انظر « المعرفة » (ص ٢١٧) للحاكم .

(٢) انظر « الجامع لأَخلاقِ الراوي وآداب السامع » (٢ / ٢١٦) - للخطيب - باب : « الكتابة عن الأَقران » .

ومن فوائدِ معرفتِهِ : الأَمنُ من ظنِّ الزيادةِ في السندِ ؛ كما إِذا روى الليثُ عن مالك - وهما قرينانِ - عن الزُّهريِّ ، فيُظَنُّ أَنَّ قولَهُ : (عن مالكٍ) زائدٌ ، والأَصلُ : روى الليثُ عن الزّهريِّ .

فهو نوعٌ لطيفٌ فاعرفْهُ وافتخر بمعرفتِهِ ، وهو معنى قولِهِ : « **فاعرفْه وانتخِه** » ؛ إِذ الانتخاءُ معناهُ : الافتخارُ .

فإِذا انفردَ أَحدُ القرينين عن الآخَرِ بالروايةِ عن الأَكثرِ ؛ كروايةِ الأَعمشِ عن سليمان بن طَرْخان التَّيْمي : فالحديثُ ليس بمدبّجٍ .

وحينئذٍ يكونُ المدبّجُ أَخصَّ من الأَقرانِ ؛ فكلُّ مدبّجٍ أَقران ، ولا عكسَ .

وبعبارةٍ أُخرى : إِنّ المدبّجَ يُشْتَرَطُ فيه المساواةُ في الأَخذِ عن الشيوخِ ، وفي السنِّ - كما تقدّمَ - ، بخلافِ الأَقرانِ ؛ فإِنّهُ لا يُشْتَرَطُ فيه ذلك ، فَيُكتفى فيه بمشاركةِ الراوي مَن روى عنه في

---

(١) انظر « الباعث الحثيث » (٢ / ٥٣١) ، و « فتح المغيث » (٤ / ١٦٦) ، و « علوم الحديث » (٢٧٦) لابن الصلاح .

أَمرٍ من الأُمورِ المتعلِّقةِ بالروايةِ ، كالسنِّ وحدَهُ ، أَو الأَخذ عن الشيوخِ .

وخرجَ بـ (القرينِ) ما إِذا روى عمّن هو دونَهُ سنًّا أَو رتبةً ، فهو **روايةُ الأَكابرِ عن الأَصاغرِ** ؛ كروايةِ الآباءِ عن الأَبناءِ ، وروايةِ الزُّهْريِّ عن مالكٍ ؛ فإِنّ مالكًا في مرتبةِ التلامذةِ الآخِذين عن الزُّهْريِّ .

والأَصلُ في هذا [١] : روايةُ النبيِّ ﷺ عن تميمٍ الدَّارِيِّ خبرَ الجسّاسةِ [٢] ، وهي دابّةٌ كثيرةُ الشعرِ ، لا يُعلمُ قُبُلُها من دُبُرِها ، كانَ رآها تميمٌ الدَّارِيُّ مع جماعةٍ من قومِهِ في جزيرةٍ من جُزُرِ المغربِ [٣] ، فلمّا رأوها فزعوا منها ، فقالت : لا تفزعوا ، أَنا الجسّاسةُ أتجسَّسُ الأَخبارَ للمسيحِ الدجّالِ ، وكان [٤] إذ ذاكَ

(١) أَي : رواية الأَكابر عن الأَصاغر .

(٢) وهو في « صحيح مسلم » (٢٩٤٢) .

(٣) ليسَ هذا في الرواية ! نعم ؛ فيها أَنهم وَصَلُوا الجزيرةَ « حتى مغرب الشمس » ، وليس في ذلك أَنَّها مِن جُزُرِ المغربِ ! واللهُ أَعلم .

(٤) أَي : تميم الداري .

نصرانيًا ، فلمّا رجعَ أَسْلمَ ، وأَخبرَ النبيّ ﷺ بقصتِها ، فجمعَ ﷺ الصحابةَ ، وخطبَ لهم خبرَ تميمِ الداريّ .

ومن فوائدِ معرفةِ هذا القسمِ : الأَمْنُ مِن ظنّ تحريفٍ نشأَ عنه كونُ الابنِ أَبًا ؛ لأَنّ الشأنَ والعادةَ أَنّ الابنَ يروي عن أَبيهِ لكونِهِ الأَصغر ، وأَنّ التلميذَ يروي عن شيخِهِ لأَنّهُ أَقلُّ رتبةً .

ثمّ قالَ :

٢٨ - مُتَّفِقٌ لفظًا وخطًا مُتَّفِقْ
وضدُّهُ فيما ذكرنا المُفترِقْ

الثامن والعشرون [١] : **الحديثُ المتفقُ والمُفترقُ** ؛ وهو : ما اتفقَ لفظُهُ وخطّهُ ، وافترقت مسمّياتُهُ .

وهو أَقسامٌ :

منها : اتفاقُ بعضِ سندِهِ في الاسمِ واسمِ الأَبِ واسمِ الجدِّ ، نحو : أَحمد بن جعفر بن حمدان ، أَربعةٌ متعاصرون في

(١) انظر : « الباعث الحثيث » (٢ / ٦٢٦) ، و « طراز البيقونيّة » (ص ٣٣) و « المُقنع » (٢ / ٦١٥) ، و « التقييد والإِيضاح » (ص ٤٠٧) ، و « فتح المغيث » (٤ / ٢٧٣) .

طبقةٍ واحدةٍ [١] .

ومنها : الاتفاقُ في الاسمِ فقط ، نحو عبدالله ؛ إذا أُطلقَ : فإذا كانَ بمكّةَ : فابن الزبيرِ ، أَو بالمدينةِ : فابن عمر ، أَو بالكوفةِ : فابن مسعودٍ ، أَو بالبصرةِ : فابنُ عبّاسٍ ، أَو بخُراسان : فابنُ المُبارك ، أَو بالشامِ : فابنُ عَمْرو بن العاصِ [٢] .

فهو من قَبِيلِ المشترَكِ اللفظيِّ [٣] ، وهو معنى قولِهِ : « المفترق » ؛ أَي : في المعنى .

وهو فنٌّ مهمٌّ .

ومن فوائدِهِ : الأَمنُ من اللَّبْسِ ، فلربّما يُظَنُّ المتعددُ واحدًا ، أَو ربّما يكونُ أَحدُ المُتَّفِقَيْنِ ثقةً والآخرُ ضعيفًا .

وقولُهُ : « متفِقٌ » بكسرِ الفاءِ ؛ كالذي بعدَهُ .

و « لفظًا وخطًّا » منصوبانِ على التمييزِ المحوَّلِ عن الفاعلِ .

---

(١) انظر « تلقيح فُهوم أَهل الأَثر » (ص ٦٠٣) لابن الجوزي .

(٢) انظر « النُّخْبة النبهانيّة بشرح المنظومة البيقونيّة » (ص ١٣٧) .

(٣) هو اللفظُ الموضوعُ لكلِّ واحدٍ من مَعْنَيَيْنِ فأَكثر .

أَي : أَن يتّحدَ اللفظُ ، ويتعدّد المعنى .

وانظر « شرح تنقيح الفصول » (ص ٢٩) لِلقَرَافي .

والتقديرُ : الحديثُ [١] الذي اتفقَ لفظُهُ وخطُّهُ وافترقَ معناهُ هو : المتفقُ والمفترقُ في الاصطلاحِ .

وبهذا التقديرِ فلا إِيطاء [٢] .

وهو قسمٌ واحدٌ يسمّى بالمتفقِ والمفترقِ معًا ، لا قسمان [٣] كما يوهِمُهُ قولُ الناظمِ : « وضدُّهُ ... » إلخ .

ثمّ قال :

٢٩ - مؤتلفٌ متفقُ الخطِّ فقطْ
وضدُهُ مختلفٌ فاخْشَ الغَلَطْ

التاسع والعشرون [٤]: الحديثُ [١] المؤتلفُ والمختلفُ ؛

---

(١) الصوابُ أن يقولَ : « الراوي » .

(٢) إِيطاء ؛ أي : تكرار .

يُشيرُ بذلك إلى كلمةِ (مُتَّفق) الأُخرى ؛ فليستا مُتكرّرتين ؛ لأَنَّ الأُولى لُغويّة ، والثانيةَ اصطلاحيّةٌ ، فلا (إِيطاء) أو (تكرار) ..

(٣) (فالمتفق والمفترق) عِلمٌ واحدٌ ليسا عِلمين مختلفين (متفقًا) و (مفترقًا) .

وانظر « طراز البيقونيّة » (ص ٣٣) .

(٤) انظر : « الباعث الحثيث » (٢ / ٦١٨) ، و « علوم الحديث » (ص ٣١٠) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ٢٩٧) ، و « فتح المغيث » (٣ / ٢٣٣) ، و « التقييد والإيضاح » (ص ٣٣٣) ، و « دليل أرباب الفلاح » (ص ١٩٨) .

وهو : ما اتفقَ خطُّهُ دونَ لفظِهِ - من الأَسماءِ ونحوها - .

وإِنّما يُعْرَفُ ذلك :

بالنقلِ والحفظِ ؛ كـ (أُسَيْد) مصغّرًا ، وأَسِيد مكبّرًا ، وحِبّان وحَيّان وجَيّان .

أَو بالضبطِ كـ (سلّام) كلُّهُ مثقّلٌ ؛ إِلّا عبدالله بن سَلَام الصحابي ، وابن أُختِهِ ، وجدَّ أبي علي الجُبّائي ، وجدَّ النَّسَفي ، وجدَّ السَّيِّدي - بفتحِ السين وياء النسبة - ، ووالد البِيكَنْدي ، وسلَام ابن أَبي الحُقَيق ، وسلَام بن مِشْكَم اليهوديّان ، فكلُّهُ مُخَفَّفٌ [١] .

وقولُهُ : « وضدُّهُ » يعني : مسماهُ مختلفٌ ؛ « فَاخْشَ الغلطَ » فيه ، واحذر نفسك أَيّها الطالبُ من الوقوعِ في التصحيفِ ؛ فإِنّهُ [٢] فنٌّ مهمٌّ لا يدخلُهُ القياسُ .

وقد اعتنى بضبطِهِ وتحريرِ المتشابهِ منه كثيرٌ من العلماءِ ؛

---

(١) انظر في تفصيلِ أَسماءِ هؤلاءِ جميعًا ، وبيانِهم : « فتح المغيث » (٤ / ٢٣٣) للسخاوي ، و « الإِكمال » (٤ / ٤٠٣) لابن ماكولا ، و « تبصير المُنْتبه » (٢ / ٢٠٧) للحافظ ابن حجر .

(٢) أَي : المؤتلف والمختلف .

أَوّلهم عبدُالغني بن سعيد ، وآخِرُهم الحافظُ ابن حجر [١] ، فلم يبقَ لمن بعدَهم في ذلك اشتباهٌ ولا التباسٌ ، فجازاهم اللهُ عنّا خيرًا .

(تنبيه) :

المؤتلفُ والمختلفُ قسمٌ واحدٌ - كما قرّرنا به كلامَ النّاظمِ - لا قسمانِ ؛ كما يُوهمُهُ قولُهُ : « **وضدّه مختلفٌ** ... » [٢] .

ثمّ قالَ :

٣٠ - والمنكرُ الفردُ بهِ راوٍ غدا
تعديلُهُ لا يحملُ التفرُّدا

الثلاثون [٣] : الحديث المنكر ؛ وهو : الحديثُ الفَرْدُ الذي

---

(١) في كتابه « تبصير المنتبه » ، وهو مطبوعٌ في أَربع مجلّدات .
ولكنْ صنّفَ بعدَه الحافظُ ابن ناصر الدين الدمشقي كتابًا أَحسن وأَتْقَنَ ؛ هوَ « توضيح المشتبه » ؛ طُبع في عشر مجلدات .

(٢) انظر « طِراز البيقونيّة » (ص ٣٢) .

(٣) انظر : « مقدّمة صحيح مسلم » (١ / ٥) ، و « الباعث الحثيث » (١ / ١٨٣) ، و « علوم الحديث » (ص ٧١) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٣٨) ، و « الباكورة الجنيّة » (ص ١٠٦) .

لا يُعرَفُ متنُه من غيرِ جهةِ راويهِ ، وإنْ كانَ ثقةً ، حيث لم يبلُغْ مبلغًا في العدالةِ والضبطِ يحتملُ معه التفرّدَ بالروايةِ ، ولا متابعَ له ولا شاهدَ يتقوّى به ، بحيثُ لا يُعْرَفُ ذلك الحديثُ من غيرِ روايتِهِ ، لا من الوجهِ الذي رواهُ ، ولا من غيرِهِ .

مثالُهُ : ما رواهُ النّسائي وابنُ ماجه من روايةِ أَبي زُكَيْر - بضم الزاي - يحيى بن محمد بن قيس ، عن هشام بن عروة ، عن أَبيهِ ، عن عائشةَ مرفوعًا : « كُلوا البلحَ بالتمرِ ؛ فإِنَّ ابنَ آدمَ إِذا أكلَهُ غضبَ الشيطانُ ، وقالَ : عاشَ ابنُ آدمَ حتّى أَكلَ الجديدَ بالخَلَقِ » (١) .

فهذا الحديثُ منكرٌ غيرُ مقبولٍ ، قالَهُ النسائيُّ وغيرُهُ ؛ فإِنَّ أَبا زُكَيْر تفرّدَ به ، ولم يبلغ رتبةَ من يحتملُ تفرُّدُهُ ! ولأَنَّ معناهُ ركيكٌ لا ينطبقُ على محاسنِ الشريعةِ ؛ لأَنَّ الشيطانَ لا يغضبُ من مجرّدِ حياةِ ابنِ آدمَ ! بل من حياتِهِ مسلمًا مطيعًا للهِ تعالى .

---

(١) فصّلْتُ الكلامَ عليه - تخريجًا ونقدًا - في تعليقي على « طِراز البيقونيّة » (ص ٢٥ - ٢٦) للنشوي .

(**تنبيهان**) :

الأوّل : عُلِمَ من تعريفِ كلٍّ من (الشاذِّ) و (المنكرِ) أنّهما نوعانِ متميزانِ ، وكلٌّ واحدٍ منهما صنفانِ ، فالمقابلُ للشاذِّ يقالُ له : **المحفوظ** [١] ، والمقابلُ للمنكرِ يقالُ له : **المعروف** [٢] .

وقيل : (الشاذُّ) و (المنكرُ) مترادفانِ ، معناهما واحدٌ .

الثاني : في المتابعةِ والشواهدِ التي تجيءُ لتقويةِ الحديثِ وتصحيحهِ ؛ قالوا : إنَّ كلَّ ما جاءَ عن الصحابي فَمُتابعٌ ، وإنْ جاءَ عن غيرِهِ فشاهدٌ .

وقد يُطْلَقُ كلٌّ منهما على الآخر .

وقولُهُ : « **به راوٍ ..** » إلخ ؛ فالجارُ والمجرورُ متعلّقٌ بمحذوفِ خبرٍ مقدّمٍ .

و « **راوٍ** » : مبتدأٌ مؤخّرٌ .

وقولُهُ : « **غَدَا تعديلُه** » ؛ أي : صارَ توثيقُهُ .

---

(١) انظر « تدريب الراوي » (١ / ٢٤١) .

(٢) انظر « تدريب الراوي » (١ / ١٧٨ و ٢٤١) .

وقولُهُ : « لا يحمل التفرُّدَا » ؛ أَي : لا يُغتفر تفرُّدُهُ ، وإنْ كانَ عدلًا - كما تقدمَ بيانُهُ - .

وَأَلِفُ التفرُّدِ للإِطلاقِ .

وجملة : « غَدَا » صفةٌ لراوٍ .

ثمّ قالَ :

٣١ - متروكُهُ ما واحدٌ بهِ انفردْ
وأجمعوا لضعفِهِ فهو كَرَدّْ

الحادي والثلاثون [١] : الحديثُ المتروك ؛ وهو : ما رواهُ واحدٌ وانفردَ به [٢] ، ووقعَ الإِجماعُ على ضعفِهِ ؛ لتهمةِ راويهِ بالكذبِ ، أَو لمخالفتِهِ لقواعدِ الدينِ المعلومةِ ، أَو لتهمتِهِ بالفسقِ [٣] ونحوِ ذلك .

وقولُهُ : « لضعفِهِ » ؛ أَي : على ضعفِهِ .

---

(١) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ٢٤٠) ، و « النخبة النبهانيّة » (ص ١٤٥) ، و « التقريرات السنيّة » (ص ٢٧) ، و « طراز البيقونيّة » (ص ٢٨) ، و « التعليقات الأَثريّة » (ص ٧٢) .

(٢) أَي : أَنّه لم يُتابَعْ .

(٣) مُجَرَّدُ الفِسْقِ ؛ لا يَجْعَلُ راويَهُ متروكًا .

وقولُهُ : « فهو كَرَدّ » ؛ يعني : أَنَّ الحديثَ المتروكَ كالحديثِ الموضوعِ المردودِ الآتي ذِكرُهُ ، لكنَّهُ أَخفُّ منه ، ولهذا شَبَّهَهُ به .

ثمّ قالَ :

٣٢ - والكَذِبُ المختَلَقُ المصنوعُ
على النَّبِي فذلك الموضوعُ

الثاني والثلاثون [1] : الحديثُ الموضوعُ ؛ وهو : المكذوبُ على النبيِّ ﷺ ، ويُسمَّى المختَلَق أَيضًا ، فالموضوعُ والمختلقُ والمصنوعُ أَلفاظٌ مترادفةٌ ؛ معناها واحدٌ .

وتَحرُمُ روايتُهُ مع العلمِ به إِلّا مبيَّنًا ليلعمَهُ النّاسُ .

ويُعْرَفُ بإِقرارِ واضعِهِ ، أَو بركاكةِ اللفظِ والمعنى .

---

(١) انظر : « الباعث الحثيث » (١ / ٢٣٧) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٧٧) ، و « النُّكت على ابن الصلاح » (١ / ٨٣٨) ، و « توضيح الأَفكار » (٢ / ٩٤) و « الكفاية » (ص ١٧) ، و « محاسن الاصطلاح » (ص ٢١٥) .

قالَ بعضُ التابعين (١) : إنَّ للحديثِ ضوءًا كضوءِ النهارِ يُعْرَفُ ، وظلمةً كظلمةِ الليلِ تُنْكَرُ .

وكثيرًا ما يقعُ من جهلةِ المتعبّدين من الصوفيّةِ ؛ فإنَهم وضعوا أَحاديثَ فضائلِ السورِ لقصدِ الترغيب (٢) !!

وهم أَشدُّ من العدوِّ ضررًا على المسلمين ، **خصوصًا المتصوِّفينَ من أَهلِ زمانِنا ، فقد كذبوا على اللهِ – عزّ وجلَّ – بدعواهم أَنّهم من أَوليائِهِ !! فعاثوا في الأَرضِ بالفسادِ ، فَضَلُّوا** عن طريقِ الرشاد ، **وأَضلُّوا العبادَ بأَفعالِهم وأَقوالِهم القبيحةِ الغيرِ المطابقةِ** للشريعةِ ؛ لاكتسابِ الدرهم والدينارِ من **الجهلةِ الأَغبياءِ** ، وكأَنّهم لا يعلمونَ أَنّ الكذبَ على النبيِّ ﷺ حرامٌ بالإِجماعِ .

---

(١) رواه الفَسَوي في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٥٦٤) ، والخطيب في « الكفاية » (ص ٤٣١) ، عن الرَّبيع بن خُثَيْم – رحمه اللهُ تعالى – .

(٢) انظر « الموضوعات » (١ / ٢٣٩ – ٢٤٠) لابن الجوزي ، و « المنار المُنيف في الصحيح والضعيف » (ص ١١٣) لابن قيّم الجوزيّة .

وفي « الجامع الصغير » [١] للسُّيوطي : « مَنْ كَذَبَ عليّ متعمدًا فليتبوّأْ مقعدَه من النّار » ؛ فهذا الصِّنْفُ : ممّن اشترى الحياةَ الدنيا بالآخرةِ ؛ ﴿ فلا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ ولا هم يُنْصَرونَ ﴾ [٢] .

وقد اعتنى أَهلُ هذا العلمِ بجمعِ الأَحاديثِ الموضوعةِ [٣] ، وبيّنوها غايةَ البيانِ ، فجازاهم اللهُ خيرًا ، وأَسكنَهم فسيحَ الجِنانِ .

وإيرادُ الموضوعِ في أَنواعِ الحديثِ – مع أَنّه ليس بحديثٍ – نظرًا لزعمِ واضعِهِ .

ولله عاقبةُ الأُمورُ ؛ ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مثقالَ ذرَّةٍ خيرًا يَرَه . وَمَنْ

---

(١) (برقم : ٦٥١٩ – « صحيحه ») .

والحديثُ مُتواترٌ ؛ مرويٌّ في « الصحيحين » وغيرهما عن عشرات أَصحابِ النبيِّ ﷺ .

وللإمام الطبرانيّ « جزءٌ » في جَمْعِ طُرُقِهِ ، طُبِعَ منذ سنوات بتحقيقي.

(٢) سورة البقرة : ٨٦ .

(٣) ولشيخنا العلّامة الأَلباني « سلسلة الأَحاديث الضعيفة والموضوعة » ؛ طُبع منه – إلى اليوم – خمس مجلّدات .

وهو كتاب جدٌّ نافع .

يَعْمَلْ مثقالَ ذرَّةٍ شرًّا يَرَه ﴾ (١) .

٣٣ - وقد أتتْ كالجوهرِ المكنونِ
سمّيتُها منظومةَ البيقونِي

٣٤ - فوقَ الثلاثينَ بأربعٍ أتتْ
أبياتُها تمّت بخيرٍ خُتِمتْ

تصوُّرُ البيتين ظاهرٌ .

(١) سورة الزلزلة : ٧ - ٨ .

[الخاتمة]

.. وهذا آخرُ ما يسّرَ اللهُ جمعَه ممّا يتعلّقُ بالمقصودِ ، وهو معرفةُ العلمِ الذي اشتلمت عليه هاته المنظومةُ النقيّةُ ، رحمَ اللهُ ناظمَها .

والحمدُ للهِ على الختِام ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ بَدْرِ التمام ، وعلى آلِهِ وَأَصحابِهِ السادةِ الكرامِ .

وكانَ الفراغُ منه وقتَ نداءِ الجمعةِ في رابعِ جُمادى الثانية من عام تسعة وعشرين وثلاث مئة وألف هجريّة [١] .

---

(١) وكانَ الفراغُ - أَيضًا - من ضبطِ نصِّهِ ، والتعليقِ عليه ، وَحَلِّ إِشكالاتِهِ صبيحةَ يوم الأَحد ١٧ رمضان ١٤١٧هـ ، فالحمدُ للهِ مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ .

قالَ مؤلفُ هذا الشرح على هاته المنظومةِ السَّنِيّةِ ، شمَلَهُ اللهُ بأَنْعامِهِ الوفيّةِ :

ولمّا اطّلعَ عليه العالمُ الجليلُ ، البركةُ الأَصيلُ ، النبيلُ الأَكملُ العفيفُ : الشيخُ أَبو المعالي إِدريس ابن السيد محفوظ الشريف [1] ؛ قرّظه ، فقال :

قلائدُ عنبرٍ تلك الشّذِيّهْ تُحَلّي جِيدَ نظمِ البَيْقُنِيّة
يُزيِّنُ نظامَها شَذَرَاتُ تِبْرٍ بلُطْفِ جمالِهِ أَضحتْ جَلِيّة
لقد زادَ الحُلِيُّ لها بهاءً وأَبرزَها بإِشراقٍ نقيّة
وإنْ كانَ الجمالُ لها بذاتٍ فَبِالأَزْيا تزيدُ الأَحْسَنِيّة
لَعَمْري إِنَّ ذاك الحُلّيَ شرحٌ بأَنوارٍ طوالعُهُ سَنيّة
كمثلِ البدرِ تُشْرِقُهُ بشمسٍ حديثُ نبيّنا خيرِ البريّة
بمصطلحٍ يضيءُ لنا معانٍ بإِسنادٍ روايتُهُ عَلِيّة
به تمتازُ صِحّتُهُ وحُسنٌ وضَعْفٌ بعد أَن كانت خفيّة
أَليس الشهمُ صائغَهُ بفكرٍ مَطَالِعُ رُشْدِهِ دُرٌّ بهيّة
هو ابنُ المكّيِ حَبْرٌ تَوْزَرِيٌّ رَقى بالعلمِ مرتبةً سَمِيّة

---

(١) ترجمه محمد محفوظ في « تراجم المؤلّفين التونسيين » (٣ / ١٨١) ، وذكر وفاتَه سنة (١٣٥٤هـ) .

وأُحيي من معارفِهِ دروسًا   وتأليفًا حدائقَ عَنْبَرِيّة
حباهُ اللهُ من نَفَحاتِ فضلٍ   مدى الأَزمانِ عيشتُهُ رضيّة
وأَبقاهُ الإلهُ لِنَشْرِ علمٍ   ومحمودًا بأَمداحٍ زكية

حـــرَّرَهـــا

إدريس بن محفوظ الشريف

في غُرةِ محرّم الحرام سنة ١٣٣٠

١ - مسرد المراجع

١ - « الآيات البيّنات » / عبدالحفيظ الفاسي - المغرب .

٢ - « الأَباطيل والمَناكير » / الجورقاني - الهند .

٣ - « الإِحسان بترتيب صحيح ابن حبان » / ابن بلبان - لبنان .

٤ - « اختلاف الحديث » / الشافعي - لبنان .

٥ - « أَدب الإِملاء والاستملاء » / السمعاني - السعودية .

٦ - « الإِرشاد » / الخليلي - السعودية .

٧ - « إِرشاد طلاب الحقائق » / النووي - السعودية .

٨ - « إِرواء الغليل » / الأَلباني - لبنان .

٩ - « الأَسرار المرفوعة » / علي القاري - لبنان .

١٠ - « الأَعلام » / الزِّرِكْليّ - لبنان .

١١ - « إِعلام الموقعين » / ابن قيم الجوزيّة - مصر .

١٢ - « الاقتراح » / ابن دقيق العيد - العراق .

١٣ - « الإِكمال » / ابن ماكولا - الهند .

١٤ - « الإِلماع » / القاضي عِياض - مصر .

١٥ - « الأَنوار الكاشفة » / المُعلّميّ - لبنان .

١٦ - « إيضاح المكنون » / البغدادي - تركيا .

١٧ - « الباعث الحثيث » / أَحمد شاكر - السعودية .

١٨ - « الباكورة الجنيّة » / الأَثيوبي - السعودية .

١٩ - « تاريخ بغداد » / الخطيب البغدادي - لبنان .

٢٠ - « تاريخ دمشق » / ابن عساكر - لبنان .

٢١ - « تأويل مختلف الحديث »/ ابن قتيبة - لبنان .

٢٢ - « التبصرة والتذكرة » / العراقي - المغرب .

٢٣ - « تَبْصير المنتبه » / ابن حجر - مصر .

٢٤ - « تدريب الراوي » / السيوطي - السعودية .

٢٥ - « التذكرة » ابن الملقن - الأردن .

٢٦ - « التعليقات الأَثرية » / علي بن حسن الحلبي - الأُردن .

٢٧ - « التعليقة الأَمينة » / علي بن حسن الحلبي - السعودية .

٢٨ - « التقريرات السنيّة » / المشاط - السعودية .

٢٩ - « التقييد والإِيضاح » / العراقي - لبنان .

٣٠ - « تلخيص المتشابه بالرسم » / الخطيب البغدادي - سوريا .

٣١ - « تلخيص المستدرك » / الذهبي - الهند .

٣٢ - « التمهيد » / ابن البر - المغرب .

٣٣ - « تهذيب التهذيب » / ابن حجر - لبنان .

٣٤ - « تهذيب السنن » / ابن القيّم - لبنان .

٣٥ - « تهذيب الكمال » / المزّي - لبنان .

٣٦ - « توضيح الأفكار » / الصنعاني - مصر .

٣٧ - « توضيح المشتبه » / ابن ناصر الدين الدمشقي - لبنان .

٣٨ - « جامع التحصيل » / العلائي - لبنان .

٣٩ - « الجامع لأخلاق الراوي وآداب والسامع » / الخطيب البغدادي - السعودية .

٤٠ - « جزء طرق حديث : من كذب عَلَيّ ... » / الطبراني - الأُردن .

٤١ - « جزء طرق حديث : طلب العلم فريضة ... » / السيوطي - الأَردن .

٤٢ - « جمع الجوامع » / السيوطي - مخطوط .

٤٣ - « جهود المغاربة » / التليدي - لبنان .

٤٤ - « حلية الأَولياء » / أبو نُعيم - لبنان .

٤٥ - « دليل أَرباب الفلاح » / الحكمي - السعودية .

٤٦ - « دليل مؤلفات الحديث النبوي » / محمد خير رمضان يوسف - لبنان .

٤٧ - « ذكر أَخبار أَصبهان » / أَبو نُعيم - إيران .

٤٨ - « رجال صحيح البخاري » - السعودية .

٤٩ - « رسالة أَبي داود في وصف سننه » / أَبو داود - لبنان .

٥٠ - « زاد المعاد » / ابن القيِّم - لبنان .

٥١ - « زهر الروض » / علي بن حسن الحلبي - السعودية .

٥٢ - « السلسلة الصحيحة » / الأَلباني - السعودية .

٥٣ - « السلسلة الضعيفة » / الأَلباني - السعودية .

٥٤ - « السنن » / ابن ماجه - مصر .

٥٥ - « السنن » / أَبو داود - مصر .

٥٦ - « السنن » / البيهقي - الهند .

٥٧ - « السنن » / الترمذي - لبنان .

٥٨ - « السنن » / الدارقطني - مصر .

٥٩ - « السنن » / الدارمي - لبنان .

٦٠ - « السنن » / النسائي - لبنان .

٦١ - « السنن الكبرى » / النسائي - لبنان .

٦٢ - « شرح البيقونيّة » /الزرقاني - مصر .

٦٣ - « شرح تنقيح الفصول » / القرافي - مصر .

٦٤ - « شرح السنة » / البغوي - لبنان .

٦٥ - « شرح شرح النخبة » / القاري - لبنان .

٦٦ - « شرح علل الترمذي » / ابن رجب - الأُردن .

٦٧ - « شرح معاني الآثار » / الطحاوي - لبنان .

٦٨ - « الصحاح » / الجوهري - لبنان .

٦٩ - « الصحيح » / ابن خزيمة - لبنان .

٧٠ - « الصحيح » / البخاري - مصر .

٧١ - « الصحيح » / مسلم - مصر .

٧٢ - « صحيح الجامع » / الألباني - لبنان .

٧٣ - « طبقات الأُصبهانيين » / أَبو الشيخ - السعودية .

٧٤ - « طراز البيقونيّة » / النَّشْوي - السعودية .

٧٥ - « ظَفَر الأَماني » / اللكنوي - سوريا .

٧٦ - « العلل » / ابن أَبي حاتم - مصر .

٧٧ - « علوم الحديث » / ابن الصلاح - لبنان .

٧٨ - « عمل اليوم والليلة » / النَّسائي - لبنان .

٧٩ - « فتح الباري » / ابن حجر - مصر .

٨٠ - « فتح الباقي » / زكريا الأَنصاري - المغرب .

٨١ - « فتح القدير » / ابن الهُمام - مصر .

٨٢ - « فتح المغيث » / السخاوي - الهند .

٨٣ - « فتح المغيث » / العراقي - مصر .

٨٤ - « فهرس الفهارس » / الكتّاني - لبنان .

٨٥ - « الفوائد المقصودة » / عبدالله الغُماري ! - المغرب .

٨٦ - « القاموس المحيط » / الفيروزآبادي - لبنان .

٨٧ - « الكامل » / ابن عدي - لبنان .

٨٨ - « الكشف الحثيث » / سبط ابن العجمي - لبنان .

٨٩ - « كشف الشبهة » / عبدالقادر السِّنْدي - السعودية .

٩٠ - « الكفاية في علم الرواية » / الخطيب البغدادي - الهند .

٩١ - « لسان العرب » / ابن منظور - لبنان .

٩٢ - « المجروحين » / ابن حبان - سوريا .

٩٣ - « المجمع المؤسس » / ابن حجر - لبنان .

٩٤ - « المجموع » / النووي - مصر .

٩٥ - « محاسن الاصطلاح » / البلقيني - مصر .

٩٦ - « المحدِّث الفاصل » / الرَّامَهرمزي - سوريّا .

٩٧ - « مختصر استدراك الذهبي » / ابن الملقن - السعودية .

٩٨ - « مسائل أحمد » / أَبو داود - لبنان .

٩٩ - « المستدرك » / الحاكم - الهند .

١٠٠ - « المُستفاد من مبهمات المتن والإِسناد » / ولي الدين العراقي - مصر .

١٠١ - « المسند » / أَبو يعلى - سوريا .

١٠٢ - « المسند » / أحمد - مصر .

١٠٣ - « المسند » / الحميدي - الهند .

١٠٤ - « المسند » / الطيالسي - الهند .

١٠٥ - « المسودّة » / آل تيمية - مصر .

١٠٦ - « مشارق الأنوار » / القاضي عِياض - مصر .

١٠٧ - « مشايخ البخاري » / ابن عدي - السعوديّة .

١٠٨ - « مشكل الآثار » / الطحاوي - لبنان .

١٠٩ - « المشيخة » / ابن طهمان - سوريا .

١١٠ - « المصنف » / ابن أبي شيبة - الهند .

١١١ - « المصنف » / عبدالرزاق - الهند .

١١٢ - « المعجم الكبير » / الطبراني - العراق .

١١٣ - « معجم المؤلفين » / عمر رضا كحالة - لبنان .

١١٤ - « معجم المؤلفين التونسيين » / محمد محفوظ - لبنان .

١١٥ - « معجم المطبوعات » / سركيس - لبنان .

١١٦ - « معجم المناهي اللفظيّة » / بكر أبو زيد - السعودية .

١١٧ - « معرفة الصحابة » / أبو نُعيم - السعودية .

١١٨ - « معرفة علوم الحديث » / الحاكم - الهند .

١١٩ - « المعرفة والتاريخ » / الفسوي - لبنان .

١٢٠ - « المقاصد الحسنة » / السخاوي - لبنان .
١٢١ - « المقتنى في سرد الكنى » / الذهبي - السعودية .
١٢٢ - « المقنع في علوم الحديث » / ابن الملقن - السعودية .
١٢٣ - « المنار المنيف » / ابن القيم - سوريا .
١٢٤ - « المناهل السلسلَة » / الأَيوبي - لبنان .
١٢٥ - « منهاج السنة النبويّة » / ابن تيميّة - السعودية .
١٢٦ - « المنهل الروي » / ابن جماعة - لُبنان .
١٢٧ - « موضح أَوهام الجمع والتفريق » / الخطيب - الهند .
١٢٨ - « الموضوعات » / ابن الجوزي - مصر .
١٢٩ - « الموطّأ » / مالك - مصر .
١٣٠ - « الموقظة » / الذهبي - سوريا .
١٣١ - « ميزان الاعتدال » / الذهبي - مصر .
١٣٢ - « النخبة النبهانيّة » / النبهاني - مصر .
١٣٣ - « النكت على ابن الصلاح » / ابن حجر - السعودية .
١٣٤ - « النكت على نزهة النظر » / علي بن حسن الحلبي - السعودية .
١٣٥ - « نيل الأَماني » / عبدالهادي الأَبياري - مصر .

□□□□□

٢ - الفهرس الإجمالي

□□□□□

طراز البيقونية

في

علم مصطلح الحديث

تهذيب وشرح
الشيخ محمود أحمد عمر النشوي الأزهري
رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إِنَّ الحَمدَ للّه، نَحْمدُهُ وَنَستَعينُهُ ونَسْتَغفِرُهُ، ونَعوذُ باللَّهِ مِن شرورِ أَنفُسِنا، ومِن سَيِّئات أَعمالنا، مَن يَهدِهِ اللَّهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ لَهُ.

وأَشهَدُ أَنْ لا إلهَ إِلّا اللَّه وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ. وَأَشهَدُ أَنَّ مُحمَّدًا عَبدُهُ وَرَسولُهُ.

أَمَّا بعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ في علمِ مصطلحِ الحديثِ؛ جعلَها ناظمُها[1] تَضْمينًا للمنظومةِ الحديثيّةِ الشهيرةِ، المعروفةَ باسم:

---

(١) هو الشيخ محمود أَحمد عُمر النَّشْوي؛ مِن أَهلِ العلم بالأَزهر.

كذا جاءَ على طُرَّةِ كتابِهِ المطبوعِ في مكتبةِ محمد علي صبيح وأَولاده بميدانِ الأَزهرِ في مصر/بدون تاريخ، وهو يقعُ في (١٤) صفحةً.

وقد وَرَدَ ذِكرُ هذه «الرِّسالةِ» في كتاب «دليل مؤلفات الحديث النبوي» (رقم: ١٥٨) بالمعلوماتِ السابقةِ نفسِها.

وتقديري أَنَّ تاريخَ طبعِها يرجعُ إِلى نحو نصفِ قرنٍ من الزمن، واللَّهُ أَعلمُ.

«المنظومة البيقونيّة»[1]، مع شيء من تَعْدِيلها، والزيادةِ عليها، والإضافةِ لها.

وقد جاءت عِدَّةُ أَبياتِها واحدًا وأَربعينَ بَيْتًا؛ أَي: إِنَّها أَكثرُ من «أَصلِها» بسبعةِ أَبياتٍ.

وهذه الأَبياتُ السبعةُ تضمّنت زيادةَ الأَنواعِ الحديثيّةِ التالية:

١ ـ المُعَلَّق.

٢ ـ المحفوظ.

٣ ـ المعروف.

٤ ـ المتابع.

٥ ـ الشاهد.

٦ ـ غريب الحديث.

٧ ـ المُشتبِه.

٨ ـ مُشتبِه المقلوب.

... ومَع ذلك فقد أَسقطَ الناظمُ ـ النَّشْويُّ ـ الكلامَ على الحديث المُعَنْعَن، والمُبْهَم، والفَرْد.

---

(١) وفي شرحي عليها المسمّى «التعليقات الأَثريّة» (ص ٢ ـ ٣) بيانٌ مُخْتَصَرٌ حولَها وحولَ اسمِ ناظِمِها.

وهي ـ للفائدةِ[١] ـ ماذكرَه البيقونيُّ بقولِه:

١٣ـ مَعَنْعَنٌ كـ (عن سعيدٍ عن كرم)

وَمُبْهَمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَمّ

وقولِه:

٢٣ ـ والفَرْدُ ما قيَّدْتَه بِثِقَةِ

أو جمعٍ أو قَصْرٍ على رِوايةِ

وزيادةً على ما سَبَقَ؛ فإنَّ الناظمَ ـ رحمه اللَّهُ ـ قد شَرَحَ نَظْمَهُ شَرْحًا مختصرًا وجيزًا؛ فَكَّ فيه مُغْلَقاتِهِ، وحَلَّ مِنْ خلالِهِ مُشْكِلاتِهِ...

ولقد عَدَّل ناظمُ «الطِّراز» مواضعَ عدَّةً مِنَ «المنظومة البيقونيّة» مِمَّا غَلَبَ على ظَنِّهِ أَنَّهُ يكونُ أَلْيَقَ، أَو أَصحَّ[٢].

وقد كانَ جُلُّ عَمَلي في هذا «الطِراز»: الضبطَ،

---

(١) ولتمام الفائدة جعلتُ مُلْحقًا في آخرِ هذه الرسالةِ لشرحِ هذه الأَنواعِ الحديثيّةِ الثلاثة.

وهو الملحق (رقم: ١) الآتي (صفحة: ١٥٨).

(٢) ولتكملَ الفائدةُ العلميّةُ للناظرِ في هذه الرسالةِ جعلتُ مُلْحقًا آخَرَ في آخرِها، ذكرتُ فيه نصَّ متن «المنظومة البيقونيّة» ـ الأَصل ـ؛ حتّى تكونَ المُقارَنةُ ـ لمن يُريدُها ـ أَيسرَ وأَسهل.

هو الملحقُ (رقم: ٢) الآتي (صفحة: ١٦٤).

والترتيبَ، والتعليقَ على ما فاتَ المؤلِّفَ بيانُهُ، والنَّقْدَ لِمَا رأيتُ ـ أَو تنبَّهتُ ـ أَنَّهُ غَلِطَ ـ أَو وَهِمَ ـ فيه...

وقد ميَّزْتُ تعليقاتي عن تعليقاتِ المؤلِّفِ بأَمرين:

الأَوَّل: الحاشية الثانية أَسفلَ الصفحة؛ جميعُها من قَلَمي.

الثاني: ما كانَ بينَ سطورِ الحاشيةِ الأُولى ـ التي هي كلُّها للمصنِّفِ ـ مصدَّرًا بـ: **(قالَ أَبو الحارثِ)**؛ فهو ـ أَيضًا ـ من قَلَمي.

فاللَّهَ سبحانَه أَسألُ أَنْ ينفع بهذا العمل، وغيرِهِ ـ على الأَمل ـ، إِنَّهُ ـ سبحانَه ـ المُوَفِّق لكلِّ خيْرٍ، والرادُّ لكلِّ شَرٍّ وضَيْرٍ...

وصلَّى اللَّهُ وسلَّمَ وبارك على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أَجمعين.

وكَتَبَه

أَبو الحارث الحلبيُّ الأَثريُّ

عفا اللَّهُ عنه

بمنِّهِ

ضُحى يوم الاثنين لِعَشْرٍ مَضَيْنَ من شهر جمادى الأُولى

سنة سبع عشرةَ بعد الأَربَع مئة والأَلف، هجريَّة

الزرقاء ـ الأُردنّ

طِرازُ البيقونيةِ

الإهداء(١)

إلى شيخي ومَلاذي(٢) وأُستاذي الشيخ يوسُف المَرَصَفي(٣).

---

(١) كثيرٌ من (الإهْداءاتِ) التي تُوضَعُ بين يَدَي مؤلَّفاتِ كاتبيها: تحملُ بين طيّاتها أَلوانًا من الإطراءِ والغُلُوِّ؛ فضلًا عن عَدَمِ ورودِها في مُصنَّفاتِ أَئمّةِ العلم المُقتدى بهم.

ولقد سمعتُ شيخَنا الأَلباني ـ نفع اللَّهُ بعلومِهِ ـ يُطْلِقُ ـ مِرارًا ـ على هذه (الإهداءات) اسمَ: النفاق العصريّ!!!

(٢) إِنْ أَرادَ بـ (المَلاذِ) اللجوءَ إِليه في حَلِّ مسائِلِ العلمِ الشائكةِ؛ فنَعَم.

وإِنْ أَرادَ به مَعنىً آخرَ يريدُهُ الخُرافيُّونَ، وأَهلُ البِدَعِ؛ ـ كَالمَددِ، والاستغاثةِ ـ؛ فَلَا؛ إِذ «لا مَلْجأَ ولا مَنْجا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِليه»؛ كما في «صحيح البخاري» (٢٤٧)، و «صحيح مسلم» (٢٧١٠).

والأَصلُ ـ سواءٌ أَرادَ هذا المعنى أَو ذلك ـ اجتناب الأَلفاظِ المُشْتَبِهَةِ. واللَّهُ المُستعانُ.

(٣) لم أَرَ له ترجمةً فيما رجعتُ إِليه من المصادرِ، واللَّهُ أَعلمُ.

وإِنَّه لَذلك الرجلُ الذي بَدَا في سماءِ العلمِ نجمًا ساطعًا، وبدرًا لامعًا، فاجتذبَ الناسَ ضياؤهُ.

وأَسعَدني حظّي بأَنْ كنتُ في التعليمِ أَحدَ أَبنائِهِ، نَهَلْتُ من موردِهِ العذبِ، واقتبستُ من نورِهِ الفيَّاض[١].

لذلك كانَ حقًّا عليّ أَن أُهديَ إليهِ كتابي هذا، وما أَنا في ذلك الإهداءِ إلّا:

كالبحرِ يُمطِرهُ السحابُ وما لهُ
فضلٌ عليه لأَنّه من مائِهِ

محمود أَحمد عمر النَّشويُّ

(١) ما يُقال في هذا التعبير، هو ذاتُهُ الّذي قيلَ في كلمةِ (مَلَاذ) سواءً بسواء!!

واللّهُ الهادي.

الافتتاحيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للَّهِ، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللَّهِ.

وبعد:

فقد كانَ همُّ السلفِ الصالحِ في غُدُوِّهم ورواحِهم، وفي حَطِّهم وتَرْحالِهم حديثَ رسولِ اللَّهِ ﷺ؛ يتدارسونَه ويتذاكرونَه، فيتحدَّثونَ عن الرواةِ وطُرُقِهم، وتعديلِهم وجرحِهم؛ حِرصًا منهم على سُنّةِ أَشرفِ الخلقِ، وَحُبًّا منهم في حديثِهِ، وتلذُّذًا[1] بذكرِهِ؛ حتّى كانَ منهم مَن يحفظُ الستَّ مئة أَلف حديث، والسبعَ مئة ألف حديث[2]، غيرَ ما

(١) ينبغي ـ كما أَشرتُ ـ اجتنابُ الأَلفاظِ الَّتي يُؤخذُ منها مُجاوزةُ الحدِّ في الإِطْراءِ.

(٢) في «تاريخ بغداد» (٤/٤١٩) أَنَّ الإِمامَ أَحمد كانَ يحفظُ أَلفَ أَلفِ حديثٍ.

وقالَ البُخاري: «أَحفظُ مئةَ أَلفِ حديثٍ صحيحٍ، ومئتي ألف حديثٍ غير صحيح». «سير أَعلام النبلاء» (١١/٨٥).

=

يَتْبَعُها من الأَسانيدِ واختلافِ الرواياتِ، بينما انصرف **أَهلُ هذا العصرِ**[١] بكُلِّيَّاتِهم وجُزئيَّاتِهم عن علومِ السنّة، فتركوا بذلك أَوجبَ الواجباتِ وأَلزمَ اللوازمِ!

وذلك ما بعث في نفسي أَنْ أَتقدّمَ بتلك العُلالةِ[٢] اليسيرةِ إلى الحضرةِ النبويّةِ الشريفةِ[٣]؛ أَمَلًا في أَنْ أَكون قد

= وفي «تاريخ بغداد» (١٠/٣٣٢) أَنَّ أَبا زُرعةَ كانَ يحفظُ ستَّ مئةِ أَلف حديثٍ.

وفي «الكامل» (١/٤١) ـ لابن عديّ ـ أَنَّ أَبا زُرعةَ كانَ يحفظُ مئةَ أَلفِ حديثٍ.

وفي «الجامع لأَخلاقِ الرّاوي وآدابِ السامع» (٢/٢٥٤) ـ للخطيب ـ عن إِسحاق بن راهويهِ، قولُهُ:«أَعرفُ مكانَ مئةِ أَلفِ حديث كأَنّي أَنظرُ إِليها، وأَحفظُ سبعينَ أَلفَ حديثٍ عن ظَهْرِ قَلْبي، وأَحفظُ أَربعةَ آلافِ حديثٍ مزوّرةً».

(١) فكيفَ لو رأى مؤلِّفُنا ـ عفا اللّه عنه ـ أَهل عصرِنا نحن، وانشغالَهُم بسفاسِفِ الأُمورِ عن العلمِ والتعلُّمِ والتعليمِ؟!.

(٢) هو ما يُتعلَّلُ به، ويُشْتَغَلُ به عن غيرِهِ.

وقد يُرادُ بِهِ البقيّةُ من الشيءِ..

انظر «القاموس المحيط» (ص ١٣٣٨).

(٣) هذا اللفظُ من تعابيرِ أَهلِ الغُلُوِّ مِن الصوفيّةِ وغيرِهم من الخُرافيّين، فالواجبُ ـ كما تقدَّم مرارًا ـ اجتنابُهُ، والبُعْدُ عنه، والحَذَرُ منه.

قمتُ بِذَرّةٍ من جبالِ الواجباتِ عليَّ نَحْوَ الحبيبِ الأَعظمِ ﷺ.

وقد اخترتُ أَنْ يكونَ ذلكَ الأَثرُ من ناحيةِ فَنٍّ مصطلحِ الحديثِ؛ لأَنّي من الطلّابِ[١] الذين تَقرَّرَ عليهم دراسةُ ذلك الفنّ.

وحينما دَرَستُ كتابَ «الطراز الحديث»[٢] للمغفورِ له[٣] الشيخ أَبي الفضل الجيزاوي[٤]: وجدتُ صَعْبًا على نفسي حَصْرُ أَقسامِهِ، وعسيرًا عليّ استذكارُها؛ فلجأتُ إلى

---

(١) هذا إِشارةٌ أَنَّ المصنِّفَ ـ رحمه اللَّهُ ـ كتَب رسالتَه هذه أَيَّامَ كونِهِ طالبًا، قبلَ تخرُّجِهِ واستوائِهِ في العلم..

(٢) هي رسالةٌ صغيرةٌ طُبِعت في شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي في مصر سنة ١٣٦٦هـ، ووقعت في (٣٢) صفحةً.

(٣) هذا التعبيرُ من «**المناهي اللفظيّة**» واجبةِ الاجتنابِ؛ قالَ العلّامةُ المعصومي في «تنبيه النبلاءِ» (ص ٥٥): «.. لا يُجْزَمُ لأَحدٍ بعينِهِ بأَنَّهُ مغفورٌ [له]، أَو مرحوم، أَو بأَنَّهُ معذّبٌ في القَبْرِ والبرزخِ والقيامةِ، كما أَنَّه لا يجوزُ ولا يُشْهَدُ لأَحدٍ بعينِهِ لا بالجنّةِ ولا بالنّارِ إِلّا مَن ثَبَتَ الخَبَرُ فيه عن رسولِ اللّهِ ﷺ...».

(٤) هو من شيوخِ الجامعِ الأَزهرِ في مصر، توفّيَ سنةَ (١٣٤٦هـ)، ترجمَتُهُ في «الأَعلام» (٦/٣٣٠) للزِّركليّ، و «الأَعلام الشرقيّة» (٢/١٤٤) لزكي مُجاهد.

طريقٍ لجَأَ إليها النّاسُ قبلي، وهي النَّظْمُ؛ فوجدتُ في رَنّةِ نَغَماتِهِ[١]، وفي انتظامِ حركاتِهِ وسَكَناتِهِ مُعينًا على سرعةِ الحفظِ، وعلى سُرعةِ الاستذكار؛ فحفظتُ «**المنظومة البيقونيّة**»...

ولكنّي وجدتُها تَقْصُرُ عن الكتابِ المُقَرَّرِ[٢] في بعض أَقسامِهِ من جهةٍ، وتختلفُ عنه في ترتيبِ الأقسامِ من جهةٍ أُخرى... إلى صعوبةٍ في فهم بعض كلماتِها، وفي تَبْيانِ بعضِ تراكيبِها[٣].

فتوجّهتُ إلى اللّهِ طالبًا منه المعونةَ؛ فأَلْهَمَني أَنْ أُكمِلَ لتلك «المنظومةِ» ما قَصَّرَتْ فيه عن الكتابِ المُقَرّرِ، وأَن أَجعلَها تُوافِقُهُ في ترتيبِ أَقسامِهِ، وأَن أُطرِّزَها[٤] بشرحٍ بسيطٍ[٥]، فَبَدَتْ بعدَ كلِّ هذا كما ترى:

---

(١) يُقالُ: فلانٌ حَسَنُ (النَّغْمَةِ)؛ أَي: حسنُ الصوتِ في القراءةِ. «مختار الصحاح» (ص ٦٧).

(٢) هو كتابُ «الطِراز الحديث»، المشارُ إِليه قبلُ.

(٣) وفي رسالتي «التعليقات الأَثريّة على المنظومةِ البيقونيّة» ما يُزيلُ ـ بمنّةِ اللّهِ وحدَه ـ كثيرًا هذه الصعوباتِ، ويُجَلّي مُعْظَمَ هذه التَّركيبات..

(٤) مرادُهُ: أُزَيِّنُها وأُحلّيها.

(٥) يُريدُ: خفيف ويسيرا!.

ولكنَّ معنى (البسيط) هو (المبسوط) والواسع!!.

[طِراز البيقونيّة]

١ ـ إليكَ[١] أقسامَ الحديثِ عِدَّهْ
وكـلُّ واحـدٍ أتـى وَحَـدَّهْ[أ]

٢ ـ أوَّلُها (الصحيحُ) وهو ما اتَّصَل
إسنادُهُ[٢] ولم يَشُذَّ[٣] أو يُعَلّ[٤]

---

(١) حذفنا خُطبة النظم للاستغناءِ عنها بخطبةِ النثر.

(٢) الإسنادُ: هو حكايةُ طريقِ المتنِ؛ بحيث يكونُ كلٌّ من رجالِهِ [قد] سمع ذلك المرويَّ عن شيخِهِ[ب].

(٣) أَي: لم ينفرد براويتِهِ الثقةُ[جـ]، أَو مطلقًا[د]، على خلاف في ذلك.

قالَ أَبو الحارث: وضُبِطت (يَشُذّ) أَيضًا على البناءِ للمجهولِ.

(٤) لم تكن فيه علّةٌ قادحةٌ.

....

(أ) أَي: تعريفَه.

(ب) أَدْخَلَ الشارحُ تعريفَ (المتّصل) بـ (الإِسناد)!! وليس هذا لازمًا؛ فقد يكونُ إِسنادٌ ما مُنقطعًا!

(جـ) أَي: مع المُخالفةِ.

(د) بدون مخالفة.

وقالَ الجيزاوي في «الطِراز الحديث» (ص١٢): «وأَمّا تفرُّدُ الثقةِ بروايةِ الحديثِ؛ فلا يُنافي صحّتَه على الظاهرِ؛ ولذلك أَسقطَ بعضُهم مِن تعريفِ =

٣ ـ يرويهِ عدلٌ[١] ضابطٌ[٢] عن مثلِهِ
مُعْتَمَدٌ في ضبطِهِ ونقلِهِ

٤ ـ (والحَسَنُ) المعروفُ طُرْقًا[أ] وَغَدَتْ
رجالُهُ لا كالصحيحِ اشتهرتْ

٥ ـ وكُلُّ ما عن رُتبةِ الحُسْنِ قَصُرْ
فهو (الضعيفُ) وهو أقسامًا كَثُرْ

٦ ـ (والمسنَدُ) المتصلُ الإِسنادِ مِنْ
راويهِ حتّى المصطفى ولم يَبِنْ[٣]

---

(١) عدل الرواية: هو المسلمُ البالغُ[ب] العاقلُ الذي لم يفعل كبيرة، ولم يُصرّ على صغيرة، ولم يفعل ما يُخلّ بالمروءةِ.

(٢) الضابط: إمّا ضابطٌ صدرًا، أو كتابةً:

فالضابطُ صدرًا: هو المتمكّنُ من استحضارِ محفوظِهِ متى شاء.

والضابطُ كتابةً: هو الصائنُ له منذ سماعِهِ حتّى يؤدّي منه.

(٣) لم يَبِن: لم ينقطع.

=الصحيحِ قَيْدَ الشذوذ».

(أ) مفردُها (طريق)، والأَصلُ في الجمع: (طُرُقًا)، لكنْ سُكّنت الراء لاقتضاءِ النَّظم.

وتعريفُ الحسنِ بأَنَّهُ الذي له طُرقٌ، هو تعريفُ الحَسَنِ لغيرِهِ. إلّا أَنْ يريدَ بالطُّرقِ اتِّصالَ السند، بدلالةِ قولِهِ ـ بعد ـ:

«رجالُه لا كالصحيحِ...»؛ فمرادُهُ حينئذٍ سندٌ واحدٌ، واللّهُ أَعلمُ.

وتعريفُ (الحسنِ لذاتِهِ) مثلُ تعريفِ (الصحيح)، إِلّا أَنَّ ضبطَ راوٍ من رواتِهِ ـ على الأَقلّ ـ يكونُ أَقلَّ وأَخفَّ.

(ب) أَي: حينَ الأَداءِ، وانظر «الإِلْماع» (ص١٩٩) للقاضي عِياض.

٧ ـ وما بسَمْعِ كلُّ راوٍ يَتَّصِلْ
إسنادُهُ للمصطفى (فالمتصلْ)[(١)]

٨ ـ وما أُضيفَ للنبِيْ (المرفوعُ)
وما لتابعٍ هو (المقطوعُ)

٩ ـ وما أَضفتَهُ إلى الأَصحابِ مِنْ
قولٍ وفعلَ فهو (موقوفٌ) زُكِنْ[(٢)]

---

(١) المتصل: ما اتصلَ إسنادُهُ بسماعٍ، أَو عنعنةٍ[(أ)]، وأَمكنَ اللُّقي ـ كما هو شرط مسلم ـ، أَو اللقاء بالفعل ـ كما هو شرط البخاري ـ، أَو طالت الصحبةُ كما هو شرطُ [أَبي] المظفّر السمعاني.

وهنا قالَ السيوطي في «شرح تقريب النواوي»[(ب)]: إنَّ مسلمًا متساهلٌ[(ج)]، وإنّ البخاري متوسط معتدل، وإنّ ما بعد البخاري تعنُّتٌ.

قالَ أَبو الحارث: في قولِ البيقوني: «إسنادُه للمصطفى فالمتّصل»: نَظَرٌ!! فليسَ مِن شرطِ المُتَّصلِ أَنْ يكونَ مرفوعًا! بل قد يكونُ موقوفًا، أَو مقطوعًا؛ فالاتصالُ علاقتُهُ برواةِ السندِ سماعًا، لا بِمَخْرَجِهِ وقائلِهِ. فتأَمَّل.

(٢) زُكِن: أَي: فهم وعلم.

....

(أ) بشرطِ أَلّا يكون الراوي مُدَلِّسًا.

(ب) المسمّى «تدريب الراوي» (١٨٨/١ ـ تحقيق نظر الفاريابي).

وليسَ هو من كلامِ السُّيُوطيِّ!! وإنَّما ينقلُ السيوطيُّ عن ابن حجرٍ، وهو في «النكت على ابن الصلاح» (٥٨٦/٢ ـ ٥٨٧) لهُ.

(ج) وقد نقلَ الإِمامُ مسلمٌ اتفاقَ أَهلِ الحديث على صحّةِ مذهبِهِ. فتأَمَّل.

١٠ ـ و (مرسلٌ) منهُ الصحابيُّ سَقَط
وقُل (غَريبٌ)[١] ما روى راوٍ فقط
١١ ـ وَكُلُّ ما لم يتَّصِل بحالِ
إسنادُهُ (منقطعُ) الأوصالِ
١٢ ـ (والمُعضَلُ) الساقطُ منه اثنانِ[أ]
وما أتى (مُدلَّسًا)[٢] نوعانِ

= قالَ في «القاموس المحيط»[ب]: «زَكِنَهُ يَزْكَنُه زَكَنًا؛ فطِنَ له وفَهِمَهُ».

(١) الغريب: هو ما انفردَ به راوٍ واحدٌ عمّن يجمعُ النّاسُ عنه [حديثَه]؛ لجلالِهِ وعظمتِهِ[جـ]؛ كالإمامين الزُّهري وقتادة.

قالَ أبو الحارث: بالنسبةِ (للمرسل)؛ لو كانَ الساقطُ مِن الإسنادِ صحابيًّا (فقط) ـ، وتحقَّقْنا من ذلك تمامًا ـ لَمَا كانَ ذلك عِلَّةً البتّةَ؛ لأنَّ الصحابةَ كلُّهم عُدُولٌ، وليسَ الأَمرُ كذلك بالنسبةِ للمرسل؛ فإنّه «ذُكِرَ في قسمِ المردودِ للجهلِ بحالِ المحذوفِ، لأنَّهُ يُحتملُ أَنْ يكونَ تابعيًّا؛ فإِنْ كانَ.. فيُحْتَملُ أَنْ يكونَ ضعيفًا، ويُحتملُ أَنْ يكونَ تابعيًّا...»؛ كما في «نُزهةِ النَّظرِ» (ص١١٠ ـ «النُّكت عليه»).

(٢) لم يكن الراوي كاذبًا في كلا نوعي التدليس، بل كان كلامُهُ يوهمُ الكذب، ومِن ذلك كانت كراهتُهُ.

(أ) بشرطِ أَنْ يكونا مُتواليَيْنِ، فإن لم يكنْ ثمّةَ تَوَالٍ، فإنَّه منقطعٌ.

(ب) (ص١٥٥٣).

(جـ) وهذا ليس بلازم! فكم من غريبٍ ليس فيه مَن هو جليلُ الروايةِ؟!

١٣ ـ الأوّلُ الإِسقاطُ للشيخِ وأَنْ
ينقُلْ عن مَنْ فوقَهُ بَعَنْ وأَنْ

= ففي تدليس الإِسناد نجدُ الراوي قد يستصغرُ شأنَ الراوي[أ] مثلًا في نظرِهِ، فيرويهِ عن أَحد الرواةِ الآخرين الذين لم يلقهم، ولم يسمع منهم، ويستعملُ في ذلك الأَلفاظَ التي توهمُ اللقاء أو السماع، كأَن يقولَ: عن فلان، و: إِنَّ فلانًا قالَ كذا.

أَمّا إِذا استعمل الأَلفاظ التي تدلّ صراحةً على السماعِ أَو اللقاء كان كاذبًا لا مدلِّسًا.

وفي تدليسِ الشيوخ نجدُ الراوي يخبرُ عمّن روى عنه بأَوصاف لا يُعرفُ بها لِيُخْفِيَ بها ضعفَ ذلك الشيخِ مثلًا.

وكلُّ ذلك مكروهٌ كراهةً شديدةً، حتى قالَ الشافعي: لأَن أَزني أَحبُّ إِليّ من أَن أُدلِّس.

وللاهتمام بهذا النوعِ أَلّف السيوطي رسالة في «أسماء المدلسين»[ب].

قالَ أَبو الحارث: في كتابي «دراسات علميّة في «صحيح مسلم» (ص١٨٩ ـ ١٩٢) بيانٌ مُفَصَّلٌ حولَ التدليسِ، فانْظُرْهُ.

....

(أ) الذي هو شيخُهُ في الروايةِ.

(ب) وقد حقَّقتُها قديمًا ـ سنة (١٤٠٤هـ) ـ، ونَشَرَتْها الوكالةُ العربيّة للتوزيعِ ـ الزرقاء؛ ضمن «ثلاث رسائل في علومِ الحديث».

١٤ ـ والثانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ
أوصافَهُ[أ] بما بِهِ لا ينعرِفْ
١٥ ـ (مُعَلَّقٌ) الساقطُ في بَدْءِ السَّنَدْ
راوٍ أَو أكثرُ مِن هذا العَدَدْ
١٦ ـ وإنْ يخالِفْ ثِقةٌ فيه المَلا
(فالشاذُّ) (والمقلوبُ)[1] قسمانِ تلا
١٧ ـ إبدالُ راوٍ ما براوٍ قِسْمُ
وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسْمُ
١٨ ـ (والمنكرُ)[2] الفردُ بهِ راوٍ غدا
إفرادُهُ لا يَحْمِلُ التفرُّدا

---

(١) قد يقلبُ بعض الجهلاءِ من المحدثين أَسماء رجال السند بإبدال راوٍ مكان راوٍ ضعيفٍ ليقوى الحديثُ في نظرِ السامعين، ويزدادَ أَثرُهُ في نفوسِهم.

أَو قد ينسبونَ أَحاديثَ إِلى غيرِ رواتِها امتحانًا منهم لحفظِ الممتحَنِ وضبطِهِ، وهو حرامٌ إِلّا في الامتحان[ب]؛ على شرطِ أَن لا يزيدَ عن الحاجةِ.

(٢) المنكر: ما انفرد به راوٍ ضعيفٌ لم تبلغ الثقة به أَنْ يُحْتَمَلَ =

(أ) وقع في بعضِ النُّسخ: «إسنادُه»، والمرادُ به وصفُ الإِسنادِ، فانظر «التعليقات الأَثريّة على المنظومةِ البيقونيّة» (ص٢٧ ـ الطبعة الأُولى) بقلمي.

(ب) يُشيرُ إِلى قصّةِ أَهلِ بغداد مع الإِمامِ البُخاريِّ؛ وهي قصّةٌ معروفةٌ مشهورةٌ ثابتةٌ؛ فانظرْها ـ وتعليقي عليها ـ في «الباعث الحثيث» (١/٢٧٢)، نشر مكتبة المعارف ـ الرياض.

١٩ ـ وما رواهُ الأرجحُ[١] عمَّن خالفَهْ
سمَّوه (بالمحفوظ) حقًّا فاعْرِفَهْ
٢٠ ـ أو خالفَ الراجحُ للضعيفِ
فسمِّهِ إنْ شئتَ (بالمعروفِ)

= انفرادُهُ بذلك الحديث.

مثالُهُ: ما روى أَبو زُكَير، عن هشام، عن أَبيهِ، عن عائشة؛ مرفوعًا: «كلوا البلح بالتمر؛ فإِنَّ ابنَ آدم إِذا أَكَلَهُ غضبَ الشيطانُ»[أ]!

فقد انفردَ بهذا الحديثِ أَبو زُكَير، وهو ليس بثقةٍ[ب]، فكانَ حديثًا منكرًا.

(١) أَي: الثقة.

قالَ أَبو الحارث: وانظر في بيانِ (المحفوظ) و (المعروف): «تدريب الراوي» (١٧٨/١ و ٢٤١).

(أ) رواه ابنُ ماجه (٣٣٣٠)، والنَّسائي في «الكبرى» (٦٧٢٤)، والحاكمُ في «المستدرك» (١٢١/٤)، وفي «معرفة علومِ الحديث» (١٠٠ ـ ١٠١)، والخطيبُ في «تاريخِهِ» (٣٥٣/٥)، وأَبو نُعيم في «ذِكر أَخبار أَصبهان» (١/ ١٣٤)، وابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١٢٠/٣)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٢٧)، وابنُ عَدي في «الكامل» (٢٦٩٨/٧)، وابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٢٥/٣)، وغيرهم.

(ب) قالَ الذهبي في «تلخيص مستدرك الحاكم» (٨٧٩ ـ مختصره): «حديثٌ منكرٌ، ولم يُصحِّحه المؤلِّفُ».

وأَعلَّهُ ـ أَيضًا ـ جماهيرُ المحدِّثين؛ فانْظُر «سلسلة الأَحاديث الضعيفة» (٢٣١).

٢١ - وإنْ يكنْ متنُ حديثٍ واردا
عن شيخِ راويه وبعْدُ اتحدَا
٢٢ - فسمِّه (مُتابِعًا)[1]، وإن يُرى
له شبيهٌ في المعاني ظَهَرا
٢٣ - فذاكَ ذو (الشاهد) في معناهُ
فيه ستزدادُ بهِ قواهُ

(١) حينما ينظرُ علماءُ المصطلحِ إلى الحديثِ يتساءلونَ عنه: هل تُوبعَ [راوي] هذا الحديث؟ فرواه عن شيخِ ذلك الراوي أَحدٌ سواه، فإن كان ذلك؛ سُمي متابعًا.

وإنْ لم يجدوا ذلك، تساءلوا ثانيًا: هل روى أَحدٌ مثلَ هذا الحديث بالمعنى؟ فإن وجدوا ذلك، قالوا: له شاهدٌ بمعناهُ.

يريدونَ بذلك الاستيثاقَ من الحديثِ والقوّةَ له.

وقد أَلّفَ الخطيبُ في هذا النوعِ كتابًا أَسماهُ: «الفصل والوصل».

قالَ أَبو الحارث: كتابُ «الفَصْل»؛ ليس هكذا اسمُه، وليس في هذا البابِ موضوعُهُ:

فاسمُهُ: «الفَصْل لوصلِ المُدْرَجِ من النقلِ»، وهو تحت الطبع.

وموضوعُهُ متعلّقٌ بالحديثِ المُدْرَجِ، كما هو ظاهرٌ في عنوانِهِ.

....

٢٢ - عجز البيت كان في «الأَصل»: (له شبيهٌ معنى قد ظهرا)!! وهو هكذا غيرُ مَوْزونٍ! فلعلَّ ما أَثبتُّهُ أَقربُ؛ وزنًا، ومعنًى.

٢٣ - عَجُز البيت كانَ في «الأَصل»: (وبهذا يزدادُ في قواهُ)!! وهو هكذا غيرُ موزونٍ! فلعلَّ ما أَثبتُّهُ أَقربُ؛ وزنًا ومعنًى.

٣٤ ـ (متروكهُ)[١] ما واحدٌ بهِ انفردْ
وأَجمعوا لضعفِهِ فهو كَرَدْ
٣٥ ـ وما بعلّةٍ غُموضٍ أَو خفا
(مُعَلَّلٌ)[٢] عندَهمُ قد عُرِفا

(١) المتروكُ: ما انفردَ به راوٍ أَجمعَ العلماءُ على ضعفِهِ، فاتهموهُ بالغفلةِ، أَو الكذبِ[أ]، أَو الفسق، ولذلك كان (كَرَدٍّ)؛ أَي: كالمردودِ، وهو الموضوعُ.

لكنّ المتروكَ أَخفُّ من الموضوعِ.

قالَ أَبو الحارث: الغفلةُ والفسقُ، ليستا من دواعي تَرْكِ الراوي، بل هُما مِن أَسبابِ الضَّعفِ الذي تُرَدُّ به الروايةُ دونَ أَنْ يكونَ شديدًا.

(٢) المعلَّلُ: ما عُرفت فيه علّةٌ قادحةٌ بعد أَن كانَ يُظَنُّ أَنَّ ظاهِرَهُ الصحّةُ.

ولَمْ تُعْجِبْ[ب] بعضَ علماء المصطلحِ هذه التسميةُ! فسمَّاهُ الحافظُ =

(أ) المُرادُ: الكذبُ في حديثِ النّاس، لا على النبيِّ ﷺ، وإلّا كانَ وضّاعًا.

(ب) ليست القضيّةُ مُتَعَلِّقَةً بِعَجَبٍ أَو غَيْرِهِ!! وإِنَّما لكونِهِ عندَ بعضِهم لَحْنًا، وخَطأً لُغَوِيًّا، كما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ـ بعد ـ عن النوويِّ.

وقد قالَ السُّيُوطي في «تدريب الراوي» (١/٢٥١): «والأَجودُ فيه (مُعَلّ)، بلامٍ واحدةٍ؛ لأَنَّهُ مفعولُ (أَعلَّ) قياسًا، وأَمّا (مُعَلَّل)، فهو مفعولُ (عُلِّل)؛ وهو لُغةٌ بمعنى: أَلهاهُ بالشيءِ وشَغَلَهُ».

وانظر «علوم الحديث» (ص٨١) لابن الصلاح، و «لسان العرب» لابنِ منظور (١١/٤٦٧)، و «تاج العروس» (٨/٣٢) للزَّبيدي.

٢٦ ـ وذو اختلافِ سندٍ أو متنِ
(مضطربٌ) عند أُهَيْلِ الفنِّ

٢٧ ـ (والمُدرَجاتُ) في الحديثِ ما أتتْ
من بعضِ ألفاظِ الرواةِ اتصلتْ

٢٨ ـ والكَذِبُ المُخْتَلَقُ المصنوعُ
على النَّبِيْ فذلك (الموضوعُ)

٢٩ ـ (عزيزٌ)[1] مَرْوِيْ اثنين أو ثلاثة

....

= ابنُ حجر بالمعلول[أ]، وقال ابن الصلاح: إنّه غلط لُغويّ، وقال النووي: إنّه لحن، وعمدتُهم في ذلك أنّ (معلّلًا) مأخوذ من (عَلَّهُ): إذا سقاهُ مرّةً بعد أُخرى.

وقلتُ: مثل ذلك المعنى الأَخير قولُ الشاعرِ:

إذا ما صديقي علّني ثمّ علّني ... ثلاث زجاجات لهنّ هديرُ
خرجتُ أجرُّ الذيلَ تِيهًا كأنّني ... عليك أَميرَ المؤمنين أَميرُ

وليسَ ذلك ممّا نحنُ فيه.

(١) المذكورُ في كتابِ «الطراز الحديث» أَنّ العزيز ما رواه اثنانِ عن اثنين، ولكنَّ عبارةَ الناظمِ هنا تفيدُ أَنّهُ قد يكونُ مرويًّا لثلاثة، وقد رأيتُ في «مقدمة ابن الصلاح» أَنَّ ذلك رأيٌ لابن مَنْدَة، فلعلّ المصنّفَ تابعَه في ذلك!

قالَ أَبو الحارث: قد بيّنت الصوابَ في حَدّ (العزيز) و (المشهور) مُستدرِكًا على الناظمِ في «التعليقات الأَثريّة» (ص١٦ ـ ١٧ ـ الطبعة الأَولى)، فراجعْها. =

....

(أ) إذْ أَلّفَ كتابًا عنوانه «الزهر المطلول في الخبر المعلول». كما في «تدريب الراوي» (١/٢٣١) للسيوطي.

....

(مشهور)[١] مَرْوِيٌ فوق ما الثلاثة

٣٠ - وإنْ يكنْ مُستعصِيًا في فهمِهِ

فبـ (الغريبِ)[٢] للحديث سَمِّهِ

= وانظر: «الطراز الحديث» (ص٢٤)، و «علوم الحديث» (ص٢٤٣) لابن الصلاح، و «تدريب الراوي» (١٨١/٢) للسيوطي، و «النخبة النبهانيّة شرح المنظومة البيقونيّة» (ص٦٤).

(١) لا يلزمُ من الشهرةِ الصحّةُ، فكم من الأَحاديثِ مشهورةٌ وليست بصحيحةٍ!!

مثالُهُ: «من بشّرني بخروجِ آذار بشرتُهُ بالجنّة»؛ وآذار شهرٌ من الشهورِ العبريّة[أ](!) به ينتهي فصلُ الشتاء، ويبتدئُ فصل الربيعْ.

قالَ أَبو الحارث: وهذا حديثٌ مكذوبٌ؛ وانْظرْ في رَدِّهِ: «اللآلئ المصنوعة» (٧٨/٢) للسُّيوطي، و «تذكرة الموضوعات» (ص١١٦) لطاهر الفَتَّني.

(٢) غريب الحديث: ما احتوى على أَلفاظٍ تدِقُّ عن الفهم، لذلك كان يتحرّجُ أجلّاءُ الأُمّةِ وكبارُ علماءِ لغتِها عن تفسيرِ الغريبِ من الحديثِ، فَسُئِلَ أَحمدُ بن حنبلٍ عن حرفٍ من الغريبِ؟ فقالَ: سَلوا أَصحابَ الغريبِ[ب].

وسُئِلَ الأَصمعي عن تفسيرِ قولِهِ ﷺ: «الجار أَحقُّ بِصَقَبِهِ»[ج]؟ =

....

(أ) في «القاموس» (ص٤٣٧): «من الشهورِ الروميّة».

(ب) «سؤالات الميموني لأَحمد» (رقم: ٤١٣).

(ج) رواه البخاري (٢١٣٩) عن أَبي رافعٍ رضي اللّهُ عنه.

٣١ - (مسلسلٌ) من الحديثِ ما أتى
على اتِّصافٍ نحوُ: أنباني الفتى
٣٢ - كذاكَ قد حدَّثنيهِ قائمًا
أو بعدَ أنْ حدَّثني تبسَّما
٣٣ - وما رَوَى كلُّ قرينٍ عن أخِهْ
(مُدَبَّجٌ) فاعرفه حقًّا وانْتَخِهْ[1]
٣٤ - (مُؤتلفٌ)[2] متفقُ الخطِّ فَقَطْ
وضدُّهُ مُختلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ

= فقال: أَنا لا أُفسِّرُ قولَ رسولِ اللَّهِ ﷺ. اهـ. من «مقدمة ابن الصلاح»[أ].

(١) انْتَخِه: اقصده وتوجّه إليهِ بشدةٍ، مأخوذةٌ مِن: نَخَّ الرجلُ ينخُّ؛ إِذا سارَ سيرًا عنيفًا. اهـ. من «القاموس المحيط»[ب].

(٢) يريد المصنِّفُ أَنْ يقولَ: إِنَّ المؤتلف في الخطِّ هو الذي تأتلفُ فيه كتابةُ الاسمين، فتكون على نمطٍ واحدٍ، ولكنْ حين النُّطقِ بها يتحقَّقُ =

(أ) (ص٣٩٧ - «محاسن الاصطلاح»)، و «المُقنع» (٤٤٣/٢) لابن الملقِّن.

ومعنى (بصَقَبه): «بجوارِهِ، ومُلاصِقِهِ، وما يقرُبُ منه؛ يُريد الشُّفعة.

والجارُ هنا: الشريك، عند الحجازيِّين، ويُقالُ بالسِّين والصاد».

«مشارق الأَنوار» (٥١/٢) للقاضي عِياض.

وانظر «غريب الحديث» (١١١٥/٣ - ١١١٦) للحربي، و «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص٣٩٠) للحُميدي.

قلتُ: ومِن أَحسنِ الكُتبِ المصنَّفةِ في علمِ (غريب الحديث) كتابُ: «النهاية في غريب الحديث والأَثر» لابن الأثير، وكتابُ «مجمع بحارِ الأَنوار» لِلفَتَّني.

(ب) (ص٣٣٤).

٣٥ ـ (متفقٌ)(١) لفظًا وخطًّا مُتَّفِقْ
وضدُّهُ فيما ذكرنا المُفترِقْ

فيها ضدّ الائتلافِ، وهو الاختلافُ، فيكونُ لكلِّ واحدٍ منهما نُطْقٌ خاصٌّ، وذلك كـ: سَلَام وسلّام[أ]؛ بتخفيفِ اللام وتشديدِها؛ فهو مؤتلفٌ مختلفٌ باعتبارِ الخطِّ، مختلفٌ باعتبارِ النُّطقِ.

وذلك نوعٌ واحدٌ، وإنْ أَفْهَمَ كلامُ المصنّفِ أَنّهُ نوعان.

قالَ أَبو الحارث: مِن أَحسنِ الكتبِ المصنَّفةِ في هذا البابِ «توضيحُ المشتبه» للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي، وهو مطبوعٌ في تسعةِ مجلّدات.

(١) يريد أَن يقولَ: إنّ ذلك النوعَ هو أَن تتفقَ أَسماءُ الرواةِ في اللفظِ والخطِّ، ولكنّها تفترقُ في المسمَّياتِ، فكانَ ذلك النوعُ اسمَهُ المتفق والمفترق، فيثبت في اللفظِ الاتفاقُ، ويثبت ضد الاتفاق ـ وهو الافتراق في المسمَّيات ـ فذلك نوعٌ واحدٌ أَيضًا، وإنْ أَفهمَ كلامُ المصنّفِ أَنّهُ نوعان، وهو من بابِ المشترَكِ اللفظيِّ.

مثالُ ذلك: أَحمد بن أَبي جعفر؛ فقد عُرِف لأَربعة متعاصِرين[ب]، =

....

(أ) انظر «المؤتلف والمختلف» (ص٦٦) للحافظِ عبد الغني بن سعيد الأَزْدي.

(ب) في «المتفق والمفترق» (ق١٠/ب و ١١/أ) ـ الخطيب ـ ثلاثةٌ باسمِ (أَحمد بن جعفر)، واللَّهُ أَعلمُ.

ثمّ وقفتُ في «فتح المغيث» (٣/٢٥٠ ـ ٢٥١) للسخاوي، و «تلقيح فهوم أَهل الأثر» (٦٠٣) لابن الجوزي على ذِكر الأَربعةِ جميعًا.

فتحقَّقَ عندي أَنَّ زيادةَ (أَبي) في اسم (أَحمد بن جعفر) مُقحمة! واللَّه أَعلمُ.

٣٦ ـ وإن يَكوْنْ منهما (مُشْتَبِهُ)[1]

وبعضهم بالكُتُب قد أفردَهُ

= وك: حَنَفِيّ؛ نسبة إلى قبيلة، و: حَنَفِيّ، نسبة إلى المذهب[أ].

(١) بأَن يتحققَ المؤتلفُ والمختلفُ في اسمِ أَحدِ الراويين، ويتحققَ المتفقُ والمفترقُ في اسمِ أَحدِ أَبويهما أَو العكس.

ومدارُ معرفةِ ذلك النقلُ؛ ولهذا كثُرتِ التآليفُ في هذه الأَصنافِ الثلاثة كثرةً هائلةً، فأَلّفَ الخطيبُ البغدادي كتابًا أَسماهُ «ذيل مشتبه الأَسماءِ»[ب]، وأَلّفَ المقدسي كتابًا أَسماه «الأَسماء المتفقة في الخط المتماثلة في اللفظ»[جـ].

وأَلف الدُّولابي كتابًا سماه «أَسماء الكنى والأَلقاب»[د]. =

(أ) فَرّق ابنُ طاهر المَقْدسي في كتابه «الأَنساب المُتّفقة» (ص٤٦) بين النسبةِ إلى القبيلةِ، والنسبةِ إلى المذهبِ؛ فقالَ بالنسبةِ للمذهبِ: «والصحيحُ في هذه النسبةِ: الحنيفي».

(ب) المعروف للخطيبِ في هذا الفَنّ كتابُ «تلخيص المُتشابهِ في الرسم»، وهو مطبوعٌ في مجلدين، وله ـ أَيضًا ـ «تالي التلخيص»، وقد طُبع قريبًا.

وانظر مقدّمة «توضيح المشتبه» (١/٢٣ ـ ٢٤).

(ج) لم أَرَ لأَيٍّ من المقادسةِ المشهورين ـ فيما بحثتُ ـ كتابًا بهذا الاسمِ، وأَخشى أَنْ يكونَ وَهَمًا!

ولابنِ طاهرٍ المقدسي: «الأَنساب المتّفقة».

(د) طُبعَ كتابُهُ «الكنى والأَسماء» بالهند في مجلّدٍ كبيرٍ.

وليس هو في باب (المشتبه) أصلًا.

٣٧ ـ وفي اشتباهِ الذهنِ لا في الخطْ

(مُشْتَبِهُ المقلوبِ)[١] فافهم رَبْطي

وألَّف الذهبي كتابًا سماهُ «المشتبه في أَسماء الرجال»[أ].

ولذلك أَيضًا قال السيوطي في «أَلفيتِه»[ب]:

وَجُلُّهُ يُعْرَفُ بالنقلِ ولا يمكنُ فيه ضابطٌ قد شَمِلا

أَوَّلُ من صنَّفَه عبدُ الغَنِيْ والذَّهَبِيُّ آخِرًا ثم غُنِيْ

بالجمعِ فيه الحافظُ ابنُ حَجَرِ فجاءَ أَيَّ جامِعٍ مُحَرَّرِ

(١) قد يسهو الراوي فيُقَدِّمُ ويُؤَخِّرُ في الاسمِ والنسبِ إِذا كانَ اسمُ أَحدِ الرواةِ مشابهًا لاسمِ والد الآخر، وبالعكس، كما حصل للبخاري ـ رضي اللَّهُ عنه ـ حيث سها؛ فقلبَ اسمَ مسلم بن الوليد! فجعلَهُ الوليد بن مسلم[جـ]! =

(أ) وهو مطبوعٌ سائرٌ، وعليهِ شرحان:

أَوَّلهما: «تبصير المنتبه» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وثانيهما: «توضيح المشتبه» للحافظِ ابن ناصر الدين الدمشقي.

وهما مطبوعانِ معروفانِ.

وقد وَقَعَت في «مشتبهِ» الذهبي أَوهامٌ عدَّةٌ، بيَّنها وكشفَها ابنُ ناصر الدين الدمشقي في «الإِعلام..» وهو مطبوعٌ أَيضًا.

(ب) (ص ٣١٥ ـ ٣١٦/بشرح «منهج ذوي النَّظر»).

(جـ) «التاريخ الكبير» (٢٥٣٤) للإِمام البخاري، وفيه: «الوليدُ بن مسلمِ بن أَبي رباح، مولى لآلِ أَبي ذباب...»!

وقد قالَ الإِمامِ ابنُ أَبي حاتمٍ في كتابِهِ «بيان خطأ البخاري في «تاريخه» (رقم: ٦٠٨) بعد نقلِهِ كلامَ البُخاري: «وإِنَّما هو مسلمُ بن الوليد بن رباح. سمعتُ أَبي يقولُ كما قالَ». =

٣٨ ـ وكلُّ(١) ما قلَّتْ رجالُه (عَلَا) وضدُّهُ ذاك الذي قد (نَزَلَا)

= وهذا النوعُ يسمّى مُشتبِه المقلوب(أ).

(١) الحديث العالي: ما قلّ عددُ رجالِ إسنادِهِ، والنازلُ: ما كَثُرَ عددُ رجال إسنادِهِ؛ لأَنَّ كثرةَ العددِ مَظِنّةُ الاختلالِ، والخطأِ؛ إلّا أَنْ يكونَ في رجالِ النازل أَفقهُ أَو أَوثقُ، أَو رَجَحَتْ كِفَّتُهم بسببٍ ما، فها هُنا تنعكسُ الآيةُ، ويكونُ العلوُّ لكثيرِ الرجالِ، والنزولُ لقليلِها.

قالَ السِّلَفيُّ(ب):

ليس حُسْنُ الحديثِ قُرْبَ رجالٍ عند أَرْبابِ علمِهِ النُّقَّادِ =

= وفي «الجرح والتعديل» (٨٦٤) له، قولُهُ: «وكانَ البخاري أَخرجَ هذا الاسمَ في بابِ (الوليد بن مسلم بن أَبي رباح)، فقالَ أَبو زُرعة: إِنَّما هو مسلم بن الوليد. وكذا قالَ أَبي».

ولقد أَيَّدَ ابنَ أَبي حاتمٍ في توهيمِ البخاريِّ العلّامةُ المعلِّميُّ في تعليقِهِ على «التاريخ الكبير» (١٥٣/٨ ـ ١٥٤) فلينظر.

(أ) وقد أَلَّفَ فيه الخطيبُ كتابًا سمّاهُ: «رافعُ الارتياب في المقلوبِ من الأَسماءِ والأَنساب»؛ كما في «علومِ الحديث» (ص٣٣٥) لابن الصلاح.

وفي كتابِ «المُقنع» (٦٢٥/٢) لابن الملقّن فائدةٌ مهمّةٌ حولَ النوعِ المُشارِ إليه، وكذا حولَ كتاب الخطيب فيه. فلينظر.

(ب) هو الإِمامُ أَبو طاهر السِّلَفي، المتوفّى سنة (٥٧٦هـ)، ترجمتُهُ في «سير أَعلام النبلاء» (٣٧/٢١).

والأَبياتُ في «طبقات السُّبكي» (٤٦/٤) وغيرها.

٣٩ ـ والآنَ قد أكْمَلْتُ للبيقوني
مـنـظـومـةً كـثـيـرةَ الـفـنـونِ
٤٠ ـ جعلتُها في عَدِّها تُساوي
«طِـرازَ»[١] مـا ألَّـفَـهُ الـجـيـزاوي
٤١ ـ فـاحْـمَـدُ الـلَّـهَ وأرْتَـجـيـهِ
مَـدَى الـحـيـاةِ نَـجَـاحًـا يُـرْضِـيـهِ[٢]

= بل عُلُوُّ الحديثِ عند أُولي الحفـ ـظِ والإتقان صحّةُ الإسنادِ
... انتهى في صباح يوم الجمعة المبارك، الموافق ٣٦ رجب، سنة ١٣٤٨ هجريّة، الساعة الثامنة عربي.
وختاماً: أَسألُ اللَّهَ القَبول، وصلى اللَّهُ على سيدنا محمد، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلّم.

(١) يُشير إِلى رسالةِ «الطراز الحديث في فنّ مصطلح الحديث» لأَبي الفَضْل الجيزاوي.
وهي عندَه ستّةٌ وثلاثونَ نوعًا.
لكنَّهُ ذكرَ في الخاتمةِ (ص٢٨ ـ ٣٢) طُرُق تحمّل الحديث، وآدابَ المحدِّثِ، وآداب الطالب.
ولم يذكرها الناظمُ؛ فلعلّه بسببِ كونِها غيرَ ذاتِ صلةٍ مباشرةٍ بالمصطلح.
واللَّهُ أَعلمُ.

(٢) قالَ أَبو الحارث ـ عفا اللَّهُ عنه ـ: أَكملتُ مراجعته، والتعليقَ عليه، وتنقيحَهُ في مجلسٍ واحدٍ مساءَ يومِ الاثنين ١٠ جمادى الأُولى/ ١٤١٧هـ.
فالحمدُ للَّهِ أَوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطِنًا.
ثم أَعدتُ النَّظَرَ فيه ـ بَعْدُ ـ وراجعتُهُ، وزدتُ عليه.

ملحق (رقم: ١)
شرح الأَنواعِ التي نَقَصَها صاحبُ «الطراز» من «الأَصل» ـ المنظومة البيقونيّة ـ

□أوَّلاً: المُعَنْعَن:

وهو المذكورِ في قولِ البيقوني.

مُعَنْعَنٌ كـ (عن سعيدٍ عن كَرَم)

....

«استغنى الناظمُ بالمثالِ الآتي عن الحدِّ»[١]؛ إِشارةً إِلى ما يقعُ في الأَسانيدِ مُعَنْعَنًا، دونَ التصريح بالسماعِ، أَو التحديث.

ومثلُ (عَنْ) على الصحيح ـ (أَنَّ):

قالَ ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٨٤ ـ «التقييد والإِيضاح»):

---

(١) «النخبة النبهانيّة بشرح المنظومة البيقونيّة» (ص٦٨).

«اختلفوا في قولِ الراوي: (أَنَّ فُلانًا قالَ كذا وكذا)؛ هل هو بمنزلةِ (عن) في الحملِ على الاتِّصالَ إِذا ثَبَتَ التلاقي بينهما حتّى يتبيَّنَ فيه الانقطاعُ؟!».

قالَ ابنُ الملَقِّن في «المُقنع» (١٤٨/١ ـ ١٤٩): «الأَصحُّ أَنَّ (أَنَّ) و (عن) سواءٌ؛ بشرطِ أَنْ لا يكونَ المُعنعِنُ مُدَلِّسًا، وبشرطِ إِمكانِ لقاءِ بعضِهم بعضًا».

قلتُ: ومسألةُ السماعِ، واختلافِ الشيخينِ ـ البخاريّ ومسلم ـ فيها: تفصيلُها في مكانٍ آخَرَ ـ إِنْ شاءَ اللَّهُ ـ.

□ **ثانيًا: المُبْهَم:**

وهو المذكورُ في قولِ البيقوني:

....

ومُبْهَمٌ ما فيه راوٍ لَمْ يُسَمْ

«المبهمُ ـ لغةً ـ ضدّ المعلومِ.

واصطلاحًا: هو الحديثُ الذي لم يُذكَرْ فيه اسمُ الراوي، ولم يُعيَّنْ، بل أُبهِمَ وأُخفيَ ـ رجلًا كانَ أَو امرأةً ـ؛ سواءٌ كانَ في المتنِ أَو في السند»[1].

---

(١) «الباكورة الجنيَّة من قِطاف مَتْن البيقونيّة» (ص٥٢) محمد أَمين الأَثيوبي.

مثالُهُ: ما رواهُ الإمامُ البخاري في «صحيحه» (٣٥٢٨)، والإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» (١٠٥٩) (١٣٣) - واللفظُ له - عن أنس بن مالك، قالَ: جمعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ الأَنصارَ، فقالَ: «أَفيكم أَحدٌ من غيرِكم؟» فقالوا: لا، إلَّا ابنُ أُختٍ لنا! فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ ابنَ أُختِ القومِ منهم».

فإنَّ «ابنَ أُخت لنا» في الروايةِ مُبْهَمٌ - كما في «الأَسماءِ المبهمة» (١٥١) للخطيب، و «تنبيه المُعْلِم بمبهمات مسلم» (٤٢٠) لسِبْطِ ابنِ العجمي.

ولكنْ؛ وَرَدَ في رواياتٍ أُخرى أَنَّه (النعمانُ بن مُقَرِّن)؛ كما في «مسند أَحمد» (٢٢٢/٣)، و «سنن الدارمي» (٢٤٣/٢)، و«المعجم الصغير» (٨٠/١) للطبراني، و «المصنَّف» (٦١/٩) لابن أَبي شيبةَ.

وصحّحَ سندَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «هدي الساري» (٢٩٨)، وابنُ العراقي في «المُستفاد مِن مُبْهمات المتن والإِسناد» (١٣٧٥/٣).

وانظر «شرحَ النووي على مسلم» (١٥٠/٧)، و «غوامض الأَسماءِ المبهمةِ» (٣٠٩) لابن بَشْكُوال.

ثالثًا: الفَرْد:

وهو المذكور في قولِ البيقوني:

والـفَـرْدُ مـا قـيَّـدتَـهُ بِـثِـقَـةِ
أَو جَـمْـعٍ أو قَـصْـرٍ عـلـى رِوَايـةِ

قالَ الشيخُ محمد أَمين الأَثيوبي في «الباكورة الجَنيَّةِ» (ص ٨٤):

«الفَرْدُ ـ لغةً ـ الوِتْر[١].

واصطلاحًا: قسمان:

القسمُ الأَوّل: الفردُ المُطْلَق[٢]؛ وهو: الحديثُ الذي انْفَرَدَ بمَتْنِهِ أَو بسندِهِ راوٍ واحدٌ.

القسم الثاني: الفردُ المُقَيَّدُ، وهو: الحديثُ الذي قَيَّدْتَهُ بِثِقَةٍ تفرَّدَ به عن غيرِهِ من الثقات».

وحُكمُهُ تابعٌ لِدَرَجةِ رواتِهِ وحالِ سندِهِ؛ صحَّةً وضَعْفًا.

---

(١) وهو الواحد.

(٢) وهذا نوعٌ لم يذكرْهُ الناظمُ.

ومثالُ الفردِ المُطْلَقِ:

حديث «إنَّما الأَعمالُ بالنيّات»[1]، فقد تفرَّدَ به ـ مُطْلَقًا عن عمومِ الصحابة ـ عن النبيِّ ﷺ ـ عُمَرُ رضي اللَّهُ عنه، وعن عُمَرَ تفرَّدَ به علقمةُ، وعن علقمةَ تفرَّدَ به محمدُ بنُ إِبراهيم، وعنه: تفرَّدَ به يحيى بن سعيدٍ.

والفردُ المقيَّدُ صُوَرٌ ـ وكلُّ صورةٍ مَعَها مثالُها ـ:

أَوَّلًا: تفرُّدُ الثقةِ به:

مثالُهُ: ما رواه مسلمٌ في «صحيحه» (٨٩١) (١٣) من طريقِ فُلَيح بن سُليمان، عن ضَمْرَةَ بن سعيد، عن عُبيداللَّه بن عبداللَّهِ بن عُتبةَ بن مسعودٍ، عن أَبي واقدٍ الليثيّ؛ قالَ: سأَلَني عمرُ بن الخطَّابِ عمّا قرأَ به رسولُ اللَّهِ في يومِ العيدِ؟ فقالَ: «كانَ يقرأُ فيهما بـ ﴿ق والقرآنِ المجيد﴾، و ﴿اقتربتِ الساعةُ وانْشَقَّ القمرُ﴾».

قالَ الإمامُ العراقي في «فتح المغيث» (٢١٩/١): «لم يَروِهِ أَحدٌ من الثقاتِ إِلَّا ضمرة بن سعيد».

(١) رواه البخاري (١) و (٢٥٢٩)، ومسلمٌ (١٩٠٨).

وانظر تعليقي على «الحِطَّة في ذِكر الصحاح الستّة» (ص٢٨٨ و ٣٠٩)، و «النكت على نزهة النظر» (٦٦ ـ ٦٩).

ثانيًا: تفرُّدُ أَهل البلدِ به:

مثالُهُ: ما رواه مسلمٌ في «صحيحه» (٩٧٣) عن عائشةَ - رضي اللَّهُ عنها - في صلاةِ النبيِّ ﷺ على سُهيل ابن بيضاءَ في المسجدِ.

قالَ الحاكمُ في «معرفة الحديث» (ص٩٧): «تفرَّدَ أَهلُ المدينةِ بهذه السنّة».

ثالثًا: تفرُّد شخصٍ عن شخص:

مثالُهُ: حديث عبدالواحد بن أَيمن، عن أَبيه، عن جابرٍ في قصةِ الكُدَيَّةِ[1] التي عَرَضت لهم يومَ الخندق.

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «النكت على ابن الصلاح» (٢/٧٠٦): «وقد تفرَّدَ به عبدُالواحدِ عن أَبيه».



(١) هي القطعة الصلبة الصمّاء. «فتح الباري» (٧/٣٩٦).

وهو حديث قد رواه البخاري (٤١٠١).

ملحق (رقم: ٢)
مَتْن «المنظومة البيقونيّة» ـ الأَصل ـ

١ ـ أَبدأُ بالحمدِ مُصلِّيًا على
محمدٍ خيرِ نبيٍّ أُرسِلا

٢ ـ وذي مِن أقسامِ الحديثِ عدَّهْ
وكلُّ واحدٍ أَتى وَحَدَّهْ

٣ ـ أَوَّلُها الصحيحُ وهْو ما اتصلْ
إِسنادُهُ ولم يَشُذَّ أو يُعلّْ

٤ ـ يرويهِ عدلٌ ضابطٌ عن مثلِهِ
مُعتمدٌ في نقلِهِ وضبطِهِ

٥ ـ والحسنُ المعروفُ طُرقًا وغدتْ
رجالُهُ لا كالصحيحِ اشتهرتْ

٦ ـ وكُلُّ ما عن رُتبةِ الحُسْنِ قَصُرْ
فهْو الضعيفُ وهْو أَقسامًا كَثُرْ

٧ ـ وما أُضيفَ للنَّبِيْ المرفوعُ
وما لتابعٍ هو المقطوعُ

٨ ـ والمسندُ المتصلُ الإِسناد مِنْ
راويهِ حتَّى المصطفى ولم يَبِنْ

٩ ـ وما بسمعِ كلِّ راوٍ يتَّصلْ
إِسنادُهُ للمصطفى فالمُتَّصلْ

١٠ ـ مسلسلٌ قلْ ما على وَصفٍ أتى
مثلُ أمَا واللَّهِ أنباني الفتى
١١ ـ كذاكَ قد حدَّثنيهِ قائما
أو بعدَ أن حدَّثني تبسَّما
١٢ ـ عزيزُ مروي اثنينِ أو ثلاثه
مشهورُ مَرْويْ فوقَ ما ثلاثه
١٣ ـ مُعَنْعَنٌ كعنْ سعيدٍ عنْ كَرَم
ومُبْهَمٌ ما فيهِ راوٍ لم يُسَمّ
١٤ ـ وكلُّ ما قَلَّتْ رجالُه عَلا
وضِدُّهُ ذاك الذي قد نَزَلَا
١٥ ـ وما أضفتَهُ إلى الأصحابِ مِنْ
قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِنْ
١٦ ـ ومُرْسَلٌ منهُ الصحابيُّ سَقَطَ
وقُلْ غريبٌ ما روى راوٍ فقط
١٧ ـ وَكُلُّ ما لم يَتَّصِلْ بحالِ
إسنادُهُ منقطعُ الأوصالِ
١٨ ـ والمعضَلُ الساقطُ منه اثنانِ
وما أتى مُدَلَّسًا نوعانِ
١٩ ـ الأوَّلُ الإسقاطُ للشيخُ وأنْ
يَنْقُلَ عمَّن فوقَهُ بِعَنْ وأنْ
٢٠ ـ والثانِ لا يُسْقِطُهُ لكن يَصِفْ
أوصافَهُ بما بهِ لا ينعرفْ
٢١ ـ وما يخالِفْ ثِقةٌ به الملا
فالشاذُّ والمقلوبُ قسمانِ تلا

٢٢ ـ إبدالُ راوٍ ما براوٍ قِسمُ
وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسمُ

٢٣ ـ والفردُ ما قيَّدتَه بثقةِ
أو جمعٍ أو قصرٍ على روايةِ

٢٤ ـ وما بِعلَّةٍ غُموضٍ أو خفا
مُعلَّلٌ عِندَهُمْ قد عُرِفَا

٢٥ ـ وذو اختلافِ سندٍ أو متنِ
مضطربٌ عندَ أُهَيْلِ الفنِّ

٢٦ ـ والمُدرجاتُ في الحديثِ ما أتتْ
مِن بعضِ ألفاظِ الرواةِ اتصلتْ

٢٧ ـ وما رَوَى كلُّ قرينٍ عن أخِهْ
مُدبَّجٌ فاعرِفْه حقًّا وانتَخِهْ

٢٨ ـ مُتَّفِقٌ لفظًا وخطًّا مُتَّفِقْ
وضدُّهُ فيما ذكرنا المُفتَرِقْ

٢٩ ـ مؤتلفٌ متفقُ الخطُّ فقطْ
وضدُّهُ مختلفٌ فاخشَ الغَلَطْ

٣٠ ـ والمنكرُ الفردُ بهِ راوٍ غدا
تعديلُهُ لا يحملُ التفرُّدا

٣١ ـ متروكُهُ ما واحدٌ بهِ انفرد
وأجمعوا لضعفِهِ فهو كَرَدّ

٣٢ ـ والكَذِبُ المختَلَقُ المصنوعُ
على النَّبِيْ فذلك الموضوعُ

٣٣ ـ وقد أتتْ كالجوهرِ المكنونِ
سمَّيتُها منظومةَ البيقوني

٣٤ ـ فوقَ الثلاثين بأربعٍ أتتْ
أبياتُها تمّت بخيرٍ خُتِمتْ



مسرد مَراجع التحقيق ومصادره

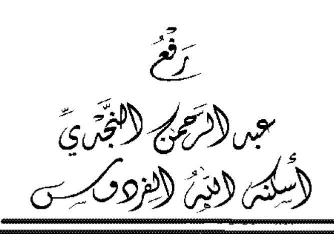
١ - «الأَسماء المُبْهَمَة في الأَنباءِ المُحْكَمةِ»/ الخطيب - مصر.
٢ - «أَسماء المدلسين»/ السيوطي - الأُردنّ.
٣ - «الأَعلام»/ الزِّرِكْلي - لبنان.
٤ - «الأَعلام الشرقيّة»/ زكي مُجاهد - لبنان.
٥ - «الإِعلام بما وقعَ في «مشتبه» الذهبي من الأَوهام»/ ابن ناصر الدين الدمشقي - السعوديّة.
٦ - «الأَلفيّة الحديثيّة»/ السيوطي - مصر.
٧ - «الإِلْماع»/ القاضي عياض - مصر.
٨ - «الأَنساب المتّفقة»/ ابن طاهر - هولندا.
٩ - «الباعث الحثيث»/ابن كثير - أَحمد شاكر - السعوديّة.
١٠ - «الباكورة الجنيّة من قِطاف متْن البيقونيّة»/ محمد أَمين الأَثيوبي - السعوديّة.
١١ - «بيان خطأ البخاري في (تاريخه)»/ ابن أَبي حاتم - الهند.
١٢ - «تاج العروس»/ الزَّبيدي - مصر.
١٣ - تاريخ بغداد»/ الخطيب - مصر.
١٤ - «التاريخ الكبير»/ البخاري - الهند.
١٥ - «تبصير المنتبه»/ ابن حجر - مصر.
١٦ - «تدريب الراوي»/ السيوطي - السعوديّة.

١٧ ـ «تذكرة الموضوعات»/ الفَتَّني ـ الهند.
١٨ ـ «التعليقات الأَثريّة»/ علي بن حسن ـ الأُردنّ.
١٩ ـ «تلخيص المُتشابه في الرسم»/ الخطيب ـ سوريا.
٢٠ ـ «تلقيح فهوم أَهل الأَثر»/ ابن الجوزيّ ـ الهند.
٢١ ـ «تنبيه المُعْلِم بمبهمات صحيح مسلم»/ سِبْط ابن العجمي ـ السعودية.
٢٢ ـ «تنبيه النُّبلاء»/ المعصومي ـ مصر.
٢٣ ـ «توضيح المُشتبه»/ ابن ناصر الدين الدمشقي ـ لبنان.
٢٤ ـ «الجامع لأَخلاق الراوي وآداب السامع»/ الخطيب ـ لبنان.
٢٥ ـ «الحِطَّة في ذكرِ الصحاح الستّة»/ صدّيق حسن خان ـ الأُردن.
٢٦ ـ «دراسات علميّة في صحيح مسلم»/علي بن حسن ـ السعوديّة.
٢٧ ـ «دليلُ مؤلفات الحديث النبوي»/ محمد خير رمضان ـ لبنان.
٢٨ ـ «ذِكر أَخبار أَصبهان»/ أَبو نُعيم ـ هولندا.
٢٩ ـ «سلسلة الأَحاديث الصحيحة»/ الأَلباني ـ السعوديّة.
٣٠ ـ «السنن»/ ابن ماجه ـ مصر.
٣١ ـ «السنن»/ الدارمي ـ سوريا.
٣٢ ـ «السنن الكبرى»/ النسائي ـ لبنان.
٣٣ ـ «سؤالات أَحمد»/ الميموني ـ الهند.
٣٤ ـ «سير أَعلام النبلاء»/ الذهبي ـ لبنان.
٣٥ ـ «شرح صحيح مسلم»/ النووي ـ مصر.
٣٦ ـ «الصحيح»/ البخاري ـ مصر.
٣٧ ـ «الصحيح»/ مسلم ـ مصر.
٣٨ ـ «الضُّعفاء»/ العُقيلي ـ لبنان.
٣٩ ـ «طبقات الشافعيّة الكبرى»/السُّبْكي ـ مصر.

٤٠ ـ «الطِّراز الحديث»/ الجيزاوي ـ لبنان.
٤١ ـ «علوم الحديث»/ ابن الصلاح ـ لبنان.
٤٢ ـ «غريب الحديث»/ الحربي ـ السعوديّة.
٤٣ ـ «غوامض الأَسماء المبهمة» ـ ابن بَشْكُوال ـ السعوديّة.
٤٤ ـ «فتح الباري»/ ابن حجر ـ مصر.
٤٥ ـ «فتح المغيث»/ السخاوي ـ الهند.
٤٦ ـ «فتح المغيث»/ العراقي ـ مصر.
٤٧ ـ «القاموس المحيط»/ الفيروزآبادي ـ لبنان.
٤٨ ـ «الكامل»/ ابن عدي ـ لبنان.
٤٩ ـ «اللآلئ المصنوعة»/ السيوطي ـ مصر.
٥٠ ـ «لسان العرب»/ ابن منظور ـ لبنان.
٥١ ـ «المتفق والمفترق»/ الخطيب ـ مخطوط.
٥٢ ـ «المجروحون»/ ابن حبّان ـ سوريا.
٥٣ ـ «مَجْمع بحار الأَنوار» الفَتَّني ـ الهند.
٥٤ ـ «محاسن الاصطلاح»/ البُلقيني ـ مصر.
٥٥ ـ «مُختار الصِّحاح»/الرازي ـ مصر.
٥٦ ـ «مختصر استدراك الذهبي على الحاكم»/ابن الملقِّن ـ السعوديّة.
٥٧ ـ «المستدرك»/ الحاكم ـ الهند.
٥٨ ـ «المُستفاد من مُبهمات المتن والإِسناد»/ ابن العراقي ـ السعوديّة.
٥٩ ـ «المسند»/ أَحمد بن حنبل ـ مصر.
٦٠ ـ «مشارق الأَنوار»/ القاضي عِياضَ ـ المغرب.
٦١ ـ «المشتبه»/ الذهبي ـ مصر.
٦٢ ـ «المصنَّف»/ ابن أَبي شيبة ـ الهند.

٦٣ ـ «المعجم الصغير»/ الطبراني ـ مصر.
٦٤ ـ «معرفة علوم الحديث»/ الحاكم ـ الهند.
٦٥ ـ «المُقْنِع»/ ابن الملقّن ـ السعودية.
٦٦ ـ «منهج ذوي النَّظَر»/ التُّرْمُسيّ ـ مصر.
٦٧ ـ «المؤتلف والمختلف»/ عبد الغني الأَزْديّ ـ مصر.
٦٨ ـ «الموضوعات»/ ابن الجوزي ـ مصر.
٦٩ ـ «النخبة النبهانيّة»/ خليفة النبهاني ـ مصر.
٧٠ ـ «نُزهة النظر»/ ابن حجر ـ السعوديّة.
٧١ ـ «النكت على ابن الصلاح»/ ابن حجر ـ السعوديّة.
٧٢ ـ «النكت على نزهة النَّظر»/ علي بن حسن ـ السعوديّة.
٧٣ ـ «النهاية في غريب الحديث والأَثر»/ ابن الأَثير ـ مصر.
٧٤ ـ «هَدْي الساري»/ ابن حجر ـ مصر.





الفهرس التفصيلي

